لجنة الإستراتيجية:
دور ICANN في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت[1]
(الإصدار النهائي، الإصدار 2014.23.05)[2]

جدول المحتويات

1. تمهيد
2. الجميع وكل شيء حول الإنترنت
3. معنى "الحوكمة"
4. وجهات النظر حول حوكمة الإنترنت
5. تخطيط النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت
6. مبادىء ICANN في هذا النظام التركيبي
7. خريطة الطريق نحو عولمة ICANN
8. الاستنتاجات

الملحق أ: تاريخ ICANN ووزارة التجارة (DOC)
الملحق ب: قد لا يكون ثمة "لحظة دستورية" واحدة مطلقاً
الملحق ج: قائمة الأشكال والمربعات النصية

ملخص تنفيذي

لقد درست لجنة الإستراتيجية دور ICANN في النظام التركيبي لمنظمات الإنترنت، وعلى وجه الخصوص، راجعت اللجنة الافتراضات والروابط وأطر العمل التي تملي مسؤوليات ICANN في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت الحالي. كما طلبت الآراء حول طرق الحفاظ وتعزيز دورها بالارتقاء بالنظام التركيبي، وذلك أثناء رعاية القيادة الفكرية حول السبل التي يمكن أن تخدم بها ICANN شبكة معقدة من مصالح الإنترنت. اجتمعت اللجنة لأول مرة في اجتماع ICANN رقم 48 في بيونيس آيريس في نوفمبر 2013، ووضعت توصياتها بعد مزيج من الاجتماعات الشخصية والعديد من مؤتمرات الفيديو التعاونية والمكالمات الهاتفية والتعاون عبر الإنترنت. جمعت اللجنة الآراء من مجتمع ICANN العالمي عن طريق ندوتين عامتين عبر الإنترنت، ووفرت الفرص لتقديم الآراء من المجتمع عن طريق البريد الإلكتروني وعن طريق استبيان. تم تقديم نسخة شبه نهائية لإبداء التعليقات العامة في فبراير 2014، وتم تقديم هذا التقرير النهائي بعد جمع التعليقات حتى 30 أبريل 2014. هذه النسخة تحل محل المسودات السابقة عن التقرير، وتنوه اللجنة بأنه حدثت تطورات في الأشهر السابقة لا تناقشها هذه الوثيقة بالكامل. على سبيل المثال، تدرك اللجنة المحصلة الرائعة لمؤتمر NETmundial الذي أقيم في ساو باولو بأواخر شهر أبريل 2014، وتعتقد أن بيان المبادىء وخريطة الطريق تتوافق مع هذا التقرير. لا يوفر انتداب اللجنة الفرصة لإعادة الاجتماع لإجراء مقارنة معمقة للتطورات الحديثة مع نتائج هذا التقرير، ولكن تثني اللجنة على بيان NETmundial وترغب بلفت أنظار قراء هذا التقرير إلى محصلته.

---

[1] المعدّون: رئيس اللجنة، فينتون ج. كيرف، vgcerf@gmail.com؛ أعضاء اللجنة: أديبل أكبلوغين، ديبي موناهين، مايكل باريت، أليس مونيوا، هارتموت غلاسير، بي. جي. نارايانان، إيريك هويزير، هيغين هالتش، أليخاندرو بيسانتي، جانيس كاركلينز، كارلتون صامويلز، إسماعيل سراج الدين، لويس ماغالهيس، بندار وونغ. راجع إعلان ICANN لأعضاء لجان الإستراتيجية، المتوفر على http://goo.gl/zyCYbW. منظمو التقارير، كاتبو المسودة: غريس أبو حامد، بيرتراند دي لا تشابيل، جيمس كول، أليس جينسين، كارلا لافيفر، باتريك س. ريان، تيريزا سواينهارت. هذه الآراء هي آراء أعضاء اللجنة ولا تعكس أي موقف رسمي لـICANN. يمكن توزيع هذا التقرير بحرية لأي غرض تعليمي أو غير تجاري.

[2] الاقتباس الموصى به: فينتون ج. كيرف (الرئيس) وآخرين، "دور ICANN في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت"، التقرير النهائي للجنة إستراتيجية ICANN، 23 مايو 2014.

المنظور التاريخي

لقد أصبحت الإنترنت بنية تحتية واسعة للمعلومات والاتصالات وقابلة للولوج بشكل متزايد منذ ابتكارها في عام 1973 وميلادها التشغيلي في عام 1983. إن التنوع وعدد المستخدمين من المنظمات والأفراد ومزودي المعدات والخدمات والبرامج وعناصر حوكمة الإنترنت هي أمور تعكس توسعها الاستثنائي لملايين الأضعاف خلال فترة تشغيلها. تخلت وكالات الولايات المتحدة، بدءاً من وزارة الدفاع الأمريكية، بشكل متزايد عن مسؤوليات الحوكمة على مدار فترة 40 عاماً لصالح مؤسسات القطاع الخاص. يُظهر العنصر الأخير المتبقي نفسه عن طريق علاقات وكالة الاتصالات والمعلومات القومية (NTIA) مع ICANN وVerisign التي تشاركت المسؤولية باستخراج ونشر منطقة الجذر لنظام أسماء النطاقات (DNS) للإنترنت. لقد فوضت ICANN العديد من منظمات القطاع العام والخاص لتحمل المسؤولية عن إدارة أسماء نطاقات المستوى الأعلى.

كما تتولى ICANN المسؤولية عن إدارة تعيين المستوى الأعلى لمساحة عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) العددية وإدارة عدد من السجلات للمقاييس وقيمها المرتبطة بمجموعة بروتوكول الإنترنت. يتولى مجلس هندسة الإنترنت (IAB) من القطاع الخاص، وقوة مهمات هندسة الإنترنت (IETF)، التي تعتبر جزءاً من مجتمع الإنترنت (ISOC)، المسؤولية عن الارتقاء بمعايير بروتوكول الإنترنت الجوهرية، بينما يتعامل اتحاد شبكة الويب العالمية (W3C) مع البروتوكولات ومعايير شبكة الويب العالمية. في 14 مارس 2014، أعلنت NTIA نيتها إنهاء تعاقدها مع ICANN بخصوص وظائف IANA وتسليم الإشراف عليها إلى عملية عالمية متعددة أصحاب المصلحة.[3] بالتالي، تم فتح العملية التي حددتها NTIA لتقديم بديل أووريث لوظيفة الإشراف الحالية على NTIIA بشكل رسمي، وموعدها النهائي هو سبتمبر 2015.[4]

إن التحدي الذي نواجهه هو تحديد مسار حتى تستوعب ICANN مشاركة جميع أصحاب المصلحة بشكل يعكس التواصل العالمي للإنترنت. من المتوقع أن تخدم الإنترنت ما بين 90- 95% من سكان العالم بحلول عام 2030. وتستمر تطبيقات الإنترنت بالنمو والتنوع. كما هو الحال مع جميع البنى التحتية المهمة، يمكن أن تتم إساءة استخدام الإنترنت وهذا ما يحدث من قبل جزء صغير من تعداد مستخدميها. إن مزيج المدى والتنوع والنطاق الجغرافي ومزيج التطبيقات البنّاءة والإساءات المضرة يشكل تحدياً بالغ التعقيد أمام الحوكمة. إن الطبيعة التي تتخطى الحدود الجوهرية لشبكة الشبكات التي تؤلف الإنترنت تضيف عمقاً ولوناً على مسائل الحوكمة.

نماذج النظام التركيبي

يشارك طيف واسع من الأشخاص والمؤسسات، بما في ذلك الحكومات على جميع المستويات، في إنشاء وتطوير وتشغيل والارتقاء بالتطبيقات والخدمات على الإنترنت أو تعريف المعايير المتبادلة التي تنطبق على ارتقائها واستخدامها. تمتلك هذه الأطراف المعينة المختلفة أهدافاً ومصالح ودوافع وحوافز مختلفة، وليست جميعها تتوافق معاً. ثمة منتجات وخدمات شديدة التنوع تتداخل معاً وتعتمد على الإنترنت وشبكة الويب العالمية لتفعيل استخدامها.

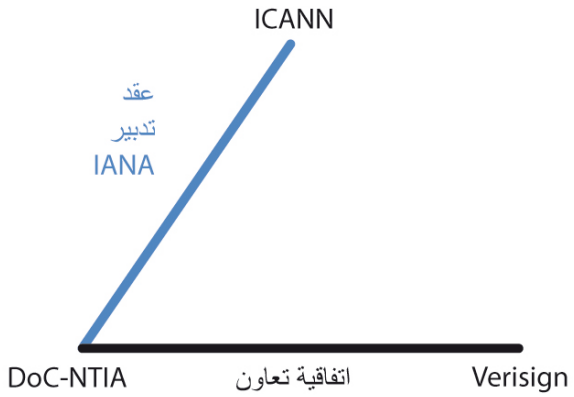

الشكل 1: وصف عملية إدارة منطقة الجذر من خلال وظائف IANA

وضعت اللجنة عدة نماذج توضيحية للنظام التركيبي للإنترنت كوسيلة للمساعدة على التفكير حول طبيعة العلاقات الحالية القائمة. أولاً، نظرت اللجنة في العلاقة المتميزة القائمة بين ICANN ووزارة التجارة الأمريكية (DOC) عن طريق إدارة الاتصالات والمعلومات القومية (NTIA) التابعة لها وVerisign (الشكل 1).

[3] مكتب الشؤون العامة "تعلن NTIA عن نيتها نقل وظائف أسماء نطاقات الإنترنت الرئيسية، 14 مارس 2014، المتوفرة على http://goo.gl/3nMdKT.

[4] نفس المصدر.

ساعد التركيب الطبقي الوظيفي للإنترنت وتجزئة تركيزها المؤسسي إلى عدة قطاعات اللجنة على تحليل الأطراف المهتمة بحوكمة الإنترنت وطبيعة حوافزها ومسؤولياتها. رغم أن مثل هذه النماذج لا تكون مكتملة أو دقيقة، فإنها تساعد على تصنيف تركيز الاهتمام للعديد من المنظمات التي تشغل النظام التركيبي للإنترنت، بما في ذلك تلك التي تتشارك بمسؤوليات الحوكمة. يبين الرسمين التوضيحيين أدناه الوسائل البديلة لتحليل النظام التركيبي، ويثبتان أن ثمة طبقات وظيفية متعددة تعمل بها الأطراف المعنية.

الشكل 2: منظور تقشير الطبقات

الشكل 3: النموذج متعدد الطبقات للإنترنت – المسائل

نماذج الحوكمة

مع توسع الإنترنت في نطاقها وأهميتها، يزداد اهتمام العديد من أصحاب المصلحة بتغيير طريقة تنفيذ حوكمة الإنترنت. طالب البعض بأن تتولى هيكال دولية متعددة الأطراف، مثل نقابة الاتصالات الدولية (ITU)، القيام بدور رئيسي. وطالب البعض الآخر بهيكل حوكمة شامل ويمثل المصالح الحكومية وغير الحكومية. **إن استنتاج اللجنة هو أن نموذج تعدد أصحاب المصلحة هو المفضل حتى الآن، وينبغي تحسينه وتقويته.** عند تعريف معنى "الحوكمة"، تبنت اللجنة هذا التعريف الناجح لحوكمة الإنترنت من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS):

> حوكمة الإنترنت هي نشر الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتطبيقها، بحسب أدوارها، للمبادىء المشتركة والأعراف والقوانين وإجراءات صنع القرارات والبرامج التي تشكل ارتقاء واستخدام الإنترنت.

بصفته "متعدد أصحاب المصلحة"، تتطلب التطورات الحديثة بياناً أوضح. بشكل عام، يعني نموذج تعدد أصحاب المصلحة أنه ينبغي على جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بقرارات حوكمة الإنترنت وآلياتها. ليس ثمة "مقاس يناسب الجميع"، ولا نموذج واحد لجميع الحالات، بالأحرى، فإن تطور حوكمة الإنترنت يعتمد على تأسيس وحوكمة الإنترنت مع الأطراف ذات المصلحة، سعياً لحلول لمشكلة معينة بمنهج شامل.

الإشراف في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت

أمضت اللجنة الكثير من الوقت بمناقشة دور القطاعات المختلفة ضمن النظام التركيبي للإنترنت بصفتها "مشرفة". ثمة العديد من الأطراف المعنية في النظام التركيبي للإنترنت، وبعضها تسعى لتحقيق مصالح أكاديمية ومتعلقة بالأبحاث، وبعضها تركز على الأهداف الاقتصادية، وبعضها ذات أهداف سياسية واجتماعية، وبعضها تهتم بشكل رئيسي باحتياجات المستخدمين الفرديين أو حمايتهم.[5] نظراً للطبيعة التكاملية بشكل متزايد للإنترنت، ثمة مصلحة مشتركة لدى جميع الأطراف المعنية للحصول على بنية تحتية جيدة الأداء واهتمام مشترك بعدم إساءة استخدامها. على الرغم من ذلك، لا تتمتع أي من هذه الأطراف المعنية وحدها بالقدرة على مواجهة جميع هذه المسائل، بل بالأحرى لديها مصلحة مشتركة بممارسة مسؤولياتها. الإشراف يعني الاهتمام بالإدارة الجيدة واستخدام والارتقاء بالمورد المشترك أكثر من طرف آخر. إن الاعتماد الحتمي المشترك الذي يتجاوز الحدود بين جميع الأطراف المعنية يؤدي إلى مسؤولية مشتركة أومتشابكة عن الإشراف على البنية التحتية المشتركة للإنترنت.

وجهات النظر حول حوكمة الإنترنت

درست اللجنة وجهات نظر حول العديد من أصحاب المصلحة في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت، ولاحظت مخاوف معينة لدى هذه الأطراف المعنية حول وظائف هيئة أرقام الإنترنت المُخصصة (IANA). تجمع المجتمع التقني لتوضيح موقفه عن طريق "بيان مونتيفيدو" في 7 أكتوبر 2013.[6] ومن بين التوصيات التي قدمها المجتمع التقني،

- لقد حددوا الحاجة إلى جهود مستمرة لمواجهة تحديات حوكمة الإنترنت، واتفقوا على تحفيز الجهود على نطاق المجتمع نحو الارتقاء بتعاون الإنترنت متعدد أصحاب المصلحة العالمي.
- وطالبوا بتسريع عولمة وظائف IANA وICANN، لتحقيق بيئة يشارك بها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك جميع الحكومات، بشكل متساوٍ.

كما درست اللجنة عدم رضى بعض الحكومات عن الترتيبات الحالية التي تمتد لتشمل العديد من وجهات النظر السياسية. إن المطالبات بالتغيير هي واسعة، وتأتي من جميع أطراف الطيف السياسي. سنقدم بعض الأمثلة أدناه، وتتوفر المزيد من التفاصيل في التقرير الرئيسي، مع التنويه أن هذا المجال ما زال شديد التغير، وتغيرت مواقف بعض الحكومات منذ كتابة هذا التقرير:

- **أوروبا**. في التقرير حول الإنترنت والسياسات الدولية، أوضح مسؤول أوروبي موقف أوروبا على هذا النحو: "كيف يمكن للاتحاد الأوروبي مواجهة هذا التحدي؟ . . . نحتاج إلى التزام راسخ من الدول الأعضاء للعمل معاً على هذه المسألة ومواصلة العمل مع الولايات المتحدة. كما ينبغي علينا اجتذاب الدول ذات العقلية المشابهة مثل البرازيل والهند".[7] في 12 فبراير 2014، أصدرت المفوضية الأوروبية ورقة موقف طالبت بالمزيد من العمل "لتحديد كيفية عولمة وظائف IANA، مع الحفاظ على الاستقرار والأمن المستمرين لنظام أسماء النطاقات".[8]
- **الهند**. تقدمت الهند بوثيقة داخلية وضعتها الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي الهندي في ديسمبر 2013، وتنص على مايلي: "كانت السيطرة على الإنترنت بأيدي الحكومة الأمريكية، وتسيطر وكالاتها الأمنية على المشرفين الرئيسيين على إداراتها... مجرد وضع مخادم الجذر في الهند لن يخدم أي غرض إلا إذا تم السماح لنا بدور في السيطرة عليها وإدارتها".[9]

---

[5] على سبيل المثال، تطبيق القانون والخصوصية والأمن وسلامة البيانات والحماية من الأذى.

[6] بيان مونتفيديو حول مستقبل تعاون الإنترنت، 7 أكتوبر 2013، المتوفر على http://goo.gl/dwGcuG

[7] إيرين باغوت (مقررة)، "الإنترنت والسياسات الدولية: التضمينات للولايات المتحدة وأوروبا"، 16 يونيو 2013 في 30، المتوفرة على http://goo.gl/OSI6t5

[8] المراسلات من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة مناطق سياسة وحوكمة الإنترنت، COM(2014) 72/4، 12 فبراير 2014، المتوفرة على http://goo.gl/RDEPu1. رداً على ذلك، تقدمت الحكومة الأمريكية برد حازم، موضحة أن الحكومة الأمريكية "لطالما شجعت المزيد من عولمة ICANN". بيان مساعد وزير الخارجية ستريكلينغ حول بيان المفوضية الأوروبية بخصوص حوكمة الإنترنت، 12 فبراير 2014، المتوفر على http://goo.gl/OaeW4G.

[9] ساندیب جوشي، "ينبغي على الهند الضغط لتحرير الإنترنت من السيطرة الأمريكية"، الهند، 7 ديسمبر 2013، المتوفرة على http://goo.gl/zGPofR

- **البرازيل**. لقد شجعت البرازيل بشكل علني تبني نموذج أصحاب المصلحة الشامل، رغم أن الرئيسة ديلما روسيف نوهت أيضاً في خطابها في سبتمبر 2013 أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة أنه "ينبغي على الأمم المتحدة لعب دور ريادي لتنظيم سلوك الدول فيما يتعلق بتلك التقنيات".[10] التزمت البرازيل بوعدها واستضافت حدثاً ناجحاً للغاية مع مؤتمر NETmundial الذي حدد مجموعة من المبادىء وخريطة طريق لحوكمة الإنترنت متعددة أصحاب المصلحة.[11]
- **روسيا**. طالب السياسيون من جميع المستويات في روسيا بشكل مستمر بنقل تخصيص الأسماء والأرقام إلى آلية مبنية على الدول.

تخطيط النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت

بمعناها العام أكثر، تتميز حوكمة الإنترنت **بشبكة من العلاقات** بين المؤسسات التي تقوم بأدوار تؤثر على تشغيل واستخدام الإنترنت على نطاق جميع الطبقات التي تؤلف وظائفها. تعكس هذه العلاقات وتقر بالمسؤوليات والأدورات والتبعية بين المؤسسات والمنظمات المتنوعة. إن الثوب المطرز من التبعية التعاونية والمرتبطة بشكل متحرر هي ميزة للنظام، ويظل احترامها وسيظل خاصية أساسية لحوكمة الإنترنت. يبين الشكل 5 هذا بطريقة تصويرية.

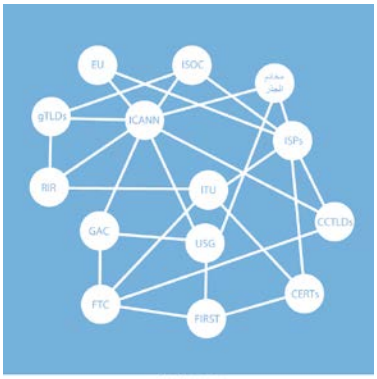

تشارك ICANN نفسها في شبكة العلاقات هذه، ويبين الشكلين 6 و7 بعض هذه الصلات. تنسق ICANN عن كثب مع المنظمات الأخرى التي تتمتع بدور مباشر بإدارة هذه العناصر التقنية لهندسة الإنترنت. علاوة على ذلك، تتمتع ICANN بعلاقات تشاركية مع العديد من المؤسسات الدولية أو العالمية ذات المصلحة في أية مسؤوليات للجوانب الأخرى من الحوكمة.

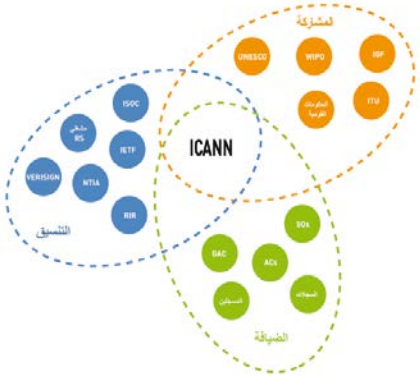

تخطيط علاقات ICANN ضمن النموذج متعدد الطبقات

ما هو مكان ICANN في النموذج متعدد الطبقات للإنترنت؟ بموجب النظام التركيبي للإنترنت متعدد أصحاب المصلحة، لا تلعب مؤسسة واحدة أو صاحب مصلحة أو صاحب نفوذ دوراً فردياً في الحوكمة، بل بالأحرى، تشارك كممثل عن دائرتها التابعة لها أو وفقاً لمسؤولياتها المحددة. في الشكل 7، نقدم توضيحاً حول مكان بعض هذه المنظمات في النموذج متعدد الطبقات للإنترنت. يرجى الملاحظة أن توضيحنا ليس نظرة شاملة، بل يهدف إلى تشخيص بعض المؤسسات، بالإضافة إلى بعض التفاعلات، ولكن ثمة ما هو أكثر كثيراً.[12] يركز هذا التوضيح بالذات على ICANN، رغم إمكانية وضع توضيحات مشابهة للعديد من الأطراف المعنية المختلفة في النظام التركيبي.

---

[10] بيان صاحبة السعادة ديلما روسيف في افتتاح النقاش العام للجلسة رقم 68 للجمعية العمومية للأمم المتحدة، 24 سبتمبر 2013، المتوفر على http://goo.gl/1NWf7f.

[11] راجع بيان NETmundial متعدد أصحاب المصلحة، المتوفر على http://www.netmundial.org/netmundial-multistakeholder-statement/.

[12] من الأمثلة على علاقات ICANN مع المنظمات الأخرى في النظام التركيبي: مراقبو GAC (ITU وWTO وOECD وUNESCO، وWIPO)، ICANN هي عضو في اللجنة الاستشارية الفنية للإنترنت (ITAC) إلى OECD التي تشارك في لجنة OECD حول سياسة الاقتصاد (الرقمي ICCP) التي تساهم في وضع OECD للسياسات المرتبطة بالإنترنت (http://www.internetac.org) ؛ IETF تعمل مع ICANN على خدمة سجل مقياس البروتوكول لوظائف IANA؛ ITU وW3C، وIAB تقدم مشورة إلى مجلس إدارة ICANN من خلال مجموعة الارتباط الفنية(TLG) ؛ WIPO هي مزود سياسة حل نزاعات أسماء النطاقات الموحدة (UDRP) لـ gTLDs ؛ UNESCO تعمل مع ICANN على IDNs (أسماء النطاقات الدولية)لبرنامج gTLD الجديد؛ ICANN تعتمد على ISO بخصوص تعيينات ccTLD؛ وICANN هي عضو في WEF. ليس لدى ICANN علاقات معينة مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، IEEE، GNI، WBU، WPEC. يرجى الملاحظة أننا لا نمثل سوى المنظمات الحكومية التي تضم أكثر من حكومة واحدة، رغم أن ICANN تتمتع بعلاقات أيضاً مع وكالات فردية مثل NTIA أو شركات فردية مثل Verisign.

إذا كان على المرء اختيار كلمة واحدة لوصف النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت، فإنها ستكون "التنوع". يشغل النظام أفراداً وتجمعات رسمية وغير رسمية صغيرة وكبيرة ومنظمات ومؤسسات من القطاع الخاص والأكاديمي والمجتمع المدني والحكومات، بالإضافة إلى المنظمات متعددة الحكومات وغير الحكومية حول العالم.

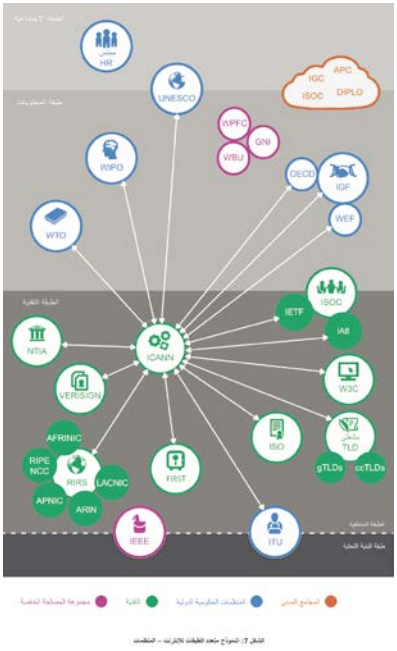

مبادىء ICANN في هذا النظام التركيبي

ليس ثمة، وربما ينبغي ألا يكون ثمة "لحظة دستورية" واحدة للإنترنت، أو لـ ICANN. تساهم هذه اللجنة في وضع المبادىء عن طريق اقتراح مجموعة ضمن سياق "الكلمات الخمسة". وهي كما يلي: (1) التبادلية، (2) الاحترام، (3) الصلابة، (4) العقلانية، و(5) الواقعية.

1. **التبادلية:** عدم الإيذاء أو التهديد بالإيذاء. سيساعد مبدأ التبادلية على ضمان تصرف المعنيين واتخاذ إجراءات مع بعضهم البعض بنفس الشكل الذي يتوقعون أن تتم معاملتهم هم أنفسهم به في النظام التركيبي.
2. **الاحترام:** احترام حرية الخيار والتنوع. كما وصف الأستاذ ديفيد كلارك (مهندس الإنترنت الرئيسي السابق للمشروع بعد عام 1982) بقوله الشهير في عام 1992، "إننا نرفض الملوك والرؤساء والتصويت". إن غياب الهرميات والألقاب الرسمية يدل على الحاجة الماسة إلى التضمين والتعاون والتنسيق. بالنسبة إلى ICANN، إننا نؤمن أن هذا يعني وضع حوافز للتنسيق على نطاق جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الداعمة والمجالس الاستشارية ومجلس الإدارة وطاقم العمل. يجب ألا تكون توسعة مشاركة مجموعة على حساب إنقاص مشاركة مجموعة أخرى.
3. **الصلابة:** الإرسال بشكل محافظ والقبول بشكل متحرر. إن الإنترنت وآليات حوكمتها هي بالغة التعقيد. حيثما أمكن، ينبغي على ICANN الاستعارة من المبادىء التي نجحت في IETF ضمن هذا السياق وتبنيها. على وجه الخصوص، يقترح "مبدأ بوستيل"، أنه ينبغي على الأطراف المعنية بالنظام التركيبي "أن تكون بنّاءة فيما ترسله، ومتحررة فيما تقبله".[13] ضمن سياق IETF، أصبح هذا معروفاً "بمبدأ الصلابة"[14]. بهذه المنهجية، يتم تناول التفاعلات بين المستخدمين والجوانب المختلفة من المجتمع التقني والمسائل ضمنه. مع السعي نحو التكرار والتحقق والتبسيط، يمكن أن تعتنق أعمال صنع سياسات ICANN مبدأ الصلابة وتجنب الإلزامات من الأعلى إلى الأسفل.
4. **العقلانية:** تجنب القرارات المتقلبة أو الاعتباطية. يعتمد إرث أي نظام حوكمة على الثقة بأن المشاركين يقيمون العملية والقرارات والنتائج. سيكون من النادر التوصل إلى دعم بالإجماع لأي إجراء، والعلامة المميزة للنظام الموثوق به هو أن يكون نظام يمكن به للأشخاص المنطقيين امتلاك آراء مختلفة. من أجل أن يسود المنطق، تعتقد اللجنة أنه ينبغي على أصحاب المصلحة الإيمان بشفافية ومساءلة ولامركزية وإنصاف ICANN.
5. **الواقعية:** يجب قياس النظريات واختبارها بشكل مستمر أمام الممارسة. لقد تم تطوير حوكمة الإنترنت عن طريق منهج تجريبي (أي التقنيات المبنية على التجرب لحل المشكلات والتعلم والاكتشاف)، وينبغي أن تستمر بالارتقاء بهذا الشكل في المستقبل. إن الطبيعة المتوزعة لتنفيذ الإنترنت والاتصالات بين العديد من الهيئات يساهم بإثبات تشغيل الإنترنت لجدوى النموذج التعاوني المرن، حتى مع معرفة أنه سيتم ارتكاب أخطاء. ينبغي على آليات ومؤسسات حوكمة الإنترنت تبني هيكل وآليات لاتخاذ الإجراءات وتشكيل القرارات واتخاذها ومراجعتها وإعادة توجيهها تتبع وظيفة الآلية أو المنظمة. الشكل يتبع الوظيفة.

[13] اقترح هذا المفهوم ريادي الإنترنت جون بوستيل، وأصبح يشار إليه باسم "مبدأ بوستيل" أو "قانون بوستيل" أو مبدأ الصلابة". اعرف المزيد في التقرير الرئيسي على §2؛ وكذلك كتاب بول هوفمان "تعاليم IETF: دليل المبتدئين حول قوة مهمات هندسة الإنترنت" 2 ،IETF نوفمبر 2012، المتوفر على http://www.ietf.org/tao.html.

[14] "مبادىء الصلابة" ويكيبيديا، 8 نوفمبر 2013، المتوفرة على http://en.wikipedia.org/wiki/Robustness_principle.

خريطة الطريق

بعد مراجعة المجالات المبينة أعلاه، قدمت اللجنة التوصيات التالية لوضع خريطة طريق ICANN:

1. **العولمة لا التحول إلى حكومات متعددة.** الدول وحكوماتها هي أصحاب مصلحة بالتأكيد، ولكن هيكل ICANN والمؤسسات المرتبطة أو المتعلقة بها هو الآن وينبغي أن يصبح عالمي أو إقليمي في نطاقه بشكل متزايد. وبعبارة "عدم التحول إلى حكومات متعددة"، إننا نقصد أنه يجب ألا تعتمد عمليات حوكمة الإنترنت على تعدد الحكومات بشخصيتها. لقد تم تذكيرنا مرة أخرى أن الشكل يتبع الوظيفة.
2. **دمج وتبسيط إدارة منطقة الجذر.** تعتبر اللجنة أن المسائل المرتبطة بحماية نظام منطقة الجذر وعقد وظائف IANA هي مسائل ينبغي التعامل معها بشكل شامل. ينبغي أن تملي مبادىء الشفافية والمساءلة درجة عالية من الرؤيا العامة لهذه العملية.
3. **شبكة من تأكيد الالتزامات (توثق ما يحدث اليوم).** من بين أهم المفاهيم التي تمت مناقشتها في اللجنة كان مفهوم استخدام تأكيد الالتزامات المشتركة الطوعي الثنائي، وربما متعدد الأطراف، لتوثيق العلاقات والالتزامات بين الأطراف المعنية في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت. قد تؤدي الشبكة الناتجة من العلاقات الموثقة إلى إنشاء هيكل مرن ومقاوم وقابل للدفاع عنه يمكن أن يرتقي على مدار الزمن وبلا نقطة مركزية من السيطرة الهشة. ثمة عدة طرق حالياً لعمل أصحاب المصلحة مع بعضهم البعض، رغم أن قلة من هذه الالتزامات وممارسات العمل هي راسخة خطياً. ولكن تمت الإشارة إلى أن مثل هذه الشبكة من الالتزامات قد تثبت صلابتها وقوتها أمام التغيير. علاوة على ذلك، قد يواجه طرف ثالث مشكلة مع الترتيبات الثنائية التي يعتبرها الطرف الثالث غير مرغوبة لسبب ما. يجب مواجهة هذه المخاوف إذا اتضح أن مثل هذا الهيكل مفيداً.
4. **ترسيخ تأكيد الالتزامات ICANN.** توصي اللجنة بأن تضع ICANN نصوص تأكيد التزامات (AOC) مفصلة خصيصاً ترتبط بمسؤوليات ICANN. هذه النصوص ستوثق الالتزامات الطوعية الثنائية أو متعددة الأطراف وبين ICANN والشركاء غير الحكوميين في النظام التركيبي (مثلاً، منظمات I*) التي ترغب بالاشتراك. في حالة علاقات ICANN مع الحكومات، نوصي بوضع نص تأكيد التزامات منفصل ومشترك لتحقيق معاملة متساوية. من الممكن أن تساعد GAC على وضع نص مثل هذه الوثيقة المشتركة.
5. **عولمة عملية المساءلة ضمن شبكة العلاقات.** إننا نؤيد فكرة لجان المساءلة التي يوافق أطراف تأكيد الالتزامات على أعضائها وعملياتها. إن هدف هذه اللجنة هو توفير ملاذ إذا كان أحد أطراف تأكيد الالتزامات يعتقد أن طرفاً آخر قد فشل بشكل ينبغي مساءلته عليه، ولم تحقق جميع آليات حل النزاعات الأخرى الصريحة أو الضمنية في تأكيد الالتزامات نتيجة مرضية. أحد المسائل المهمة هي مشكلة طرف ثالث غير مشارك بتأكيد الالتزامات لديه شكوى تتعلق بتأكيد الالتزامات أو غيره. وما زال علينا الانتظار لمعرفة إن كان بوسع لجنة أو لجان المساءلة التعامل مع مثل هذه الاحتمالات.

الخلاصة

تعتقد اللجنة أن ICANN تتمتع بدور حرج ولكن مقصور في النظام التركيبي للإنترنت يقتصر إلى حد كبير على مسؤوليتها لإدارة منطقة الجذر لـDNS وتفويض سجلات أسماء نطاقات المستوى الأعلى وتعيين المستويات الأعلى من مساحة عناوين الإنترنت بشكل رئيسي إلى سجلات الإنترنت الإقليمية، وعن طريقها إلى مزودي خدمة الإنترنت (ISPs) وسجلات المقاييس وفقاً للمشورة التي تقدمها IANA من عمل IETF.

لمصلحة الشفافية، إن واجب ICANN هو إحراز تقدم بتوثيق العلاقات المشتركة والالتزامات مع الهيئات الأخرى في النظام التركيبي للإنترنت، وتنقية ممارساتها الداخلية سعياً للتفوق في التشغيل، وضمان أن تنفذ مسؤولياتها للمصلحة العامة العالمية. تشدد اللجنة على أن التقرير لا يلمح إلى الحاجة إلى توسيع دور ICANN لما هو أكثر من المسؤولية التي تم منحها لها بالفعل. يمكن أن يكون تأكيد الالتزامات المشترك مرناً ويتكيف مع التكنولوجيا والوقت والحاجة.

تعتقد اللجنة أن الإجراءات المبينة في خريطة الطريق (القسم 7) من هذا التقرير تمثل خطوات راسخة نحو تحقيق المبادىء المبينة في القسم 6. إننا نقر بالطبيعة المرتقية لمهمات ICANN ونأمل أن يساهم هذا التقرير في قدرة ICANN على تحقيق واجباتها والرؤيا التي وضعتها في عام 1998.

*** * * ***

(التقرير الكامل تالياً)

لجنة الإستراتيجية:
دور ICANN في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت[15]
(التقرير الكامل)[16]

1. تمهيد

بناءً على طلب هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة (ICANN)، ستراجع هذه اللجنة الافتراضات والروابط وأطر العمل التي تملي مسؤوليات ICANN في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت الحالي. وستطلب الآراء حول طرق الحفاظ وتعزيز دورها بالارتقاء بالنظام التركيبي، وذلك أثناء رعاية القيادة الفكرية حول السبل التي يمكن أن تخدم بها ICANN شبكة معقدة من مصالح الإنترنت. لقد وصفت ICANN مهمة اللجنة كمايلي:[17]

- تسهيل مراجعة واستعراض الافتراضات والارتباطات وأطر العمل التي تعتبر أساساً لمسؤوليات ICANN في النظام البيئي الحالي للإنترنت؛
- طلب الحصول على الآراء حول طرق الحفاظ على وتعزيز إشراف ICANN في نظام تركيبي متطور؛ و
- غرس القيادة الفكرية حول الطرق التي يمكن لـICANN من خلالها تقديم مجموعة معقدة من دوائر الإنترنت؛
- توفير مجموعة من المبادئ الإرشادية لضمان التطور الناجح لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين الانتقالي بالتعاون مع الهيئات الوطنية والدولية؛
- اقتراح خريطة طريق لدور ICANN المتطور والمتحول إلى الصبغة العالمية في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت بالتشاور مع الجهات المشغلة العالمية؛ و
- بالتنسيق مع العديد من الجهات المسئولة العالمية وأصحاب المصلحة في ICANN، اقتراح إطار عمل لتنفيذ دور ICANN، وأهدافها ومراحل التنفيذ في حوكمة الإنترنت العالمية.

لقد درست لجنة الإستراتيجية دور ICANN في النظام التركيبي لمنظمات الإنترنت، وعلى وجه الخصوص، راجعت اللجنة الافتراضات والروابط وأطر العمل التي تملي مسؤوليات ICANN في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت الحالي. كما طلبت الآراء حول طرق الحفاظ وتعزيز دورها بالارتقاء بالنظام التركيبي، وذلك أثناء رعاية القيادة الفكرية حول السبل التي يمكن أن تخدم بها ICANN شبكة معقدة من مصالح الإنترنت.

[15] المعدّون: رئيس اللجنة، فينتون ج. كيرف، vgcerf@gmail.com؛ أعضاء اللجنة: أدييل أكبلوغين، ديبي موناهين، مايكل باريت، أليس مونيوا، هارتموت غلاسير، بي. جي. نارايانان، إيريك هويزير، هيغين هالتش، أليخاندرو بيسانتي، جانيس كاركلينز، كارلتون صامويلز، إسماعيل سراج الدين، لويس ماغالهيس، بندار وونغ. راجع إعلان ICANN لأعضاء لجان الإستراتيجية، المتوفر على http://goo.gl/zyCYbW. منظمو التقارير، كاتبو المسودة: غريس أبو حامد، بيرتراند دي لا تشابيل، جيمس كول، أليس جينسين، كارلا لافيفر، باتريك س. ريان، تيريزا سواينهارت. هذه الآراء هي آراء أعضاء اللجنة ولا تعكس أي موقف رسمي لـICANN. يمكن توزيع هذا التقرير بحرية لأي غرض تعليمي أو غير تجاري.

[16] الاقتباس الموصى به: فينتون ج. كيرف (الرئيس) وآخرين، "دور ICANN في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت"، التقرير النهائي للجنة إستراتيجية ICANN، 23 مايو 2014.

[17] "لجان الإستراتيجية التي تم الكشف عنها في اجتماع ICANN رقم 47 في ديربان" ICANN، 15 يوليو 2013، المتوفرة على http://www.icann.org/en/news/announcements/announcement-15jul13-en.htm

اجتمعت اللجنة لأول مرة في اجتماع ICANN رقم 48 في بيونيس آيريس في نوفمبر 2013، ووضعت توصياتها بعد مزيج من العديد من مؤتمرات الفيديو التعاونية والمكالمات الهاتفية والتعاون عبر الإنترنت. تعاون أعضاء اللجنة على كتابة هذا التقرير مع كاتبو المسودة وطاقم العمل عن طريق استخدام وثيقة مشتركة عبر الإنترنت حيث حظي المشاركون بعدة فرص لاقتراح النص وتقديم التعليقات وإبلاغ بعضهم البعض بوجهات النظر البديلة والتشاور. بالإضافة إلى ذلك، جمعت اللجنة الآراء من مجتمع ICANN العالمي عن طريق ندوتين عامتين عبر الإنترنت،[18] ووفرت الفرص لتقديم الآراء من المجتمع عن طريق مخدم قائمة البريد الإلكتروني المفتوحة للإرسال من سبتمبر 2013 حتى 14 فبراير 2014،[19] وعن طريق استبيان.[20] تم تقديم نسخة شبه نهائية لإبداء التعليقات العامة في فبراير 2014، وتم تقديم هذا التقرير النهائي بعد جمع التعليقات حتى 30 أبريل 2014. هذه النسخة تحل محل المسودات السابقة عن التقرير. أضافت اللجنة بعض النقاشات من إعلان NTIA في مارس 2014 وحدث NETmundial الذي أقيم في أبريل 2014.[21] على وجه الخصوص، في 14 مارس 2014، أعلنت NTIA أنها تنوي إنهاء تعاقدها مع ICANN بخصوص وظائف IANA وتسليم مسؤولياتها الإشرافية إلى عملية عالمية متعددة أصحاب المصلحة، إلى جانب السمات اللازمة لمثل هذه العملية، بما في ذلك الحفاظ على الطبيعة المفتوحة للإنترنت ورفضت أي مقترح لحل متعدد الحكومات محض.[22] ولكن أقيمت هذه الأحداث بعد نشر التقرير المبدئي للجنة، لذا فإن المعالجة الكاملة لهذه الأمور هي خارج نطاق التقرير. تعتقد اللجنة أن هذا التقرير يمثل وجهة نظر بشبه إجماع، رغم أنه من الممكن ألا تكون جميع الملاحظات بالإجماع. ستجدون تقرير اللجنة حول مكتشفاتها أدناه.

2. الجميع وكل شيء حول الإنترنت

ظهرت الإنترنت نتيجة لسلسلة طويلة المدى من التجارب والتطوير بالتعاون مع الحكومة والأكاديمية، وفي وقت لاحق، المجتمع المدني والقطاع الخاص. لقد تم التخلص من جذورها القديمة كمشروع باشرت به وزارة الدفاع الأمريكية (بالإضافة إلى أطراف أخرى)، وأصبحت الإنترنت منصة اتصالات ومعلومات رقمية عالمية تستمر بالارتقاء والنمو والتوسع في نطاقها حتى مع وصولها عامها الثلاثين من التشغيل في عام 2014.[23]

من المهم الإقرار بأن الإنترنت هي مختلفة عن جميع الشبكات المألوفة التي جاءت قبلها. إنها تعمل دائماً والأجهزة المتصلة بها هي متصلة بها دائماً. إنها نظام من اتجاهين، على عكس شبكات البث مثل الكيبل التقليدي والبث المباشر للتلفزيون أو الراديو. وعلى عكس أنظمة الهاتف، أي جهاز هو جاهز لإرسال أو استقبال الحركة من وإلبعدة موارد وأجهزة استقبال في نفس الوقت. وليس من المفاجيء أنها طورت مجموعة متميزة من ممارسات الحوكمة الناسئة عن الضرورة العملية لرعاية تاريخها وتقنيتها.

[18] يتوفر أرشيف الندوة الإلكترونية للجنة الإستراتيجية على http://goo.gl/uYh5Kr.
[19] يتوفر أرشيف البريد الإلكتروني للجنة الإستراتيجية على http://mm.icann.org/pipermail/ioepanel/.
[20] كان الاستبيان بإشراف من Survey Monkey، وتضمن العديد من الأسئلة التي تم طرحها على المجتمع. الأسئلة هي مبينة في مجموعة محاضرة الندوة الإلكترونية، المتوفرة على http://goo.gl/LrwU0o
[21] لمزيد من المعلومات حول حدث NETmundial، راجع الملحق ب أدناه.
[22] مكتب الشؤون العامة "تعلن NTIA عن نيتها نقل وظائف أسماء نطاقات الإنترنت الرئيسية، 14 مارس 2014، المتوفرة على http://goo.gl/3nMdKT.
[23] ظهرت فكرة الإنترنت في عام 1973 من الاستكشافات المبكرة لتكنولوجيا اتصالات الباقة، واحتاجت إلى عشرة سنوات للتطور قبل إطلاقها للتشغيل في بداية عام 1983. ملخص تاريخي مفيد: "تاريخ موجزعن الإنترنت" جمعية الإنترنت، 2014، المتوفر على http://www.internetsociety.org/internet/what-internet/history-internet/brief-history-internet

أ) عولمة الإنترنت

تخترق الإنترنت مناطق عديدة في العالم، وثمة 2.7 شخص متصل بالإنترنت حالياً، أي حوالي 40% من سكان العالم.[24] بحسب رسالة حديثة[25]، سيكون الخمسة مليارات مستخدم التاليين من آسيا وإفريقيا:

	اختراق الإنترنت اليوم	الاختراق المستهدف لخمسة مليارات	سيصل مستخدمو الإنترنت إلى العدد المستهدف في عام 2030	% من النمو الإجمالي	النمو السنوي المتوقع
آسيا	%32	%90	3.1 مليار	%62	%7.3
أفريقيا	%16	%90	1.3 مليار	%26	%13.9
الأمريكتين	%61	%95	0.5 مليار	%10	%3.9
أوروبا	%75	%95	0.1 مليار	%2	%1

كما ترون أعلاه، من بين الخمسة مليارات مستخدم إنترنت التاليين، لن يكون معظمهم من نفس المناطق المتطورة كما هو الحال في السابق، ولا سيتمكنون من الولوج إلى الإنترنت بنفس الشكل. كما وصفها فينتون كيرف في عام 2005، "الإنترنت هي بالواقع تعاون هائل بين مئات آلاف الشبكات من مشغلي الشبكات"[26]. ويستمر مدى تعقيد هذا التعاون ويتضمن مزودي الولوج عن طريق كوابل الألياف البصرية والنحاس والأقمار الصناعية وشركات الهواتف الخلوية، بالإضافة إلى حوالي ملياري موقع إلكتروني وما يصل إلى 1 تريليون صفحة مفهرسة بشكل منفصل.[27] إن الاستخدام المتزايد للهواتف الذكية ينشر الولوج بشكل أوسع مما كان، وحوالي 4 مليار (أغلبية) من الخمسة مليارات مستخدم التاليين ("الذيل الطويل") سيغيرون السياق الذي نرى من خلاله ونحدد إطار مسائل حوكمة الإنترنت. الفكرة الضمنية الأساسية المحيطة بالإنترنت هي أنها في الوقت الحالي، وينبغي أن تظل، منصة اتصالات مفتوحة للجميع. لقد بدأ العالم للتو يشهد ارتقاء هذه التكنولوجيا.[28]

سنناقش النظام التركيبي أكثر في القسم 4 أدناه. ولكن من الجدير بالذكر الآن أن معالم سياسة الإنترنت هي نشطة مثل التكنولوجيا نفسها. بغرض التوضيح، إلى جانب اللجان التي اقترحتها ICANN، ثمة بعض الإعلانات التوضيحية التي حظيت باهتمام واسع في مجتمع الإنترنت. رغم أنها قلة من بين العديد من المبادرات، فإنها توضح مدى سرعة تغير المعالم، والأولى هي اجتماع أصحاب المصلحة العالميين حول مستقبل حوكمة الإنترنت، والمعروف أيضاً باسم مونديال النت، والذي من المتوقع أن يكون حدث أصحاب مصلحة عالمي تستضيفه البرازيل في شهر أبريل هذا،[29] والثانية هو إنشاء net1/، وهي مبادرة بدأها مجتمع البنية التحتية التقنية على إثر بيان مونتيفيدو،[30] والثالثة هي الإعلان عن اللجنة العالمية لحوكمة الإنترنت بقيادة Chatham House و CIGI.[31] تختلف هذه المبادرات المتنوعة بشدة من ناحية نطاقها وأهدافها وتضمينها ومشاركتها. على سبيل المثال، يمكن لأي شخص الانضمام إلى نقاش حيوي عبر الإنترنت عن طريق مخدم القائمة البريدية لـnet1/، بينما اللجنة هي مجموعة مغلقة من الخبراء الذين يتلقون دعوة. رغم أن مستوى الشمول وأنواع الأنشطة التي ترافق هذه المبادرات قد تكون مختلفة، فإنها تشارك جميعها في نظرة مشتركة تميز الإنترنت، وهي نظرة مشتركة

---

[24] نفس المصدر.

[25] ديفيد ريد، جينيفر هارون وباتريك ريان، "تقنيات وسياسات وصل الخمسة مليارات المستخدم التاليين بالإنترنت"، مجلة بيركلي تكنولوجي القانونية، العدد 29، 2014، (إصدار وشيك)، المتوفرة على http://ssrn.com/abstract=2378684 [المشار إليها في هذه الوثيقة باسم: ريد وآخرين، الخمسة مليارات التاليين]

[26] فينتون ج.كيرف، "حوكمة الإنترنت-- المسودة 1.3" 28 ،ICANN أكتوبر 2004، المتوفرة على http://www.icann.org/en/news/presentations/cerf-internet-publication-28oct04-en.pdf [المشار إليها في هذه الوثيقة باسم: كيرف، حوكمة الإنترنت]

[27] راجع جيسي آلبيرت ونيسان حجاج، "نعرف أن الشبكة كانت كبيرة..." مدونة رسمية في غوغيل، 25 يوليو 2008، المتوفرة على http://googleblog.blogspot.com/2008/07/we-knew-web-was-big.html (التي تتحدث عن الـ1 تريليون صفحة)، وكذلك راجع "حجم الشبكة العالمية" المتوفرة على http://www.worldwidewebsize.com/ (التي تتحدث عن 1.82 مليار موقع إلكتروني).

[28] جون ماركوف، "مشاهدة ما ستؤول إليه الإنترنت" نيويورك تايمز، 30 ديسمبر 2013، المتوفرة على http://www.nytimes.com/2013/12/31/science/viewing-where-the-internet-goes.html?pagewanted=1

[29] اجتماع أصحاب المصلحة العالميين حول مستقبل حوكمة الإنترنت، المتوفر على http://netmundial.br/ أو http://netmundial.org/

[30] net1/، المتوفرة على www.1net.org

[31] "CIGI و Chatham House يطلقان اللجنة العالمية لحوكمة الإنترنت، برئاسة كارل بليت"، 22 ،Chatham House يناير 2014، المتوفرة على http://www.chathamhouse.org/media/news/view/196835

للمسؤوليات والإشراف. أية شرعية قد تنشأ عن أية مبادرة معينة تأتي من الثقة بالدوائر المعنية. إن الاهتمام المتزايد من العديد من المجموعات المختلفة بتحديد كيف ينبغي أن يتشكل المستقبل، والرغبة بالمشاركة في الحوار، هي تطورات إيجابية.

عندما تشكلت ICANN في عام 1998، كان الولوج إلى الإنترنت ظاهرة تتطلب اتصالاً سلكياً، وكان ثمةحوالي 147 مليون مستخدم إنترنت عالمي فقط، أي 6% فقط من الـ2.7 مليار مستخدم في عام 2014.[32] في حالة إفريقيا، أوضح تقرير للبنك الدولي أن 21 دولة إفريقية كانت تضم أكثر من ألف مستخدم في عام 1999، مع التنويه أن الإنترنت كانت "وسطاً غير مهم لدى الكثيرين".[33] كان تبني واستخدام الإنترنت بمراحل النشوء المبكرة، وكذلك كانت أنظمة مؤسسات أصحاب المصلحة المتعددة. على سبيل المثال، تشكلت جمعية الإنترنت (ISOC) قبل ستة سنوات فقط (في عام 1992)، ولم يتأسس منتدى حوكمة الإنترنت (IGF) إلا بعد سبعة سنوات (في عام 2005). كما ذكرنا أعلاه، في عام 2013 وبداية عام 2014، تم الإعلان عن عدد من الأحداث والمبادرات الجديدة بالفعل. مع هذه المبادرات، من الأرجح أن يصبح النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت أثرى بعد عشرة سنوات من الآن: سيكون على الأرجح أكثر تنوعاً وأكثر تطوراً وأكثر ارتباطاً مما كان على الإطلاق. بينما لا يمكننا التنبؤ بالشكل الذي سيبدو عليه هذا النظام التركيبي، نأمل أن يرتقي بشكل يشمل جميع الأصوات العديدة الجديدة التي تنضم إلى الإنترنت، وخاصة من الاقتصادات الناشئة-- ومع انضمام مستخدمين جدد إلى الإنترنت، فإنهم يشاركون بشكلمتزايد في حوارات الحوكمة التي تؤثر على استخدامهم لها. بالإضافة إلى ذلك، لا ينضم البشر فحسب إلى الإنترنت: تمثل سوق الأجهزة والتطبيقات ("إنترنت الأشياء") سوقاً بقيمة تبلغ 4.8 تريليون دولار، ومن المقدر أن تصل إلى 8.9 تريليون دولار بحلول عام 2020.[34]

مع نمو الإنترنت، وبينما تضيف المزيد من المستخدمين والأجهزة، يزداد أيضاً تنوع برامج التكنولوجيا. توسعت خدمات الإنترنت بشكل واسع بحيث أن العديد من الأشخاص والمؤسسات الذين لا يستخدمونها بشكل مباشر مازالوا يتأثرون بها، أو يعتمدون بشكل غير مباشر على الاستخدام والتشغيل الموثوق للإنترنت. رغم أن الإنترنت بحد ذاتها ليست أكثر منمجردوسيلة للاستخدام الإيجابي المثير للإعجاب، فإن التقييم الواقعي لتأثير الإنترنت يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة إساءات الاستخدام ترتكبها مجموعة صغيرة من السكان الذي يضمرون النية السيئة[35] ويستغلون البنية التحتية المفتوحة والعالمية، كما هي المخاطرة مع جميع الأدوات. ينبغي الإضافة لهذا الجريمة المنظمة والأهداف القومية المضرة. إن المزيج المتنوع من الأنشطة السلبية والإيجابية يشكل تحدي حوكمة معقد ومتباين ذو العديد من الأبعاد.

ب) التنوع المؤسسي

ما يضيف إلى تعقيد حوكمة الإنترنت هو الطيف الواسع من الأشخاص والمؤسسات، بما في ذلك الحكومات على جميع المستويات، التي تشارك في إنشاء وتطوير وتشغيل والارتقاء بالتطبيقات والخدمات على الإنترنت أو تعريف المعايير المتبادلة التي تنطبق على ارتقائها واستخدامها. تمتلك هذه الأطراف المعينة المختلفة أهدافاً ومصالح ودوافع وحوافز مختلفة، وليست جميعها تتوافق معاً. ثمة منتجات وخدمات شديدة التنوع تتداخل معاً وتعتمد على الإنترنت وشبكة الويب العالمية لتفعيل استخدامها.[36]

إذا كان صمة صفة مميزة للإنترنت، فإنها التركيز الشديد على المعايير المفتوحة والتبادلية بين جميع مكوناتها وعبر جميع الحدود. إن إمكانية تواجد هذا العدد المتنوع من هياكل ومؤسسات الأنظمة والمعدات والبرمجيات معاً وتفاعلها في البيئة التشغيلية للإنترنت هي إحدى عواقب فلسفتها للتصميم. لهذا السبب، جادل ريك ويت بأن "ينبغي على واضعي القوانين أن

[32] "إحصائيات نمو الإنترنت" كل شيء عن أبحاث السوق، فبراير 2014، المتوفرة على http://www.allaboutmarketresearch.com/internet.htm.

[33] تشارلز كيني، "توسعة ولوج الإنترنت إلى المناطق الريفية الفقيرة في إفريقيا" تكنولوجيا المعلومات للتطوير، العدد 9، 2000، 25- 31، المتوفرة علىhttp://itd.ist.unomaha.edu/Archives/28.pdf

[34] لاري ديغنان، "إنترنت الأشياء: سوق بقيمة 8.9 تريليون دولار في عام 2020، 212 مليار شيء متصل" زد دي نيت، 3 أكتوبر 2013، المتوفرة على http://goo.gl/PE8DS8

[35] يمكن إيجاد أمثلة مطولة عن إساءات استخدام الجنائية في "تقرير جرائم الإنترنت"، مركز شكاوى جرائم الإنترنت 2012 ،(I3C)، المتوفرة لىhttp://www.ic3.gov/media/annualreport/2012_IC3Report.pdf

[36] شبكة الويب العالمية هي برنامج يستخدم الإنترنت للاتصال والنقل. راجع "تاريخ موجزعن الإنترنت" جمعية الإنترنت، 2014، المتوفر على http://www.internetsociety.org/internet/what-internet/history-internet/brief-history-internet

يفهموا، وحيثما يكون هذا مناسباً، الرجوع إلى محتوى والعمليات المشبعة في التصميم الوظيفي للإنترنت".[37] بفضل بروتوكولات المعايير المفتوحة والعملية التي تم وضعها بالإجماع التقريبي، ومنهج متعدد الطبقات من الهندسة، يمكن لأي أحد أن يبني بشكل مستقل قطعاً من البنية التحتية للإنترنت و/ أو تطبيقاتها ويحظى بتوقعات منطقية للتبادلية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنترنت هي دولية بطبيعتها، وتوفر أبعاد تتخطى الحدود تنوع أية جهود حكومية.

ج) نمذجة الإنترنت ونظامها التركيبي

الشكل 2: منظور تقشير الطبقات

يشعر العلماء منذ فترة طويلة بالارتياح لوصف الهندسة التقنية للإنترنت بأنها نموذج متعدد الطبقات يفصل ويميز الوظائف المختلفة للإنترنت وتطبيقاتها.[38] رغم تعدد سبل النظر إلى هذه الطبقات، كما هو مبين في الشكل 2، يكمن في صميمها المعايير التقنية التي تحدد التشغيل الوظيفي للإنترنت. تشكل هذه المعايير كتل البناء لطبقة البنية التحتية- الطريق السريع الذي يمثل الحركة، وترافق هذه الطبقة عن كثب طبقة منطقية باستخدام معايير نقل باقات البيانات، بما في ذلك مجموعة TCP/IP للبروتوكولات، وإدارة DNS. تشكل طبقة البنية التحتية والطبقة المنطقية معاً الطبقة التقنية. يتم توجيه الخانات الثنائية (البيت) التي تتدفق على نطاق الإنترنت إلى جانب طبقة البنية التحتية بمساعدة من الطبقة المنطقية، و"الربط المتحرر" بين هذين المجالين يستمر بالارتقاء.

عند أو قرب قمة النموذج متعدد الطبقات، يتفق معظم العلماء بالرأي بأن ثمة طبقة محتويات حيث تكون العمليات التقنية أقل، ولكن سياسات أخرى مثل حقوق الملكية الفكرية والسيطرة على المحتويات هي متورطة بشكل مباشر أكثر. بينما تتسلط الأضواء في سياسة الإنترنت والمعلومات على مسائل الثقة والهوية وحرية التعبير وحقوق الإنسان، فإننا ندعم إضافة طبقة اجتماعية. تحدد هذه الطبقة وتطابق المؤسسات المرتبطة التي قد يكون لديها إلزام للتعامل مع توجيه الممارسات والتقييم المستمر والتعامل مع مسائل السياسة الناشئة. تتعامل الطبقة الاجتماعية مع الممارسات التي تحدد الحقوق والمبادىء البارزة المرتبطة مع "السلوك الاجتماعي" عبر الإنترنت.[39] ينبغي فهم وصفنا في الشكل 2 "لنموذج تقشير الطبقات" على أنه تبسيط، نظراً لأن الطبقتين "الاجتماعية" و"المحتويات" على وجه الخصوص تتمتع بديناميكيا ليست متعددة البطبقات بشكل صارم كما يدل النموذج. يبين الشكلين 3 و4 نطاق وتنوع مسائل الحوكمة المحتملة التي قد تنشأ بحسب الطبقة الوظيفية التي قد تنشأ المسائل بها.

---

[37] ريتشارد س. ويت، "مراعاة البروتوكول: صياغة إطار عمل سياسة عامة ثلاثي الأبعاد لعصر الإنترنت"، مجلة كاردوزو للفنون والترفيه، 12 يوليو 2013، المتوفرة على http://ssrn.com/abstract=2031186.

[38] يوكاي بينكلير، "من المستهلكين إلى المستخدمين: تغيير الهياكل الأعمق للتنظيم نحو الأمور المشتركة المستديمة وولوج المستهلك"، فيد. كوم. ل.ج.، العدد 52، 561، 2000، المتوفرة على http://www.yale.edu/lawweb/jbalkin/telecom/benklerfromconsumerstousers.pdf

[39] فينتون ج. كيرف، باتريك ريان، ماكس سينغز، "حوكمة الإنترنت هي مسؤوليتنا المشتركة" إصدار وشيك في I/S: مجلة سياسة وقانون مجتمع المعلومات، 10 ISJLP، 2014 المتوفرة على http://ssrn.com/abstract=2309772 [المشار إليها في هذه الوثيقة باسم: كيرف، المسؤولية المشتركة].

من منظور تقليدي أكثر، يبين الشكل 3 أدناه طبيعة والأداء الوظيفي وأمثلة على المسائل المرتبطة بكل طبقة في هذا النموذج.

الشكل 3: النموذج متعدد الطبقات للإنترنت – المسائل

في النهاية، إحدى الوسائل الأخرى للنظر إلى النظام التركيبي للإنترنت هي تجزئته بحسب الوظيفة كما هو مبين في الشكل 4 أدناه. رغم أن الشكل لا يبين ولا يمكنه أن يبين جميع الأطراف المهتمة، فإنه يصور تنوع مصالحها ومجالات المسؤولية الرئيسية. تشارك هذه المنظمات في الشبكة المتنوعة للعلاقات التي نناقشها في القسم 5. ICANN هي منظمة واحدة من العديد من المنظمات في النظام التركيبي التي وضعت معجماً مرتباً بحسب الأحرف الأبجدية للمختصرات المرتبطة بمؤسسات الإنترنت المتنوعة لأولئك الذين لا يعرفونها.[40]

[40] راجع معجم ICANN، المتوفر على http://www.icann.org/en/about/learning/glossary

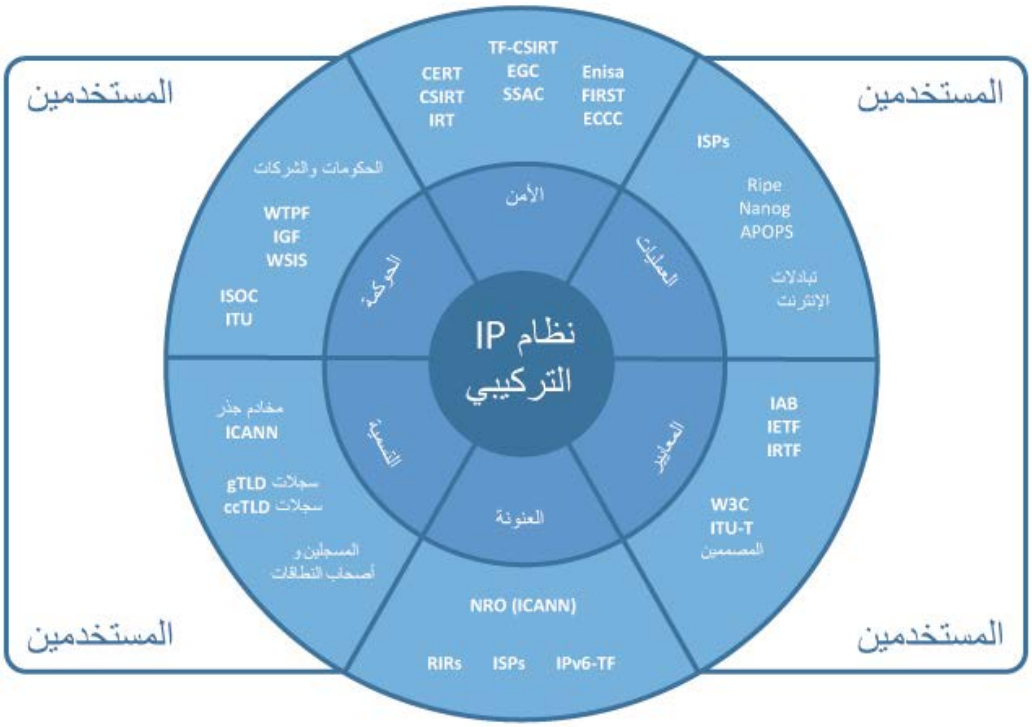

الشكل 4: نظرة تركيبية على النظام التركيبي للإنترنت

في النهاية، ثمة عدد لا نهائي على الأرجح من الوسائل الرسومية لتمثيل المؤسسات والمجموعات المتنوعة التي تتعامل مع وضع المعايير والمنظمات التي تغطيها. توفر المقترحات في هذا التقرير منظور ما، ولكنها ليست شاملة ولا حاسمة من هذه الناحية، وتشدد اللجنة على نصيحة الأستاذ جورج بوكس بأن "في جوهرها، جميع النماذج هي خاطئة، ولكن بعضها مفيد".[41] سننتقل الآن إلى النقاش حول معنى "الحوكمة" ضمن النظام التركيبي الذي وصفناه حتى الآن.

3. معنى "الحوكمة"

الحوكمة هي موضوع واسع على الأرجح، وتطبيقها على الإنترنت على وجه الخصوص لا يخفف من نطاقها كثيراً. ثمة جدال قائم ومستمر حول معنى الحوكمة: ما هو النطاق المرتبط؟ من الأطراف المتأثرة؟ ما هي القوانين المطبقة؟ كيف يتم تطبيقها؟ من يضع القوانين وما سبب شرعيتها؟ كيف يتم حل النزاعات حول القوانين أو مخالفتها؟ كيف يتم استيعاب الطبيعة الدولية للإنترنت واستخدامها؟

تعبر الحوكمة عما هو مسموح ومحظور ومتطلب و/ أو مقبول فيما يتعلق بالممارسات في بعض السياقات. ينبغي على التعريف الكامل للحوكمة أن يصف الأفراد والهيئات (بما في ذلك المؤسسات) والسلوكيات التي يتم حكمها، وكذلك بواسطة من وبأية وسيلة. كما ينبغي أن يتضمن بعض التفسير لطريقة وضع القوانين الحاكمةوتعديلها وتبنيها، بالإضافة إلى أشكال تطبيقها.

[41] جورج ي. ب. بوكس ونورمان ر. درايبر، "بناء النموذج التركيبي وأسطح الاستجابة"، ويلي بوكس، 1987 على 424. إن الهيئات في الشكل 4 هي مستمدة من مخطط بياني استخدمته جمعية الإنترنت سابقاً، وثمة بعض الهيئات المفقودة: على سبيل المثال، ICANN نفسها لا تظهر في الشكل 4، لأن ICANN ليست هيئة (نظراً لدورها الإشرافي)، ولا ITU، رغم عمل ITU على الجوانب المتنوعة من النظام التركيبي.

اختارت اللجنة استخدام التعريف الناجح لحوكمة الإنترنت الذي تم اقتراحه في عام 2005 في ختام القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) في جدول أعمال تونس:

> حوكمة الإنترنت هي نشر الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتطبيقها، بحسب أدوارها، للمبادىء المشتركة والأعراف والقوانين وإجراءات صنع القرارات والبرامج التي تشكل ارتقاء واستخدام الإنترنت.[42]

هذا التعريف المقبولمن أكثرمن 180 حكومة أوضح العديد من المسائل المهمة، بما في ذلك أن حوكمة الإنترنت: تتطلب إشراك جميع الأنواع المختلفة من أصحاب المصلحة، حتى إذا بقي الكثير من الغموض حول "أدوارها"، ويغطي كلاً من صنع السياسات وتنفيذها ("النشر والتطبيق")، الذي قد يشمل أو لا يشمل المؤسسات المكرسة، ويتم تنظيمه حول وضع أنظمة حوكمة متنوعة، ويغطي كلاً من الإنترنت كنظام ("ارتقائها") وسلوك مستخدميها ("استخدام الإنترنت"). أقرت اللجنة باحتمال الحاجة إلى مراجعة هذا النص في المستقبل لاستيعاب الظروف المتغيرة.

كما هو مبين أعلاه، ثمة عدة مؤسسات توفر الفرص للأفراد والشركات والمؤسسات والأكاديميات والحوكمات وأصحاب مصلحة آخرين للمشاركة في النظام التركيبي للحوكمة. رغم أن هذا النظام التركيبي المعقد يوفر العديد من الفرص للنمو السريع والارتقاء بالتكنولوجيا، ليس ثمة "محطة تسوق واحدة" لمسائل حوكمة الإنترنت، ويمكن أن يكون من الصعب على أي مجموعة أصحاب مصلحة التحديد بشكل صحيح أين يمكن أن تُحدث تأثيرها في المجالات المهمة بالنسبة إليها.

أ) الحوكمة مقابل الحكومة

ينبغي **عدم** الخلط بين الحوكمة والحكومة. كلاً من الحوكمة والحكومة يؤسسان "أنظمة"[43] لنشاط أو إجراء، ولكن بأشكال مختلفة للغاية. رغم أهمية ونفوذ الحكومات في صنع القوانين، فإن الحكومة هي مجرد طرف واحد من بين العديد من الأطراف المحتملة للحوكمة. تمارس الحكومات سلطة هائلة على ما هو مسموح في المجتمعات القومية وتعمل بصفتها وكيلة عن المواطنين. كمسألة عملية، غالباً ما تدير الحكومات بشكل مباشر الموارد الطبيعية والموارد القومية مثل الطرق والطرق السريعة التي يمولها دافعو الضرائب. ضمن سياق الإنترنت، توفر الحكومات إطار عمل قانوني وتمارس تطبيق القانون وترعى المصلحة العامة لمواطنيها. في بعض الأحيان، تكون الحكومات مستثمرين مشاركين في البنية التحتية، كما هو الحال مع أستراليا ونيوزيلاندا، وبشكل متزايد، عدد من دول أمريكا اللاتينية.[44] غالباً ما تتألف الحكومات من مستويات قومية وإقليمية ومحلية. وقد يكون ثمة ترتيبات إقليمية متعددة القوميات كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي (EU). تعتبر الأمم المتحدة (UN) وأنظمة المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف أمثلة على الحوكمة متعددة الحكومات.

ب) أمثلة على أنظمة الحوكمة

يمكن تبني أنظمة قوانين من قبل هيئات أخرى عدا عن الحكومات لتقييد وتحديد الممارسات المسموحة في سياق ما. كما يمكن أن تتشكل المنظمات غير الحكومية من مجموعات من الأطراف المعنية لتوفير الحوكمة لأنشطتها المشتركة. هذا النوع من التنسيق ليس حكراً على الإنترنت. كما هومبين في المربع النصي 1 أدناه، تتوفر الحوكمة في أنشطة اجتماعية وغير تقنية أخرى.

---

[42] "تقرير مجموعة عمل حوكمة الإنترنت"، WGIG، يونيو 2005، المتوفر على http://www.wgig.org/docs/WGIGREPORT.pdf

[43] يشير استخدام اللجنة إلى مصطلح "أنظمة" إلى مزيج من الأعراف والقوانين والممارسات المثلى، ويمكن أن يشير أحياناً إلى تنفيذ الوظائف الإدارية أو التنظيمية أو التنسيقية. ولا يهدف نقل أي معنى ضمني سلبي مثل الإشارة إلى ممارسات التفويض.

[44] راجع بينويت فيلتين، "نماذج الاتصال للاقتصادات النامية"، تحيل الانعراج، 21 أكتوبر 2013، المتوفرة على http://ssrn.com/abstract=2343233.

حقل النص 1. الحكم في قطاعات أخرى

في عام 1899 إجتمع نادي الغولف الملكي القديم في سانت أندرو في إسكتلندا مع أتحاد الغولف للولايات المتحدة للتوصل الى مجموعة موحدة من قواعد اللعبة والإتفاق عليها. وقد أشارت الإتفاقية بأن تلك القواعد " يمكن إبقائها موحدة فقط بالإتفاق المتبادل بين الطرفين ولايمكن تغييرها من قبل طرف واحد دون الآخر. وإن إقتضت الضرورة إجراء تغيير. . . فإنه يتعين على [الاطراف في إسكتلندا والولايات المتحدة] التشاور فيما بينهما ومع الاطراف الحاكمة في دول اخرى، وستستخدم كل الوسائل الممكنة لضمان الحفاظ على التوحيد."

وفي سياق الملكية الخاصة، فإن ما يُسمح به في حي سكني قد يخضع الى قواعد جمعية مُلاك المنازل الخاصة (مثلاً من خلال المواثيق)، التي تحدد من بين أمور أخرى، قواعد المظهر الخارجي للبيوت والحدائق التي تشكّل الحي وغالباً ما تختلف تلك المواثيق حسب قواعد التخطيط والتقسيم المحلي.

وبالمثل، فإنه يتم تحديد القواعد التقنية التي تحدد العملية الوظيفية للإنترنت وشبكة الويب العالمية من قبل أصحاب المصلحة ذوي الصلة في جملة أمور من خلال فريق عمل هندسة الإنترنت IETF وإتحاد شبكة الويب العالمية W3C.

وتخضع البيئة أيضاً لعدة أنظمة لأجل إدارتها. فبجانب آليات محلية وطنية وفرعية فإن هناك إتفاقيات عالمية ثنائية أو متعددة الأطراف نافذة أو يتم الإتفاق عليها لجوانب محددة من الإدارة البيئية. ومن بين الأكثر صلة لهذه الدراسة هناك اللجنة الدولية الحكومية المعنية بتغيير المناخ. وعلى الرغم من انها تقتصر على أتخاذ القرارات بصورة رسمية من قبل الحكومات، إلا إنها تنطوي أساساً على إشراك أصحاب المصلحة مثل المهتمين بهذا المجال و منظمات المجتمع المدني والخبراء المختصين. وفي أكثر الأصعدة المحلية تعطي الإجراءات الشكلية للعمليات الحكومية الدولية وسيلة للإدارة التعاونية للموارد المشتركة والتي غالباً ما تسبق الآليات الرسمية بقرون عديدة.

ن. وفي أكثر المستويات المحلية تعطي الإجراءات الشكلية للعمليات الحكومية الدولية وسيلة للإدارة التعاونية للموارد المشتركة والتي غالباً ما تسبق آليات رسمية بقرون عديدة.

في بعض أنظمة الحوكمة، تكون الأطراف المتأثرة موحدة بطبيعتها. غالباً ما تتم معاملة مواطني الدولة كمجموعة موحدة من الأفراد الذيت تحكم قوانين الدولة أفعالهم المسموحة لهم. ولكن في الإنترنت، تنجذب الأطراف المعنية شديدة التنوع معاً لإنشاء وتشغيل واستخدام شبكة شبكات الإنترنت والأجهزة التبادلية التي تصلها ببعضها البعض. تتنوع هذه الأطراف المعنية من ناحية الهيكل والنطاق والمصالح، وتتراوح من شركات وحكومات إلى أفراد ومؤسسات. إن محاولات تصنيف طيف أصحاب المصلحة المتفاوت ذوية المصلحة في بعض جوانب الإنترنت يؤدي إلى نتائج تتراوح من المبسطة أكثر مما يجب إلى المفصلة بشكل لا يُطاق. إن الواقع هو أن كل هيئة أو فرد لديه مصلحة في الأداء الجيد للإنترنت والابتكار الذي يدفع ارتقائها.

سيساعد مثال آخر من القطاع الخاص على توضيح التحدي. قد تجد شركة توفر الولوج إلى الإنترنت نفسها معرضة لمجموعة واسعة من قوانين الحوكمة. كمؤسسة، قد يكون ثمة قوانين قومية أو إقليمية تتطلب قواعد معينة للترخيص والتشغيل والدمج وتقديم التقارير، وقد تصدر عن الهيئة التشريعية القومية أو الفرع التنفيذي أو الخزينة. عن طريق القوانين التي قد تكون رسمية (مثلاً، من الهيئة التشريعية القومية) أو غير رسمية (مثلاً، عن طريق قوة مهمات هندسة الإنترنت (IETF) أو معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE) أو نقابة الاتصالات الدولية (ITU))، سيتم الطلب من الشركة تلبية واجبات تقنية من أجل التبادلية مع شبكة الهاتف أو مزودين آخرين واستيعاب المستخدمين الذين يجلبون الأجهزة معهم. بالإضافة إلى ذلك، كما هو الحال مع تطوير ونشر أية تكنولوجيا، قد تخضع الشركة لقوانين من وزارة البيئة تتعلق بالبيئة، ووزارة العمل لإدارة الموارد البشرية. في النهاية، بالإضافة إلى القوانين من الهيئات التشريعية القومية، قد تخضع الشركة لأنظمة الاتصالات، بحسب الطبيعة الدقيقة لما تقدمه، وقد تحتاج للالتزام بقوانين الخصوصية المحددة من قبل هيئات حماية البيانات. إذا كانت توفر تطبيقات أيضاً (مثل البريد الإلكتروني، خدمات الاحتساب الإلكتروني، البرمجيات كخدمة، تطبيقات الهاتف الخلوي... إلخ)، قد تخضع لمتطلبات إضافية متنوعة تتعلق بخصوصية المستخدم، ومتطلبات تطبيق تتعلق بحقوق النشر أو حماية العلامات التجارية، وفي بعض الحالات، تمرر وزارة الشؤون الخارجية قوانين حول تصدير أنواع معينة من المعلومات.

ثمة أمثلة أخرى، وكذلك من السياق الأكاديمي والمجتمع المدني، مفيدة لتوضيح الحوكمة من مجالات أخرى. ضمن السياق الأكاديمي، وبشكل مشابه، ثمة مجموعات تتحالف للمشاركة بالمعلومات والقيام بمستوى معين من التنظيم الذاتي. على سبيل المثال، في الهندسة، يور مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET) الاعتماد لأكثر من 3100 برنامج في أكثر من 24 دولة.[45]

[45] ABET، المتوفرة على http://www.abet.org/about-abet/

وبشكل مشابه، لغاية وضع المناهج الدراسية التعليمية للأعمال والمعايير المشابهة، تضع رابطة كليات الأعمال الجامعية (AACSB) معايير الاعتماد العالمية ومشورة المناهج الدراسية والتحقق من الجودة للجامعات التي تختار المشاركة في معاييرها. تضم العديد من الدول حول العالم المشمولة في تعليم الأعمال جامعات تتعاون مع AACSB للتأكد من أن مناهج الأعمال فيها ذات صلة عالمية.[46] رغم أن المجتمع المدني شديد التنوع فيمصالحه وأعماله، تعمل مبادرة ون وورد تراست منذ عام 1951 لتوفير مبادىء المشاركة التعاونية الطوعية للمشاركة الفعالة من المجتمع المدني حول العالم.[47]

غالباً ما تقع المسؤولية ضمن الحكومة حول المشاركة في هذه الأنشطة على عاتق الوزارات أو الوكالات المناسبة، ولكنها ليست واضحة في السياق العام للحوكمة. قد تشارك العديد من الهيئات المميزة بتطبيق وتنفيذ قيود حوكمة مفترضة، ومن الممكن أيضاً أن يكون ثمة عدم اتساق وتضارب بين القوانين التي يقدمها وكلاء الحوكمة المميزة[48]. قد تتنوع العمليات التي يتم بموجبها وضع وتطبيق قوانين الحوكمة من نظام إلى آخر. في حالة حوكمة الإنترنت، من المهم وضع عمليات يمكنها تحديد الصراعات والتوترات والاحتكاكات بين أصحاب المصلحة، والمسائل والنماذج وإيجاد آليات لحلها على مدار الزمن.

ج) الإشراف كتوجيهات رئيسية

أمضت اللجنة الكثير من الوقت بمناقشة دور القطاعات المختلفة ضمن النظام التركيبي للإنترنت بصفتها "مشرفة". ثمة العديد من الأطراف المعنية في النظام التركيبي للإنترنت، وبعضها تسعى لتحقيق مصالح أكاديمية ومتعلقة بالأبحاث، وبعضها تركز على الأهداف الاقتصادية، وبعضها ذات أهداف سياسية واجتماعية، وبعضها تهتم بشكل رئيسي باحتياجات المستخدمين الفرديين أو حمايتهم.[49] نظراً للطبيعة التكاملية بشكل متزايد للإنترنت، ثمة مصلحة مشتركة لدى جميع الأطراف المعنية للحصول على بنية تحتية جيدة الأداء واهتمام مشترك بعدم إساءة استخدامها. على الرغم من ذلك، لا تتمتع أي من هذه الأطراف المعنية وحدها بالقدرة على مواجهة جميع هذه المسائل، بل بالأحرى لديها مصلحة مشتركة بممارسة مسؤولياتها على الأمور التي تتمتع بالإشراف عليها. علاوة على ذلك، ثمة تبعية حتمية تتخطى الحدود بين الأطراف المعنية: تصرفات أحد الأطراف قد يكون له تأثير على الأطراف الأخرى. بالتالي، فإنها تتمتع بمسؤولية مشتركة أو متشابكة لتنظيم حوكمة هذه البنية التحتية المشتركة.[50] من المنصف وصف هذا الثوب المطرز بأنه "تعاون مهم.[51]

كشف حوارنا حول النظام التركيبي للحوكمة عن ثلاثة مصطلحات لوصف طبيعة الأدوار التي تقوم بها الأطراف المعنية المختلفة. الإشراف والتنسيق والمساهمة عن طريق المشاركة المطلعة. وكل منها مبين أدناه:

1) الإشراف

الإشراف هو أحد أشكال القيادة. مع تطور المفهوم في الميدان البيئي ونظرية التصرف الجماعي، فإنه يصف إدارة الموارد أو المساحات المشتركة للفائدة المثلى لجميع المعنيين عن طريق المجموعات المشتركة من القوانين.[52] قد يتضمن ذلك ائتمان هيئات معينة للمساعدة على وضع- وربما تطبيق مثل هذه القوانين. ضمن سياق حوكمة الإنترنت، ينطبق المصطلح على مسؤوليات المصلحة العامة المعينة لكلهيكل، على سبيل المثال: وضع معايير من قبل IETF أو اتحاد شبكة الويب العالمية (W3C) أو إدارة عانوين بروتوكول الإنترنت من قبل منظمة موارد الأرقام (NRO) عن طريق سجلات الإنترنت الإقليمية (RIRs).

[46] AACSB، *المتوفرة على* http://goo.gl/JsTRFH
[47] ون وورد تراست المتوفرة على http://www.oneworldtrust.org/
[48] ولكن من المنصف القول أنه يمكن إيجاد تضارب أو عدم اتساق داخل الحكومات نفسها.
[49] على سبيل المثال، تطبيق القانون والخصوصية والأمن وسلامة البيانات والحماية من الأذى.
[50] كيرف، المسؤولية المشتركة، المقتبس أعلاه
[51] كيرف، حوكمة الإنترنت، المقتبس أعلاه
[52] راجع على وجه الخصوص عمل إيلنور أوستروم، الحائزة على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 2009

الإشراف يعني الاهتمام بالإدارة الجيدة واستخدام والارتقاء بالمورد المشترك أكثر من طرف آخر. بعدة أشكال، هذا أشبه بدور وصاية لحماية مورد مثل مساحة أسماء النطاقات، وتقدير وتزويد مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين. وهو يتضمن توفير مبادىء وهدف لكيفية إدارة وتطوير وحماية مثل هذه المساحة، مع ضمان منعنا الأذى أو الأنشطة التي قد تؤدي إلى انعدام توازن مستمر. علينا التأكد من أن القرارات التي نتخذها فيما يتعلق بما هو مناسب أم لا لـICANN تعكس تلك المبادىء. بعبارة أخرى، يتطلب الإشراف نظرة واسعة للغاية ومرنة للعالم: في بعض الحالات، قد يعني هذا أن ICANN ستحتاج إلى وضع مصالح النظام التركيبي أولاً والتنحي جانباً، بينما في حالات أخرى، قد تحتاج ICANN إلى ملء الفراغ في النظام التركيبي، بينما تتمتع بالمنطق والتواضع للتراجع إذا وعندما يملأ أصحاب المصلحة الآخرين هذا الفراغ.

ينبثق مفهوم الإشراف الذي نستخدمه بشكل كبير من إدارة الموارد ذات التجمع المشترك. لم تعد الإنترنت مورداً منذ زمن طويل، نظراً لظهور الأسواق وحقوق الملكية ومميزات أخرى. ولكن اللجنة وجدت أنه من الضروري التركيز على أن معظم، إن لم يكن كل، حوكمة الإنترنت يجب أن تتصبغ بهذا المبدأ كوسيلة للتركيز على أن ألعاب الفوز والخسارة أو الخسارة والخسارة هي دون الأمثل، وتحتاج سلامة الإنترنت ككل إلى رؤيا تفوق المصالح المعينة للمشاركين المعنيين.

يجب أن يوجه إحساس الإشراف والوعي بالمحيط جميع المنظمات المشمولة في حوكمة الإنترنت. يرجى الملاحظة أن الإشراف لا يفرض ولا داعي لأن يفرض توسعة بالنطاق. بالتالي، فإن النصيحة التي قدمها آيرا ماغازاينر[53] إلى المدير التنفيذي ومجلس إدارة ICANN في عام 2011 هي مفيدة. قال ماغازاينر إنه "ينبغي على قادة ICANN تجنب محاولة بناء إمبراطورية. أعتقد أنكم ستخدمون بشكل أفضل بفعل ما عليكم فعله، للتركيز على ولكن عدم بناء شيء بمثل ضخامة إمبراطورية لأن الإمبراطورة الأكبر ستصبح هدفاً أكبر".[54]

لهذه الأسباب، فإن التحقق والتوازن والمساءلة والشفافية ليست مبادىء بحد ذاتها فحسب، بل تخدم أيضاً لضمان حفاظ الأطراف المعنية على مبدأ الإشراف هذا، وبشكل عام أكثر، اتخاذ إجراءات لضمان أن جميع المبادىء الإرشادية من جميع الأنواع هي حقيقة ولا تبقى عالقة في مساحة فارغة. وبكل تأكيد، نراعي بأن جوهر الإشراف الحريص يسبق حوارات حوكمة الإنترنت الحالية بعدة عقود، وإن يكن بأوقات أبسط مع جون بوستيل،[55] وساعدت الإنترنت على الارتقاء لما وصلت إليه اليوم. إننا نؤمن أنه مجتمع الإنترنت العالمي سيستمر بتقدير الإشراف الحريص مع ارتقاء حوار حوكمة الإنترنت نفسه، وبأنه ينبغي غرس الإشراف في جميع أفكار ICANN.

2) التنسيق ثم التنسيق ثم التنسيق

يتطلب أي نظام مؤسسي موزع التنسيق للتعامل مع التضارب المحتمل بالإلزامات، لتسهيل الإجراءات المشتركة وضمان "عدم ضياع" أية مسؤوليات بين الهياكل. تحدد لوائح ICANN الداخلية ومهمتها على أنها جوهر بعض أهم مسائل التنسيق.[56] اللوائح الداخلية التي تحدد دور ICANN "بالتنسيق" بوضوح في المادة 1، القسم 1 كمايلي، تملي على ICANN القيام بمايلي:

- **تنسيق** تخصيص وتعيين المجموعات الثلاثة للمعرفات الفريدة للإنترنت؛
- **تنسيق** تشغيل وتطوير نظام مخدم اسم الجذر لـ؛
- **تنسيق** عملية وضع السياسة المرتبطة بهذه الوظائف التقنية بصورة منطقية ومناسبة.

---

[53] عمل آيرا ماغازاينر بصفة كبير مستشاري السياسة أثناء إدارة كلينتون وساعد على تسهيل إنشاء ICANN. كان هذا يتوافق مع مبادرة كلينتون- غور العامة لتوسعة الولوج إلى الإنترنت أمام القطاع الخاص.

[54] تعليقات آيرا ماغازاينر في الجلسة الترحيبية لاجتماع 24 ،ICANN مارس 2011، المتوفرة على http://svsf40.icann.org/meetings/siliconvalley2011/transcript-welcome-14mar11-en.txt

[55] كان جون بوستيل عالم كمبيوتر ساهم بتطوير العديد من التقنيات التي تشكل الإنترنت. كان محرر سلسلة طلب التعليقات وأنشأ IANA (وأدارها يدوياً) من جامعة جنوب كاليفورنيا/ معهد علوم المعلومات. لقد كان مؤتمناً بسبب إنصافه وخبرته. قاعة مشاهير الإنترنت، المتوفرة على http://internethalloffame.org/inductees/jon-postel

[56] اللوائح الداخلية لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، المتوفرة على http://www.icann.org/en/about/governance/bylaws#I

في معالم حوكمة الإنترنت، هذا التنسيق هو بالغ الأهمية في "الطبقة المنطقية" المبينة في القسم 2 (د) الشكل 3، بين ما يسمى مجتمع I*.[57] من البديهي أن التنسيق الذي أثبت فعالية أكبر ليس التنسيق الدقيق كالساعة، والذي يفرض روابط صارمة أو صلبة أو ميكانيكية بين الأجزاء ومحرك تنسيق مركزي، بل بالأحرى المنهج المرن والمرتبط بشكل متحرر، والذي سيتم وصفه أكثر القسم 6.

3) المساهمة عن طريق المشاركة المطلعة

بما وراء كل بُعد أعلاه، كل عملية أو مؤسسة تستفيد من التفاعلات مع والمساهمات من والمشاركة في أنشطة الهيئات التي تتعامل مع المسائل المتميزة عن مسائلهم، ولكن الذين قد تؤثر عليهم قراراتهم أو تستفيد من خبراتهم. في ميدان حوكمة الإنترنت، ينطبق هذا بشكل خاص على التفاعلات بين المشاركين المطلعين والهيئات التي تتعامل مع الطبقات المختلفة، لأن الفصل بينهم ليس صارماً بل مائع ومسامي، مثلاً، القرارات التقنية ذات تضمينات سياسة والعكس صحيح.

د) خصائص وقيم الحوكمة متعددة أصحاب المصلحة

ما هي خصائص عملية وضع السياسة المفتوحة والتشاركية؟ لقد تم تحليل هذا السؤال ضمن سياق لجنة الإستراتيجية لابتكار أصحاب المصلحة المتعددة برئاسة بيث نوفيك.[58] ولكن بالنسبة إلى القراء غير المطلعين على عمليات وضع المعايير من قبل IETF، أو نماذج تطوير البرمجيات مفتوحة المصدر، وجدت اللجنة أنه سيكون من القيّم تقديم مفهوم الانفتاح والربط المتحرر عن طريق مقالة للمبرمج إيريك ريموند، الذي كتب مقالة "الكاتدرائية والبازار" في عام 1997. ناقشت مقالة ريموند المناهج المختلفة لأساليب هندسة البرمجيات.[59] تستخدم المقالة في العديد من الأوساط التعليمية لوصف العمليات "المفتوحة" وتلك "المغلقة"، ويشكل الوصف نموذجاً مفاهيمياً جيداً لأنواع العمليات التي ساعدت على إلهام الابتكار في اللإنترنت.

وصف ريموند "نموذج الكاتدرائية" في تطوير البرمجيات، حيث يقتصر عرض رموز البرمجيات على مجموعة هرمية محددة من مبرمجي البرمجيات. لقد قارن نموذج الكاتدرائية مع "نموذج البازار"، حيث تتم المشاركة بالرموز بشكل علني عبر الإنترنت ومع العامة، ويتعرض للتعليقات من الجميع. ويعطي تطوير برنامج تشغيل لينوكس كمثال ويصف فلسفته.

> قبل الإنترنت الرخيصة، كان ثمة بعض المجتمعات الصغيرة جغرافياً حيث شجعت الثقافة على البرمجة "اللاأنانية" لواينبيرغ، ويمكن للمبرمج بسهولة اجتذاب الكثير من المتطفلين البارعين والمساهمين بالبرمجة. مختبرات بيل، مختبرات MIT AI وLCS، يو سي بيركيلي- أصبحت هذه المختبرات موطن ابتكارات أسطورية وما زالت فعالة. . . . كان لينوكس أول مشروع تم بذل جهود واعية وناجحة فيه لاستخدام العالم بأكمله كمجموعة مواهب. لا أعتقد أنه من المصادفة أن فترة النمو للينوكس تصادفت مع ميلاد شبكة الويب العالمية، وأن لينوكس أنهت فترة مهدها في نفس الفترة من عام 1993– 1994 التي شهدت انطلاق صناعة ISP وانتشار الاهتمام العام في الإنترنت.[60]

بحسب ريموند، فإن أسلوب "البازار" هو مرادف لفلسفة تطور الإنترنت مقارنة مع صناعات الاتصال الأقدم. بشكل جوهري، فإنه أسلوب "البازار" لكتابة البرمجيات لا يختلف عن نموذج عمل ويكيبيديا: النظام مفتوح ومكشوف ويخضع للتعليقات من أي شخص لديه رأي.[61] مطالبة ريموند المركزية هي أنه "جميع العيوب ستظهر إذا كان ثمة عيون كافية". بشكل جوهري، هذا يعني أن النشر والحوار الواسع للتشغير يوفر منتجات أفضل.[62]

---

[57] مجتمع I* يتضمن ICANN، IAB، IETF، ISOC، W3C، وRIRs الخمسة (AFRINIC، APNIC، ARIN، LACNIC، NCC RIPE).

[58] راجع لجنة ICANN الإستراتيجية لابتكار أصحاب المصلحة المتعددة، المتوفرة على http://goo.gl/o8oN90، التي أوكل إليها مهمة اقتراح "نماذج جديدة للمشاركة الواسعة والشاملة وتشكيل السياسات المبنية على الإجماع والهياكل المؤسسية لدعم مثل هذه الوظائف المعززة، ووضع عمليات وأدوات ومنصات تساعد مجتمع ICANN العالمي على المشاركة في هذه الأشكال الجديدة من تشكيل السياسات التشاركية".

[59] إيريك س.ريموند، "الكاتدرائية والبازار"، النسخة 3.0"، 11 ،CatB.org سبتمبر 2000، المتوفرة على http://www.catb.org/~esr/writings/cathedral-bazaar/cathedral-bazaar/.

[60] نفس المصدر، على 18.

[61] راجع "المتعصب لحرية المعرفة"، إيكونوميست، 5 يونيو 2008، المتوفرة على http://www.economist.com/node/1148406.

[62] نفس المصدر، على 8.

المعادل للبازار في منظمات وضع المعايير هي IETF- بيئة وضع معايير مفتوحة ومبنية على التطوع من دون أية "شخصية" شركة رسمية، حيث طور المهندسون الأداء الوظيفي الجوهري الذي يساعد على نقل الباقات عبر الإنترنت. يمكن الاطلاع بحرية على جميع تصاميم IETF، ويتم نشر جميع عملياتها بأكملها عبر الإنترنت.[63] قد تكون قراءة موقع IETF الإلكتروني مرهقة، ليس لشيء سوى أنه يبدو أنه يتضمن الكثير من المعلومات. بشكل ملحوظ، تتوفر جميع المنشورات وهي قابلة للقراءة بأي تنسيق، ومن المتوقع أن يشارك أي شخص من أي مكان في عمليات IETF. بحسب وصف هارالد آلفيستراند، تعتمد IETF على عملية مفتوحة بالكامل، مما يعني أن

> بوسع أي شخص مهتم المشاركة في العمل، ومعرفة القرارات التي يتم اتخاذها، والتعبير عن رأيه حول المسألة. جزء من هذا المبدأ هوالتزامنا بإعداد وثائقنا، حيث تتوفر قوائم بريد مجموعتنا للعمل وقوائم الحضور ومحاضر اجتماعاتنا بشكل علني على الإنترنت.[64]

بالاشتقاق من التشبيهات عن طريق مساحة المعايير المفتوحة، تعتبر IETF ميرتقراطية حقيقية: إذا قرر أعضاء مجتمع IETF أن أفكار مهندس ما تتمتع بالقيمة، يتم تبني هذه الأفكار ودمجها في مجموعة معايير الإنترنت. في المقابل، فإن الأفكار البالية أو غير المثمرة تفسد وتفشل. بحسب القول الشهير لديفيد كلارك من معهد ماساشوستيس للتكنولوجي (مهندس الإنترنت الرئيسي السابق للمشروع بعد عام 1982): "إننا نرفض الملوك والرؤساء ونصوت. إننا نؤمن بالإجماع التقريبي والرموز الناجحة".[65] رغم أنه يتم تطوير خصائص الممارسات المثلى في العمليات المفتوحة والمغلقة في مشاريع منفصلة، ترغب اللجنة بالتشديد على تفضيلها لفلسفة وممارسة الانفتاح المستخدمة في IETF. إن المشاركة المفتوحة، بغض النظر عن المصلحة الخاصة أو وجهات النظر أو الخلفية، توفر المرونة لإشراك جميع الأطراف الذين يرغبون بالمشاركة وكذلك الشفافية لاتخاذ القرار بعدم المشاركة. إن إرث IETF يقع على عاتق المجتمعات التي تختار الإقرار بها، عن طريق مشاركتها في عملياتها، أو الإقرار بنتائجها، بواسطة تنفيذ أو استخدام المعايير المفتوحة التي تضعها.

4. وجهات النظر حول حوكمة الإنترنت

من الناحية التاريخية، تتضمن وظائف هيئة أرقام الإنترنت المُخصصة (IANA) تنسيق مقاييس البروتوكول وإدارة منطقة جذر DNS وتخصيص عدد من موار الترقيم (مثل عناوين بروتوكول الإنترنت وأرقام النظام المستقلة)،[66] وخدمة نطاقي ARPA. وINT.[67] في عام 1998، في بيان سياستها ("الورقة البيضاء")، التزمت الحكومة الأمريكية بنقل إدارة وظائف IANA إلى هيئة من القطاع الخاص ستعمل بشكل مبني على الغجماع من الأسفل إلى الأعلى.[68] أحد الأهداف الرئيسية وراء سياسة الحكومة الأمريكية لخصخصة نظام أسماء النطاقات (DNS) هو تسهيل "المشاركة العالمية في إدارة أسماء وعناوين الإنترنت".[69] أوضحت الحكومة الأمريكية اعتقادها بأنه "ينبغي ألا تشارك الحكومات القومية التي تعمل كسيادة ولا المنظمات متعددة الحكومات التي تعمل كممثلة للحكومات في إدارة أسماء وعناوين الإنترنت".[70]

اعترفت وكالة الاتصالات والمعلومات القومية (NTIA) التابعة للحكومة الأمريكية، وهي قسم من وزارة التجارة الأمريكية (DOC)، بـ ICANN على أنها هيئة القطاع الخاص المسؤولة عن إدارة تلك الوظائف ونفذت عقد وظائف IANA الأول مع ICANN. لقد كان من المتوقع أن تؤدي ICANN وظائف IANA وأنه سيتم استخدام عقد انتقالي قصير الأمد مع NTIA لضمان أمن واستقرار هذا الجزء الحيوي من الإنترنت. في الملحق أ، نقدم المزيد من التفاصيل حول العلاقة التاريخية

---

[63] هارالد آلفيستراند، "بيان مهمة "IETF، IETF RFC 3935، المتوفر على http://www.ietf.org/rfc/rfc3935.txt.

[64] نفس المصدر.

[65] "تعاليم IETF: دليل المبتدئين حول قوة مهمات هندسة الإنترنت" موقع IETF الإلكتروني، المتوفر على http://www.ietf.org/tao.html.

[66] كما يوضح RFC 7020، "[إن] هيئة أرقام الإنترنت المُخصصة (IANA) هي دور، وليس منظمة. بالنسبة إلى نظام سجل أرقام الإنترنت، يحتل دور IANA قمة هرميات تخصيص أرقام AS وعنوان بروتوكول الإنترنت". راجع "RFC 7020: نظام سجل أرقام الإنترنت"، IETF، RFC 7020، أغسطس 2013، المتوفر على http://tools.ietf.org/html/rfc7020

[67] يتوفر عقد وظائف IANA بشكل علني على موقع NTIA الإلكتروني. عقد وظائف IANA، موقع NTIA الإلكتروني، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/page/iana-functions-purchase-order

[68] إدارة أسماء وعناوين الإنترنت، بيان سياسة ICANN، 110 يوليو 1998، المتوفر على http://www.icann.org/en/about/agreements/white-paper [المشار إليها في هذه الوثيقة باسم: الوثيقة البيضاء]

[69] نفس المصدر. "إن الحكومة الأمريكية ملتزمة بانتقال سيسمح للقطاع الخاص بتولي قيادة إدارة DNS".

[70] نفس المصدر.

بين ICANN وNTIA. حال تأسيس ICANN بشكل راسخ، بدأت NTIA بنقل إدارة هذه الوظائف إلى القطاع الخاص. حددت NTIA فترة انتقالية قصيرة الأمد بقولها أنها "تفضل اكتمال هذا الانتقال قبل عام 2000. من ناحية ترسيخ الهيئة الجديدة وتشغيلها بشكل مستقر، يهدف تاريخ 30 سبتمبر 2000 وسيظل تاريخاً "خارجياً"".[71]

ارتقت علاقة ICANN مع NTIA بشكل متواز مع عولمة الإنترنت. في 30 سبتمبر 2009، نفذت ICANN وNTIA تأكيد الالتزامات (AOC)،[72] للتخفيف من مشاركة NTIA الحصرية مع ICANN وتعزيز مساءلة ICANN أكثر أمام مجتمع الإنترنت العالمي. في الفقرة 4 من تأكيد الالتزامات، أكدت NTIA "التزامها بنموذج وضع سياسة من الأسفل إلى الأعلى متعدد أصحاب المصلحة وبقيادة القطاع الخاص لتنسيق DNS التقني يعمل لمصلحة مستخدمي الإنترنت العالميين". كما نوه مكاوي تشانغو، فإن الترتيبات السابقة "بين ICANN وDOC أستبدلت بما يسمى تأكيد الالتزامات الذي نقل مسؤولية مراقبة ICANN من الحكومة الأمريكية إلى عملية مراجعة عالمية".[73] بحسب كلمات تأكيد الالتزامات، فإنه "ستتمكن عملية التنسيق الخاصة هذه، التي ستعكس نتائجها المصلحة العامة، هي قادرة بشكل على التلبية المرنة للاحتياجات المتغيرة للإنترنت ومستخدمي الإنترنت".[74] يمثل النقل حالة من الإشراف المرتقي.

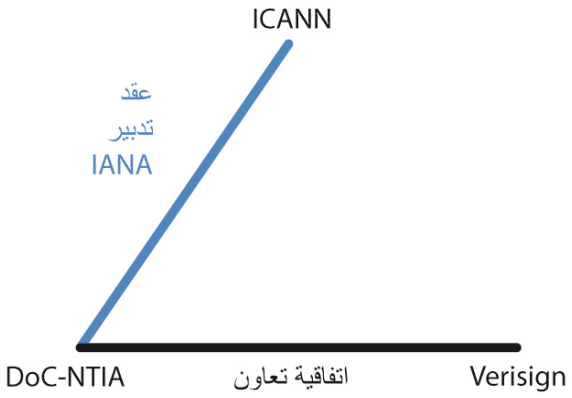

الشكل 1: وصف عملية إدارة منطقة الجذر من خلال وظائف IANA

في الشكل 1، نقدم نظرة عامة حول عملية إدارة منطقة الجذر عن طريق وظائف IANA. اتفاقيات DOC-NTIA (إداري) الحالية مع ICANN (مشغل وظائف IANA) وVerisign (المشغلة لمنطقة الجذر) تصف عملية إدارة منطقة الجذر كمايلي:[75]

1. مشغل TLD يرسل طلب تغيير إلى مشغل وظائف IANA،
2. يقوم مشغل وظائف IANA بمعالجة الطلب،
3. يرسل مشغل وظائف IANA طلباً إلى الإداري للتحقق من الصحة/ التفويض،
4. يرسل الإداري طلب التحقق من الصحة/ التفويض إلى مشغل منطقة الجذر لإجراء التغيير،
5. يحرر مشغل منطقة الجذر ويستخرج ملف منطقة الجذر الجديد،
6. يوزع مشغل منطقة الجذر ملف منطقة الجذر الجديد على مشغلي مخدم الجذر الـ 13.

[71] نفس المصدر. فيما يتعلق بالحاجة إلى الفترة الانتقالية قبل النقل الكامل لوظائف IANA، أوضحت الحكومة الأمريكية اعتقادها بأنه "سيكون سحبها من دور الإدارة الحالي من دون اتخاذ خطوات لضمان استقرار الإنترنت أثناء انتقالها إلى إدارة القطاع الخاص عملاً غير مسؤول".

[72] تأكيد الالتزامات من وزارة التجارة الأمريكية ومؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة"، 30 سبتمبر 2009، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/affirmation_of_commitments_2009.pdf [المشار إليها في هذه الوثيقة باسم تأكيد الالتزامات].

[73] مكاوي تشانغو، "المساءلة في الحوكمة العالمية الخاصة: ICANN والمجتمع المدني"، المنشورة في كوبينديوم من قبل جان آرت شولت (إيدي)، "بناء ديمقراطية عالمية": المجتمع المدني والحوكمة العالمية القابلة للمساءلة"، مطبقة جامعة كامبريدج، 2011، على 270- 71.

[74] تأكيد الالتزامات، المقتبس أعلاه، على 4.

[75] إشعار استعلام حول تنفيذ DNSSEC على مستوى منطقة الجذر" وزارة التجارة، السجل الفدرالي، العدد 73، رقم 197 (اكتوبر 2008)، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/legacy/frnotices/2008/FR_DNSSEC_081009.pdf

تحافظ NTIA على اتفاقيات منفصلة مع ICANN وشركة Verisign. وتتعاون المنظمات الثلاثة معاً بشكل يومي لتنفيذ مسؤولياتها. ICANN هي مشغل وظائف IANA، مما يعني أنها تخدم أيضاً عقد تدبير بلا تكاليف NTIA مع للقيام بأداء وظائف IANA. كما أنه ثمة اتفاقية تعاونية بين NTIA وشركة Verisign، مشغل منطقة الجذر، ترتبط بأداء وظائفها: تقوم Verisign بتحرير ونشر وتوزيع ملف منطقة الجذر. كما أنه ثمة اتفاقيات إجرائية بين ICANN وVerisign ترتبط بوظائف IANA.

أ) آراء 1net/ حول إدارة منطقة الجذر

لقد تمت مناقشة موضوع إدارة منطقة الجذر مؤخراً ضمن مخدم القائمة البريدية لـ 1net/، وأدى النقاش إلى تقديم مشكلة دامغة تصف المسائل مع إدارة منطقة الجذر.[76] ستجدون تالياً تقديم المسائل كما اقترحها جورج سادوسكي وتعديله عن طريق الحوار مع المجتمع:[77]

حقل النص 2 مساهمة net/1

تم إدراج موضوع إدارة ملف منطقة الجذر مؤخراً ضمن قائمة Listserv (وهي واحدة من اكثر قوائم الخوادم شيوعاً)والخاصة بشبكة net/1، وأدت النقاشات الى عرض مجموعة من المشاكل الكبيرة الخاصة بمسائل ملف منطقة الجذر. وفيما يلي عرض للقضايا التي عرضها جورج سادوسكي والتي تم تعديلها من خلال المناقشة مع المجتمع:

i) دور IANA في فحص التغييرات الحاصلة في ملف منطقة الجذر.
لهيئة الأرقام المخصصة للإنترنت IANA وظيفة ضمن وظائفها المتعددة وهي فحص التغييرات الحاصلة في ملف منطقة الجذر. أن أعضاء الفريق الذين يؤدون وظائف IANA هم موظفون لدى شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ICANN.

ii) العلاقة بين الحكومة الاميركية و ICANN.
ليس لشركة ICANN أي عقد مبرم مع الحكومة الأميركية لأداء وظائف IANA. توافق الحكومة الأميركية على إجراء تغييرات في ملف منطقة الجذر بعد التحقق من إن ICANN ملتزمة بالسياسات الموثقة والمعلنة قبل تقديم تلك التغييرات للتنفيذ.

iii) إشتراط موقع داخل الولايات المتحدة لعقد وظائف IANA.
لقد أشترط على المتعهد أن تنفذ وظائف ICANN من قبل منظمة أميركية فتكون بذلك خاضعة للقوانيت الأميركية ولقرارات القضاء الاميركي.

iv) الأعتراضات على تدخل الحكومة الاميركية
لقد أثيرت إعتراضات على تدخل الحكومة الأميركية في هذه العملية لعدة أسباب بما في ذلك تفرّدها في ذلك وكذلك المخاوف بخصوص الثقة. وأثيرت أيضاً إعتراضات أخرى وبنفس القدر بإتجاه نقل هذه الوظائف الى عدة منظمات دولية.

[76] إن الهدف من 1net/ كما هو مبين في الموقع الإلكتروني، www.1net.org، هو "توفير موقع شامل ومفتوح لدعم الحوار حول أمور حوكمة الإنترنت لجميع المعنيين (الأفراد والحكومات والمجتمعات المدنية والفنيين... إلخ) وتسليم نتائج تلك النقاشات إلى جداول أعمال مؤسسات حوكمة الإنترنت الراسخة والمتطورة. من المهم الإصغاء إلى أصوات جميع المساهمين ونقلها للمساعدة على تشكيل مستقبل حوكمة الإنترنت".

[77] مأخوذة من نقاط جورج سادوسكي في "التعريف 1، الإصدار 5" على مخدم القائمة البريدية لـ 1net/ والتي علق عليها العديد من أعضاء المجتمع، 21 يناير 2014، المتوفرة على http://goo.gl/mgfRbh.

ب) المجتمع التقني

تجمع المجتمع التقني مؤخراً لتوضيح موقفه عن طريق بيان مونتيفيدو في 7 أكتوبر 2013. في الاجتماع، التقت ICANN مع أعضاء المجتمع التقني الذين طالبوا "بتسريع عولمة وظائف IANA وICANN، لتحقيق بيئة يشارك بها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك جميع الحكومات، بشكل متساوٍ".[78] بتقديمه هذا البيان، المتوفر بأكمله في المربع النصي 3 ادناه، جمع المجتمع التقني بيانات العديد من الحكومات حول مستقبل وظائف IANA.

بيان مونتيفيديو حول مستقبل التعاون في مجال الإنترنت الأوروغواي بتاريخ 7 تشرين الأول 2013

7 تشرين الأول 2013

إلتقى رؤساء المنظمات المسؤولة عن تنسيق البنى التحتية التقنية لشبكة الإنترنت في مونتيفيديو في الأوروغواي لتدارس المشاكل الحالية المؤثرة في مستقبل الإنترنيت.

لقد ساهمت الإنترنت وشبكة الويب العالمية في تحقيق فوائد كثيرة وأساسية في التنمية الأجتماعية والإقتصادية في كل أنحاء العالم. حيث تم إنشاؤهما وخوكمتهما لأجل المصلحة العامة من خلال آليات فريدة من نوعها وضعت لأجل التعاون العالمي لأصحاب المصالح المتعددين في مجال الأنترنت والذي كان له أثراً جوهرياً في نجاح كل منهم. ولقد ناقش الرؤساء الحاجة الواضحة لتعزيز تلك الآليات وتطويرها بصورة مستمرة وبطرق جوهرية بحق، لأجل معالجة الأمور الطارئة التي يواجهها أصحاب المصالح في مجال الإنترنيت.

وفي هذا السياق:

- عزّزوا أهمية إدارة الإنترنت عالمياً وبصورة متماسكة وحذّروا من تجزئتها على المستوى الوطني. وعبّروا عن قلقهم الشديد إزاء تقويض ثقة وقناعة مستخدمي الإنترنيت عالمياً بسبب ما كُشف عنه مؤخراً من إنتشار الرصد والمراقبة عبرها.
- وحثّوا الحاجة الى جهود مستمرة لمعالجة تحديات حوكمة الإنترنيت واتفقوا على تحفيز الجهود المبذولة على مستوى المجتمعات بإتجاه تطوير التعاون العالمي بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الأنترنيت.
- ودعوا الى الأسراع في عولمة عمل ومهام مؤسسة الأنترنيت للأسماء والأرقام المخصصّة (ICANN) وهيئة أرقام الإنترنت المخصصّة (IANA) نحو خلق بيئة يتشارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين ودعمهم جميع الحكومات، على قدم المساواة.
- ودعوا أيضاً الى الانتقال الى العمل وفق بروتوكول الانترنيت السادس (IPv6) لأجل الإبقاء على قمة الأولويات على الصعيد العالمي. وضمان مضمون محدد للإنترنت ينبغي على المجهزّين توفيرخدمة الانترنت وفقاً لكلا بروتوكولي الإنترنت الرابع (IPv4)والسادس (IPv6) وذلك لكي تكون هذه الخدمة قابلة للوصول وبشكل كامل الى الانترنت العالمية.

ج) وجهات نظر الحكومات

لا يمكن إنكار أن بعض الحكومات حول العالم غير راضية عن الدور المميز الذي تلعبه الحكومة الأمريكية في نظام إدارة منطقة جذر DNS المبينة في القسم السابق والشكل 1. رغم أن الحكومات تستخدم الإنترنت، فإنها تمثل طبقة واحدة فقط من أصحاب المصلحة المتعددين بالإنترنت. إن فهم وجهات النظر الحكومية هذه هو مكون يحدد المستويات في عمل اللجنة لأنه من رأي اللجنة أن الدول ستواصل التعبير عن مثل انعدام الرضى هذا، وإذا لم تتم مناقشتها، قد يؤدي هذا إلى تمزيق الإنترنت إلى قطع غير متصلة أو غير تبادلية.[79]

تبين الأمثلة التالية عدم رضى بعض الحكومات عن الترتيبات الحالية التي تمتد لتشمل العديد من وجهات النظر السياسية. إن المطالبات بالتغيير هي واسعة، وتأتي من جميع أطراف الطيف السياسي. سنتناول أولاً آراء البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا (BRICS)، ثم أوروبا، ثم عالم الإنترنت الناشيء. ننوه أن هذا المجال ما زال شديد التغير، وتغيرت مواقف بعض الحكومات منذ كتابة هذا التقرير:

[78] بيان مونتفيديو حول مستقبل تعاون الإنترنت، 7 أكتوبر 2013، المتوفر على http://goo.gl/dwGcuG
[79] يشير البعض إلى المحصلة بأنها ستكون "إنترنت ممزقة".

1) دول BRICS

في عام 2011، حشدت دول الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا جهودها معاً للتقدم بمقترح إنشاء وكالة جديدة تابعة للأمم المتحدة لتولي العديد من أدوار الحوكمة التي تتولاها ICANN حالياً من أجل "دمج الهيئات المسؤولة عن الأداء الوظيفي التقني والتشغيلي للإنترنت، بما في ذلك وضع المعايير العالمية، والإشراف عليها".[80] رغم عدم استمرار هذا المقترح في السنوات القليلة الماضية، استمرت هذه الدول بالتعبير في الصحافة ومنتديات أخرى عن عدم رضاها عن الوضع الراهن.

البرازيل. رغم أن البرازيل شجعت بشكل علني تبني نموذج أصحاب مصلحة شامل، فإنها تطالب أيضاً بزيادة أصوات الحكومة في مسائل الحوكمة. على سبيل المثال، نوهت الرئيسة ديلما روسيف في خطابها الافتتاحي للجسة الـ68 للجمعية العمومية للأمم المتحدة أنه "ينبغي على الأمم المتحدة لعب دور ريادي لتنظيم سلوك الدول فيما يتعلق بتلك التقنيات".[81] تلقى تصريح الرئيسة روسيف تأييداً شبه فوري من أكثر من 50 مصادقة من منظمات المجتمع المدني الدولية والعديد من أساتذة القانون والتكنولوجيا ومستخدميها.[82] رغم أن بيان الرئيسة روسيف يدور بمعظمه ضمن سياق المراقبة، فإن موقفها يتفق أيضاً مع بيانات أخرى أدلى بها المسؤولين البرازيليين حول قدرة حكوماتهم على التأثير بمسائل حوكمة الإنترنت، على سبيل المثال، في البيانات العامة التي قدمتها البرازيل بمشاركتها في منتدى اتصالات العالم/ سياسة ICT في عام 2013، التي ترثي بالقول إن "الحكومات لا تقوم حتى الآن سوى بدور استشاري محدود في حوكمة الإنترنت الدولية، وليس لها دور فعلي بعملية اتخاذ القرارات".[83] بشكل ملحوظ، عقدت البرازيل بعدها حدث NETmundial في أبريل 2014-- برعاية الرئيسة روسيف نفسها-- ونتج عن المؤتمر مجموعة مقبولة بشكل واسع من المبادىء وخريطة طريق لحوكمة الإنترنت.[84]

روسيا. إن موقف روسيا هوعلني يتسق ويتعاطف مع نقل مسؤولية تخصيص الأسماء والأرقام إلى آلية مبنية على الدول. ويشتهر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه مهد الأجواء لذلك في مطالبته "بترسيخ السيطرة الدولية على الإنترنت باستخدام قدرات المراقبة والإشراف على نقابة الاتصالات الدولية".[85] كان هذا جوهر المقترح الذي قدمته روسيا في عام 2012 في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT) إلى جانب العديد من الدول الأخرى.[86] رغم عدم قبول المقترح في دبي، كما تمت الإشارة إلى ذلك، من المرجح مواصلة تقديم مقترحات مشابهة.[87] في ديسمبر 2013، قال وزير الخارجية الروسي "لا يمكننا فهم سبب توزيع نقابة الاتصال الدولية لترددات الراديو، بينما يتم تعيين أسماء نطاقات الإنترنت العالمية من قبل شركة مقرها في كاليفورنيا ICANN تسيطر عليها وزارة التجارة الأمريكية".[88]

الهند. في ديسمبر 2013، تقدمت الهند بوثيقة داخلية وضعتها الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي الهندي طالبت بدور للهند في نظام إدارة منطقة الجذر، موضحة المشكلة كمايلي: "كانت السيطرة على الإنترنت بأيدي الحكومة الأمريكية، وتسيطر وكالاتها الأمنية على المشرفين الرئيسيين على إداراتها... مجرد وضع مخادم الجذر في الهند لن يخدم أي غرض إلا إذا تم السماح لنا بدور في السيطرة عليها وإدارتها".[89]

---

[80] ميلتون ميولر، "مطالبة الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا بإنشاء "هيئة عالمية جديدة للسيطرة على الإنترنت"، مدونة IGP الإلكترونية، 27 سبتمبر 2011، المتوفرة على http://goo.gl/UqJdHV.

[81] بيان صاحبة السعادة ديلما روسيف في افتتاح النقاش العام للجلسة رقم 68 للجمعية العمومية للأمم المتحدة، 24 سبتمبر 2013، المتوفر على http://goo.gl/1NWf7f.

[82] رسالة من منظمات المجتمع المدني الدولية إلى الرئيسة ديلما روسيف تأييداً لبيانها في الجلسة الـ 68 لـ UNG،26 , سبتمبر 2013، المتوفرة على http://goo.gl/ans6JT.

[83] دانيال فالكانتي، "تفعيل دور الحكومات في حوكمة الإنترنت"، مدونة ITU الإلكترونية، 5 يونيو 2013، المتوفرة على http://goo.gl/ECT2vG.

[84] راجع محصلة NETmundial، المقتبسة أعلاه. كذلك راجع المزيد من النقاشات حول مبادىء NETmundial في الملحق ب، المقتبس أناه.

[85] ليو كيليون، "الولايات المتحدة تقاوم نقل الإنترنت إلى وكالة تابعة للأمم المتحدة"، أخبار بي بي سي، 2 أغسطس 2012، المتوفرة على http://www.bbc.co.uk/news/technology-19106420.

[86] الوثيقة DT-X، التي تقدمت بها روسيا والإمارات العربية المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية والجزائر والسودان ومصر، 5 ديسمبر 2012 على§3أ.2، المتوفرة على http://files.wcitleaks.org/public/Merged%20UAE%20081212.pdf. كما تظهر هذه الفقرة في أماكن أخرى. راجع الوثيقة E-47، التي تقدمت بها الجزائر والمملكة العربية السعودية والبحرين والصين والإمارات العربية المتحدة وروسيا والعراق والسودان، على §3أ.2، 11 ديسمبر 2012، المتوفرة على http://files.wcitleaks.org/public/S12-WCIT12-C-0047!!MSW-E.pdf

[87] راجع كيرف وآخرين، المسؤولية المشتركة، المقتبسة أعلاه على 12- 13.

[88] "موسكو تدعم فكرة التنظيم الدولي للإنترنت"، صوت روسيا، 5 ديسمبر 2013، المتوفرة على http://goo.gl/qQUJnq

[89] ساناديب جوشي، "ينبغي على الهند الضغط لتحرير الإنترنت من السيطرة الأمريكية"، الهند، 7 ديسمبر 2013، المتوفرة على http://goo.gl/zGPofR

الصين. وقعت الحكومة الصينية على نفس المقترح مع روسيا لتغيير السيطرة على عنونة الإنترنت.[90] تلخص مقالة في عام 2012 معتقدات وجهة النظر الصينية. تؤكد المقالة في البداية على مطالبات وزارة الخارجية الأمريكية برغبتها "بالاحتفاظ إلى أجل غير مسمى بالإشراف على مخادم الجذر الـ13 للإنترنت"، وتستمر المقالة بالقول إن الولايات المتحدة لا ترغب بالعولمة وبأن "هذا الرفض يعكس عقلية الهيمنة لدى [الولايات المتحدة] ومعاييرها المزدوجة".[91]

جنوب إفريقيا. رغم أن جنوب إفريقيا لم تعبر عن آرائها في السنوات الأخيرة، فقد كانت بوقت سابق إحدى الدول الريادية في "مقترح "IBSA، وهو ائتلاف بين الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا. نفذت أطراف IBSA هذه العملية منذ عام 2009 حتى 2011، ووأوصت بإرشادات لتأسيس "هيئة عالمية جديدة" سيكون موقعها "ضمن نظام الأمم المتحدة".[92] لقد تمت مناقشة هذا المقترح بشكل واسع في IGF في نيروبي في عام 2011، وهو مبني على البيان المشترك حول ICANN الذي تقدمت به دول IBSA في الأمم المتحدة:

> رغم أن ثمة حركة إيجابية نحو تحسين الشفافية والمساءلة في أنشطة هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة (ICANN)، فإن وضعها القانوني ما زال مثيراً للمشاكل. حقيقة أن دولة واحدة فقط، بدلاً من المجتمع الدولي للدول، هي المزود والضامن لإدارة أسماء وأرقام الإنترنت في جميع الدول تتناقض مع مبادىء الأمم المتحدة الراسخة ومعتقدات تعدد الأطراف المقبولة عالمياً.

2) أوروبا

يمكن إيجاد أكبر مجموعة من الحلفاء السياسيين للولايات المتحدة في أوروبا. رغم أن وجهات النظر بين الولايات المتحدة وأوروبا حول عولمة ICANN تتوافق بشكل متزايد، فإن هذه ظاهرة حديثة. في تقرير حول الإنترنت والسياسة الدولية، قال لارس إيريك فورسبيرغ، نائب رئيس الوحدة الدولية للمفوضية الأوروبية إن "ICANN ما زالت استعراضاً للقلة"، وبأن موقف أوروبا حول وظائف IANA يتوافق مع البرازيل والهند: "كيف يمكن للاتحاد الأوروبي مواجهة هذا التحدي؟ . . . نحتاج إلى التزام راسخ من الدول الأعضاء للعمل معاً على هذه المسألة ومواصلة العمل مع الولايات المتحدة. كما ينبغي علينا اجتذاب الدول ذات العقلية المشابهة مثل البرازيل والهند".[93]

في 12 فبراير 2014، أصدرت المفوضية الأوروبية ورقة موقف وإصدار صحفي ترتبط بعولمة ICANN وحوكمة الإنترنت بشكل عام. لفي الإصدار الصحفي بعنوان "على المفوضية السعي للحصول على دور كوسيط صادق في مستقبل المفاوضات العالمية حول حوكمة الإنترنت"، قالت نائبة الرئيس نيلي كرويس إنه "ينبغي على أوروبا المساهمة بطريقة مستقبلية موثوقة لحوكمة الإنترنت العالمية. يجب أن تلعب أوروبا دوراً قوياً في تحديد الشكل الذي ستبدو عليه الإنترنت المستقبلية".[94]

طالبت المفوضية الأوروبية بالمزيد من العمل "لتحديد كيفية عولمة وظائف IANA، مع الحفاظ على الاستقرار والأمن المستمرين لنظام أسماء النطاقات".[95] رداً على ذلك، تقدمت الحكومة الأمريكية برد حازم:

> ترحب الحكومة الأمريكية بالالتزام القوي والمستمر للمفوضية الأوروبية في نموذج أصحاب المصلحة المتعددة لحوكمة الإنترنت. سنعمل مع المفوضية وأصحاب المصلحة الآخرين بالإنترنت لجعل الحوكمة متعددة أصحاب المصلحة أكثر شمولية، وخاصة لدعم مشاركة الدول في العالم النامي. لطالما شجعنا المزيد من عولمة ICANN كما يظهر هذا في أعمالنا في السنوات الخمسة الأخيرة لتحسين مساءلة وشفافية ICANN أمام جميع الأمم

---

[90] راجع الوثيقة DT-X، المقتبسة أعلاه.

[91] "يجب على الولايات المتحدة تسليم السيطرة على الإنترنت إلى العالم"، بيبول دايلي، 18 أغسطس 2012، المتوفرة على http://english.peopledaily.com.cn/90777/7915248.html

[92] اجتماع IBSA متعدد أصحاب المصلحة حول حوكمة الإنترنت، التوصيات، 1- 2 سبتمبر 2011، المتوفر على http://goo.gl/W5qpt

[93] إيرين باغوت (مقررة)، "الإنترنت والسياسات الدولية: التضمينات للولايات المتحدة وأوروبا"، 16 يونيو 2013 في 30، المتوفرة على http://goo.gl/OSI6t5

[94] الإصدار الصحفي للمفوضية الأوروبية، "على المفوضية السعي للحصول على دور كوسيط صادق في مستقبل المفاوضات العالمية حول حوكمة الإنترنت"، 12 فبراير 2014، المتوفر على http://europa.eu/rapid/press-release_IP-14-142_en.htm

[95] نفس المصدر.

وأصحاب المصلحة.[96]

نتج إعلان المفوضية الأوروبية عن عملية التشاور مع أصحاب المصلحة التي تم افتتاحها في أكتوبر 2013.[97] اجتذبت عملية التشاور ردوداً من الحكومات والروابط والقطاع الخاص.[98] لخصت اللجنة أمثلة مختارة عن الردود في الجدول أدناه. رغم أن المقتطفات أدناه هي مقتطفات للأطراف المعنية من القطاع الخاص، فإننا ننوه بأن الحكومات الأوروبية تمتلك حصصاً كبيراً منها، مما يشير إلى أن وجهات النظر ذات تأثير أوسع مما سيكون عليه ضمن سياق القطاع الخاص المحض.

المنظمة/ الحكومة	بيان الإشراف على وظائف IANA
Nominet، (سجل .UK)	"لن نرحب بالإشراف متعدد الحكومات على وظائف IANA: إننا نعتقد أن هذا سيؤدي إلى تحويل العملية إلى عملية سياسية ينبغي أن تكون مسألة قومية محضة. ينبغي أن يتم المزيد من تدويل IANA من خلال تطوير المساءلة المباشرة"
أورانج (27% منها مملوكة من حكومة فرنسا)	"رغم أن تأكيد الالتزامات [...] هو خطوة رئيسية نحو استقلال ICANN عن الإدارة التاريخية من قبل الحكومة الأمريكية، فإن الجزء التشغيلي من مهمة ICANN، المسمى وظائف IANA [...] يظل يغطيه عقد مع وزارة التجارة الأمريكية. إن الوضع غير مرضٍ، وثمة حاجة ماسة إلى التدويل الحقيقي للهيكل، بما في ذلك مهمتها التشغيلية".
تيليكوم إيتاليا (TI)	"تدعم TI جهود رئيس ICANN الجديد فادي شحاده لجعل ICANN منظمة دولية حقيقية بإعادة توازن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة تاريخياً بتعيين عقد IANA لتخصيص العناوين وإدارة جذر DNS".
رابطة مشغلي شبكات الاتصالات العامة الأوروبية (ETNO)	"يجب أن يكون الجزء المحوري للجدال بين جميع الأطراف المعنية هو مسألة ما إذا كان ينبغي أن تظل وظائف IANA خاضعة لعقد تدبير من الحكومة الأمريكية".
الدانمارك	"إننا نؤمن بأنه ينبغي مناقشة إطار عمل جديد بين ICANN وIANA في عملية مفتوحة مع أصحاب المصلحة العالميين"
داتش تيليكوم (32% منها مملوكة من حكومة ألمانيا)	"إن الامتيازات القومية الأحادية مثل وظائف IANA التي ما زالت خاضعة لعقد تدبير الحكومة الأمريكية لا تتوافق مع ما هو مسالة متعددة الأطراف اليوم".

كانت العديد من الردود على عملية تشاور المفوضية الأوروبية لصالح نموذج أصحاب المصلحة المتعددة لحوكمة الإنترنت وأيدت بيان مونتيفيديو (راجع المربع النصي 3)، خاصة بمطالبتها بعولمة IANA. نوهت اللجنة بأنه، رغم أن العديد من الردود لصالح عولمة IANA، فإن أفكارهم تختلف حول كيفية استبدال العملية.

3) الدول في المراحل المبكرة من التبني

في الدول التي ما زالت الإنترنت بها بالمراحل المبكرة من التبني وحيث استثمار القطاع الخاص جديد، اتضح أنه من الصعب على أعضاء مجتمع الإنترنت المحليين وممثليهم الحكوميين الاستفادة والمشاركة بشكل كامل في عمليات أصحاب المصلحة المتعددة لـICANN وIETF وW3C وRIRs ومعايير أخرى ومنظمات وضع السياسات. بهذا، يعمل تعقيد العلاقات المتداخلة بين المؤسسات المرتبطة بشكل متحرر ضد مثل هؤلاء المتبنيين الجدد للإنترنت، الذين يتم عزلهم عندما لا تتوافق أولوياتهم السياسية مع مسألة السياسة الملحة في ذلك الوقت أياً كانت.
في تلك الدول، لا يمكن للمشاركين من القطاع الخاص والمجتمع المدني بعد لعب نفس الدور الذي سيلعبه أصحاب المصلحة هؤلاء في الدول التي تكون البنية التحتية وفلسفة تعدد أصحاب المصلحة أكثر تطوراً بها. يتم استبدال هذا النقص بالقدرات بمشاركة حكومية أكبر، ويتم توجيه الموارد المحدودة التي تمتلكها هذه الدول نحو الوظائف ذات الأساس الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، رغم توفر فرص بعثات لإضافة أعضاء من المجتمع التقني من الاقتصادات الناشئة وإشراكهم في أحداث IETF، فإن IETF لم تتواصل تاريخياً للعمل في الأسوائق الناشئة بشكل مباشر. تبين دراسة لخططها المستقبلية أن معظم اجتماعاتها المخطط لها ستقام في مواقع صناعية متقدمة. ننوه بأنه لدى APNIC برنامج تواصل نشط،[99] ومؤتمر الإنترنت الإقليمي لباسيفيك آسيا حول التقنيات التشغيلية (APRICOT) يشارك في برنامج تواصل فعال بشكل مشابه. يمكن رعاية هذه

[96] بيان مساعد وزير الخارجية ستريكلينغ حول بيان المفوضية الأوروبية بخصوص حوكمة الإنترنت، 12 فبراير 2014، المتوفر على http://goo.gl/OaeW4G
[97] نيلي كرويس، "حوكمة الإنترنت: أريد آرائكم!"، مدونة EC حول جدول الأعمال الرقمي، 9 أكتوبر 2013، المتوفرة على http://goo.gl/PnJwkd.
[98] "أوروبا والإنترنت في السياق العالمي" المفوضية الأوروبية، نوفمبر 2013، المتوفرة على http://ec.europa.eu/digital-agenda/en/content/europe-internet-global-context
[99] راجع APNIC، أنشطة المجتمع، المتوفرة على https://www.apnic.net/community/support

الأنشطة وتوسعتها أكثر مع المزيد من الموارد.[100] يلعب مدتر نطاقات المستوى الأعلى لرمز الدولة (ccTLDs)[101] وRIRs (AFRINIC، APNIC، ARIN، LACNIC وRIPE) كلها دوراً مهماً مع أصحاب المصلحة في مناطقهم.

إن عمل IETF وRIRs وآخرين يحرز تقدماً، ولكن ثمة تفسير آخر لنقص مشاركة الدول في حوكمة الإنترنت من الدول التي في المراحل المبكرة من تبني الإنترنت. في العديد من الحالات، ثمة العديد من العادات والتقاليد لكي يبرر الممثلين مشاركتهم وحضورهم تحت مظلة المنظمات التابعة للأمم المتحدة أكثر من هيئات القطاع الخاص التي تصنع معظم تجهيزات حوكمة الإنترنت التقنية. ITU هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وقد أنشأت "قسم بناء القدرات البشرية" تعقد باستمرار برامج تواصل للمشاركين من الاقتصادات النامية.[102] أدى هذا إلى الاستثمار في العديد من "مراكز التفوق" حيث تشارك ITU، إلى جانب العديد من المسؤولين الحكوميين الرسميين، في برنامج منتظم للتدريب والتواصل في المنطقة.[103] افتتحت ITU أولاً مراكز تفوق في داكار ونيروبي في عام 2007: حتى أن هذه المراكز أصبحت تحقق الإيرادات، مع ارتفاع الإيرادات من تدريبها إلى 2.7 مليون دولار في عام 2007.[104] بالإضافة إلى ذلك، تكمل ITU هذا مع العديد من "مراكز تدريب الإنترنت"، والتي تتضمن 7 أكاديميات في المنطقة العربية، و21 أكاديمية في باسيفيك آسيا، و17 أكاديمية في إفريقيا، و9 أكاديميات في أمريكا اللاتينية.[105] علاوة على ذلك، تقدم ITU منح سفر للحضور إلى جنيف أو السفر إلى الاجتماعات التي تُقام حول العالم، ووافقت مسبقاً على أهلية المشاركين من 64 دولة من البرنامج.[106] بالتالي، يتوفر قانون من التقدمة (وبالتأكيد، بنية فوقية من التعليم والشبكات) للخبراء في الاقتصادات النامية التي تستضيفها الأمم المتحدة.

بالتالي، من المفهوم أن المشاركين من الدول التي في المراحل المبكرة من تبني الإنترنت يأتون للمشاركة مع قابلية طبيعية للتفكير حول الإنترنت من ناحية المصطلحات المتمحورة حول الاتصالات وضمن سياق تعدد الأطراف الحكومية. هكذا يتم تدريب المسؤولين العامين عادةً وتعريفهم على سياسة التكنولوجيا، ويخدم هذا أيضاً كمسار حياة مهنية جذاب. لهذا السبب، فإن التعليم والتواصل والاستثمار من القطاع الخاص ومبادرات بناء القدرات هي أمور ضرورية لمواجهة عيوب مشاركة تلك الدول في نموذج أصحاب المصلحة المتعددة. لقد نجح قطاع الاتصالات نسبياً بتطوير صانعي السياسات عن طريق توفير التدريب في برامج متخصصة وكليات الاتصالات. غالباً ما تتحقق هذه البرامج عن طريق شراكات القطاعين العام والخاص. رغم أن بعض المبادرات قائمة حالياً عن طريق منظمات مثل مؤسسة ديبلو ومعهد الولايات المتحدة للتدريب عبى الاتصالات (USTTI) وISOC وICANN، فإن سعة التفكير هي أصغر من تلك التي تتمتع بها ITU والأفراد الذين يشاركون في هذا التدريب على مستوى مختلط نسبياً من التأثير المؤسسي في دولهم. قد يكون السبب وراء ذلك أن العديد منهم يشاركون ضمن سياق المصلحة الشخصية بدلاً من جزء من الإستراتيجية المؤسسية والحكومية. كما أن العديد من المبادرات الحالية تشمل السفر الدولي مما يحد أكثر من جانب بناء القدرات للتواصل: توفير المزيد من الأفراد للتعرض محلياً هو ما يمليه التواصل فعلياً. ترى اللجنة أن علاج عيوب التعليم والقدرات هدفاً مهماً لتحسين عمليات تعدد أصحاب المصلحة لحوكمة الإنترنت.

5. تخطيط النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت

بمعناها العام أكثر، تتميز حوكمة الإنترنت **بشبكة من العلاقات** بين المؤسسات التي تقوم بأدوار تؤثر على تشغيل واستخدام الإنترنت على نطاق جميع الطبقات التي تؤلف وظائفها. تعكس هذه العلاقات وتقر بالمسؤوليات والأدورات والتبعية بين المؤسسات والمنظمات المتنوعة. إن الثوب المطرز لهذه البيئة التعاونية والمرتبطة بشكل متحرر هو ما سمح للإنترنت بالارتقاء والتوسع ودعم مجموعات متنوعة من التطبيقات بشكل متزايد. أن ثمة تبعية تعاونية تشكل ميزة، ويظل احترامها

---

[100] راجع موقع APRICOT الإلكتروني، المتوفر على https://www.apricot.net/about.html

[101] أحد الأمثلة على التعاون بين ccTLDs وRIRs لمواجهة احتياجات معينة في الأسواق الناشئة هو AYITIC، وهومشروع لبناء القدرات تم تصميمه خصيصاً لتاهيتي. لقد تم تنفيذ برنامج التواصل من قبل ccTLD لهايتي وLACNIC والعديد من الجهات الراعية والمتبرعين. راجع Ayitic، المتوفرة على http://www.ayitic.net/en/about.html

[102] ITU، برنامج بناء القدرات البشرية، المتوفر على http://www.itu.int/ITU-D/hcb/

[103] ITU، معلومات حول إنشاء مراكز التفوق في إفريقيا، المتوفرة على http://www.itu.int/en/ITU-D/Capacity-Building/Pages/coe-afr.aspx

[104] نفس المصدر.

[105] ITU، مراكز تدريب الإنترنت، المتوفرة على http://www.itu.int/en/ITU-D/Capacity-Building/Pages/ITUInternetTrainingCentres(ITC).aspx

[106] "الدول المؤهلة للبعثات والرسوم المخفضة"، ITU، المتوفرة على http://www.itu.int/en/ITU-T/membership/Pages/fellowships-reduced-fees.aspx

وسيظل خاصية أساسية لحوكمة الإنترنت. يبين الشكل 5 هذا بطريقة فكرية. ينبغي ألا يفهم القراء من هذا الشكل أكثر من المعنى التمثيلي لثراء وتنوع هذه المؤسسات التي تتفاعل بشكل تعاوني. في عالم الإنترنت الحقيقي، بعض الراوبط في الشكل (أي العلاقات) هي موثقة وبعضها هو غير رسمي أكثر. ثمة العديد من المنظمات الأخرى في المساحة التي يمكن عرضها في الشكل.

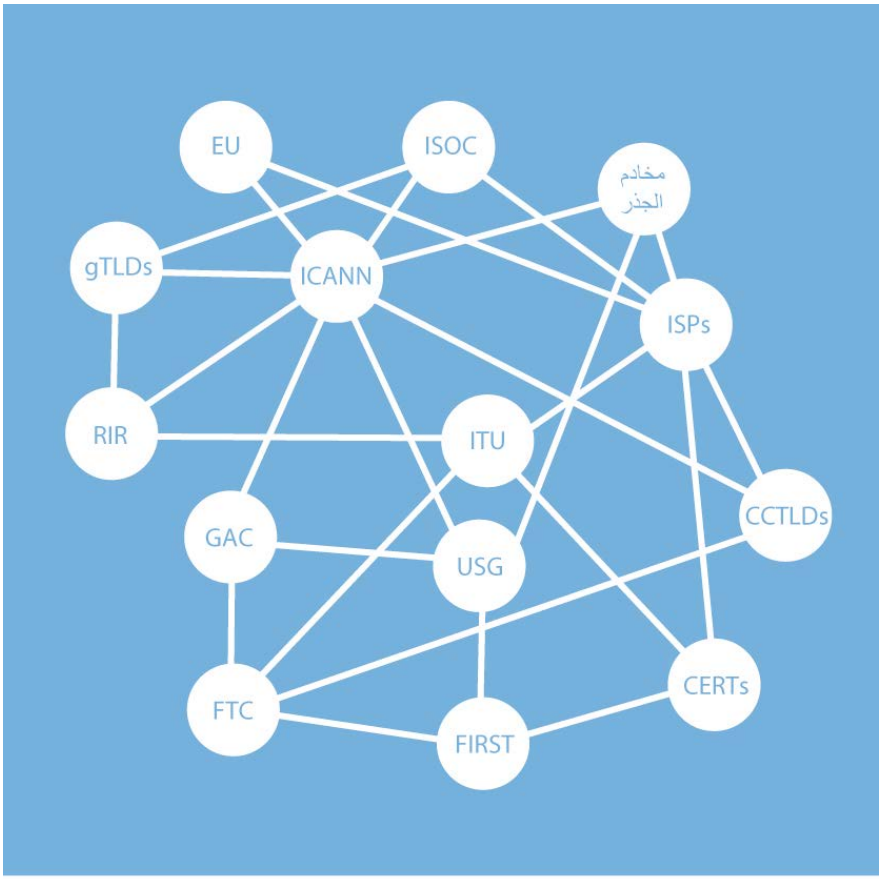

الشكل 5: شبكة العلاقات

كيف تساهم ICANN في هذه الشبكة؟ في الشكل 6، نبين طبيعة علاقاتها. ضمن ICANN نفسها، ثمة عناصر مترابطة عن كثب على شكل منظمات داعمة ولجان استشارية، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، التي تشارك في دور ICANN الإشرافي لإدارة معرفات الإنترنت ومقاييس البروتوكول. لتحقيق مسؤولياتها، تنسق ICANN عن كثب مع المنظمات الأخرى التي تتمتع بدور مباشر بإدارة هذه العناصر التقنية لهندسة الإنترنت. بشكل عام أكثر، تتمتع ICANN بعلاقات تشاركية مع العديد من المؤسسات الدولية أو العالمية ذات المصلحة في أية مسؤوليات للجوانب الأخرى من الحوكمة. علاوة على ذلك، كما هو مبين في موضع آخر من النص، تتميز هذه المنظمات وآليات حوكمة الإنترنت بالمد والجزر الخاص بها. بعض المشكلات التي تظهر، ثم تبرز، يتم حلها بشكل جزئي على الأقل، ثم تخبو إما بسبب ظهور حل لها أو بسبب بروز مشكلات جديدة. يتغير النظام التركيبي بشكل نشط مع مرور الوقت.

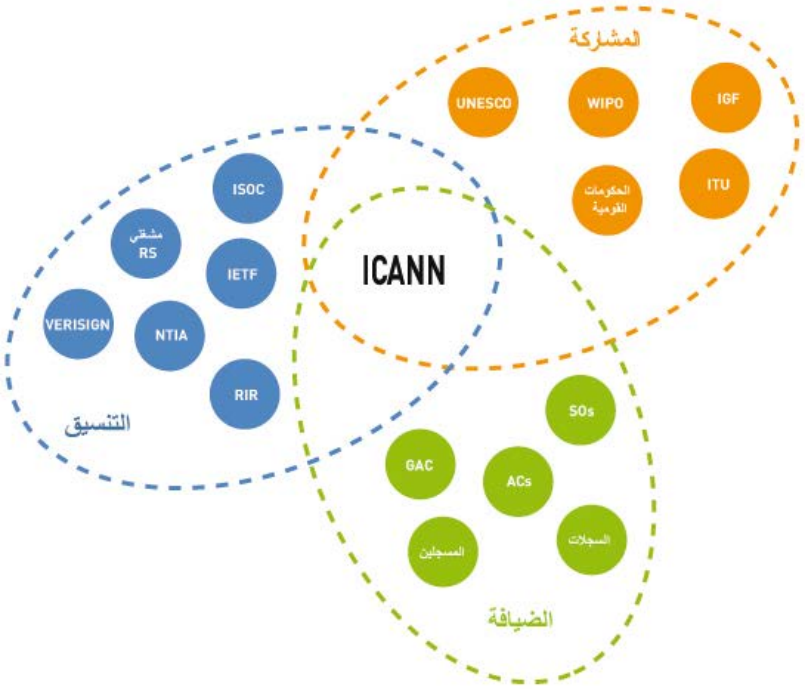

الشكل 6: توسعة شبكة علاقات ICANN

ب) تخطيط علاقات ICANN ضمن النموذج متعدد الطبقات

ما هو دور الأطراف المعنية في النظام التركيبي للإنترنت بالنموذج متعدد الطبقات؟ بموجب النظام التركيبي للإنترنت متعدد أصحاب المصلحة لحوكمة الإنترنت، لا تلعب مؤسسة واحدة أو صاحب مصلحة أو صاحب نفوذ دوراً فردياً في الحوكمة (ما عدا الاستثناء التاريخي لحكومة الولايات المتحدة). بل بالأحرى، يشارك كل صاحب مصلحة كممثل عن دائرته التابعة لها أو وفقاً لمسؤولياته المحددة، إما عن طريق صنع السياسات والمنتديات التنظيمية المحلية أو عن طريق المشاركة في هيئات ذات تركيز حكومي مثل ITU. وبالطبع، تحافظ الحكومة على دور مهم بشكل متميز في حوكمة الإنترنت، حيث أنها في النهاية تصدر القوانين للمصلحة العامة وتضع إلزامات وكالات تطبيق القانون والمنافسة ووكالات حماية المستهلكين وسلطات حماية البيانات ووكالات أخرى حكومية ومتعددة الحكومات. من المهم تذكر أن الحكومات تشارك أيضاً بالعديد من المنتديات الأخرى بالإضافة إلى ITU: على سبيل المثال، تتمتع بمكانة مميزة للتعبير عن آراءها في ICANN عن طريق GAC، وترعى بانتظام الحوارات حول مسائل السياسة الاقتصادية (وتشمل الخصوصية وسياسة المستهلك والضرائب) في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

في الشكل 7، نقدم توضيحاً حول مكان بعض هذه المنظمات في النموذج متعدد الطبقات للإنترنت. يرجى الملاحظة أن توضيحنا ليس نظرة شاملة، بل يهدف إلى تشخيص بعض المؤسسات، بالإضافة إلى بعض التفاعلات، ولكن ثمة ما هو أكثر كثيراً.[107] يركز هذا التوضيح بالذات على ICANN، رغم وجود توضيحات مشابهة للعديد من الأطراف المعنية المختلفة في النظام التركيبي.

[107] من الأمثلة على علاقات ICANN مع المنظمات الأخرى في النظام التركيبي: مراقبو GAC (UNESCO، OECD، WTO، ITU، وWIPO) ؛ IETF تعمل مع ICANN على خدمة سجل مقاييس البروتوكول لوظائف W3C، ITU، IANA، وIAB تقدم المشورة إلى مجلس إدارة ICANN عن طريق مجموعة المنسقين الفنيين (TLG)، WIPO هي مزود سياسة حل نزاعات أسماء نطاق موحدة (UDRP) لـUNESCO، gTLDs تعمل مع ICANN على IDNs (أسماء النطاقات الدولية) لبرنامج gTLD، ICANN تعتمد على ISO فيما يتعلق بتعيينات ccTLD، وICANN هي عضو في WEF. ليس لدى ICANN أية علاقة مميزة مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وWPEC وWBU وGNI وIEEE. يرجى الملاحظة أننا لا نمثل سوى المنظمات الحكومية التي تضم أكثر من حكومة واحدة، رغم أن ICANN تتمتع بعلاقات أيضاً مع وكالات فردية مثل NTIA أو شركات فردية مثل Verisign.

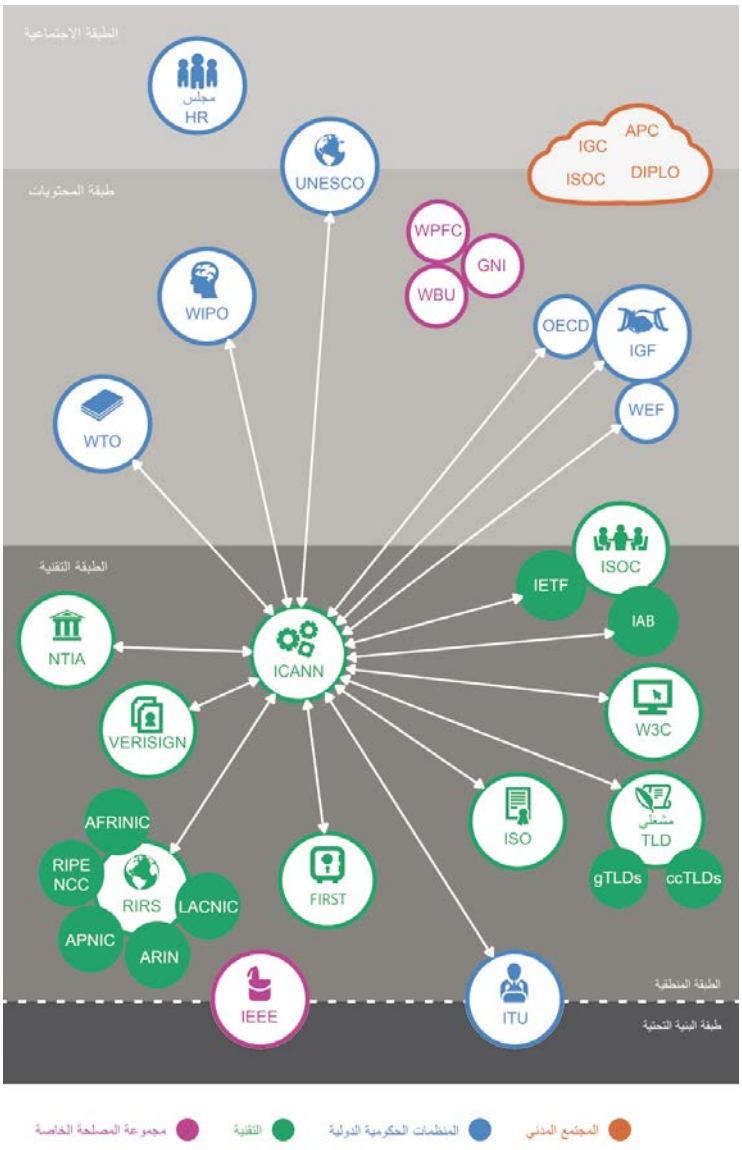

الشكل 7: النموذج متعدد الطبقات للإنترنت – المنظمات

ضمن هذا السياق، ظهرت هياكل وآليات حوكمة الإنترنت بشكل تقدمي ومعظمها بدافع الضرورة على أساس كل مسألة على حدا. وجدت اللجنة منطقاً في عبارة "الشكل يتبع الوظيفة" لأن العديد من المؤسسات المرتبطة بالإنترنت قد ظهرت بدافع الحاجة (راجع القسم 2). ARPANET، السلف السابق للإنترنت،[108] قامت برعاية إنشاء مجموعة عمل الشبكة (NWG) لتنسيق التطور المتوزع للبروتوكولات لتنفيذ واستخدام الشبكة. إن الأجواء التعاونية التاريخية وفعالية هذه المجموعة ساهمت بنجاح بعدها بتشكيل مجموعة عمل الشبكة الدولية (INWG) ومجلس هندسة الإنترنت (IAB) وIETF وقوة مهمات أبحاث الإنترنت (IRTF) وISOC وRIRs، بالإضافة إلى العديد من الهيئات المرتبطة بالإنترنت اليوم.

[108] برعاية وزارة الدفاع الأمريكية، بدأت وكالة المشاريع المتقدمة (DARPA) في عام 1968 تجربة للمشاركة بموارد الكمبيوتر.

من الجدير بالذكر أن علاقات الحوكمة تتنوع بشدة وبشكل واسع بحسب المسألة أو المشكلة التي يتعامل معها المرء. حددت مجموعة العمل حول حوكمة الإنترنت (WGIG) حوالي 40 مسألة متعلقة بحوكمة الإنترنت، وأعدت لورا ديناردیس مؤخراً قائمة بالعديد من مهمات التنسيق المعقدة في حوكمة الإنترنت.[109] للعديد من هذه المهمات، تلعب المنظمات المبينة في الشكل أدواراً مركزية وينبغي عليها التنسيق عن كثب، وبالنسبة لأخرى، فإنها بالكاد ترتبط بها أو لا ترتبط بها مطلقاً. على سبيل المثال، تلعب ICANN دوراً مركزياً في تنسيق DNS، ودورمهم في بعض جوانب الأمن الإلكتروني الذي يتعلق بـDNS ولكن لا تؤثر به بشكل مباشر، ودورها بسيط، إن وجد، في توفير الولوج المباشر إلى الإنترنت، وفقاً لالتزام ICANN المحدد بوضوح.

وبكل تأكيد، شهدت الإنترنت ظهور مجموعة ثابتة من التحديات، ولمواجهة هذه التحديات،[110] ارتقت المؤسسات والعلاقات الرسمية وغير الرسمية (وبعضها اختفى بالفعل).[111] تتوقع اللجنة استمرار هذه النزعة مع عولمة الإنترنت. التزاماً بهذا التقليد، تم إنشاء ICANN لتوفير موطن مكرس لوظيفة تنسيق نظام المعرفات الفريدة للإنترنت بعدما أصبحت الإنترنت نفسها مفتوحة للنشاط التجاري في أواسط التسعينات. ظهرت ICANN، إلى جانب العديد من المؤسسات الأخرى المرتبطة عن كثب بالإنترنت، من النقاشات متعددة المشاركين والمبادرات التي يدفعها نمو وتبني الإنترنت وتقنياتها، وعلى وجه الخصوص، استخدامها في القطاع الخاص ومن قبل الأفراد. أحدث وأقرب مثال للظهور المبني على الحاجة هو IGF، والذي تم إنشاؤه بسبب المداولات المطولة لـWSIS وWGIG، من أجل السماح باستمرارية الحوار متعدد المشاركين حول مسائل السياسة العامة المرتبطة بالإنترنت، وعلى وجه الخصوص استخدامها– وإساءة استخدامها.

إذا كان على المرء اختيار كلمة واحدة لوصف النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت، فإنها ستكون "التنوع". يشغل النظام أفراداً وتجمعات رسمية وغير رسمية صغيرة وكبيرة ومنظمات ومؤسسات من القطاع الخاص والأكاديمي والمجتمع المدني والحكومات، بالإضافة إلى المنظمات متعددة الحكومات وغير الحكومية حول العالم. كما هومبين في الشكل 8، تساعد هذه السلسلة من الأطراف المعنية والمؤسسات على إحداث التوتر-- وكذلك الفرص. تجد مثل هذه الأطراف المعنية بعض الخدمات من الاتصال مع الإنترنت العالمية وتنشيء أنشوطة تغذية راجعة إيجابية، وتأثير شبكة، لكي يتصل آخرون وينشروا تبنيها أكثر. في هذه الحالة، وكما أشار RFC 1958، "قابلية الاتصال هي مكافأتها الذاتية" وتدفع الطلب على تبني المعايير المفتوحة التي تشجع بشكل متزامن كلاً من التبادلية والتنافس.[112] هذا التنوع بالمصالح، والتي لا تتوافق جميعها معاً والتي قد تتغير على مدار الزمن- يمتلك احتياجات ورغبات متغيرة تؤدي إلى "التوتر والاحتكاك" العرضي المرتبط "بالابتكار غير المتسامح" الناجح. ينبغي على أي نوع من أنظمة حوكمة الإنترنت المستديمة أن يأخذ بعين الاعتبار تنوع هذه الهيئات في النظام التركيبي والمصالح التي تحفز أفعالها.

قد يكون للأطراف المعنية في النظام التركيبي للإنترنت مصالح وسلطات متضاربة أيضاً، كما هو الحال في أي نظام تركيبي معقد. التدفق السريع والحركة السريعة للتكنولوجيا والسياسات قد تؤدي إلى احتكاك ديناميكي بين الأطراف المعنية ناتج عن التضارب الفعلي أو المتصور. قد يكون أيضاً ثمة توترات ساكنة بين الأطراف المعنية إذا لم يتم إيجاد حل واضح لمشكلاتهم أو تظهر باتجاهات متعاكسة تماماً. هذا التوتر والاحتكاك هو أمر جيد، من ناحية أنه يساعد على دفع الحاجة إلى مزيد من الابتكار. ينبغي على نظام الحوكمة الناجح عدم السعي إلى التخلص من هذه "الخلافات"[113]، بل بدلاً من ذلك، تلطيفها بشكل مثمر للمساعدة على تحديد المشكلات، ثم كخطوة تالية ثابتة، المساعدة على تخفيف المشكلة إلى قطع قابلة للعمل عليها وحلها. بعبارة أخرى: الهندسة الجيدة.

---

[109] لورا ديناردیس، "الحرب العالمية لحوكمة الإنترنت" مطبعة جامعة يال، عام 2014، على 45.

[110] راجع آندرو ل. راسيل، "الإجماع التقريبي والرمز الناجح وحرب معايير OSI- الإنترنت"، حوليات IEEE لتاريخ الاحتساب، 2006، المتوفرة على http://doi.ieeecomputersociety.org/10.1109/MAHC.2006.42، وآندرو ل. راسيل، "OSI: الإنترنت التي لم تكن"، طيف IEEE، 30 يوليو 2013)، المتوفرة على http://spectrum.ieee.org/computing/networks/osi-the-internet-that-wasnt

[111] على سبيل المثال، كان تبادل الإنترنت التجارية (CIX) محور عالم الإنترنت التجاري في عام 1995، ولكنه انتهى في عام 2001. واستقالت شبكة العلوم القومية (NSFNET) في عام 1995. وتم إنهاء ARPANET في عام 1990. ومجلس التحكم بتهيئة الإنترنت (ICCB) أصبح مجلس أنشطة الإنترنت، ثم أصبح مجلس هندسة الإنترنت (IAB). وانتهت صلاحية معظم شبكات المستوى الوسيط التابعة لرعاية NSF أو اكتسبها مزودي خدمة الإنترنت الأكبر.

[112] بريان كاربنتر، "المبادىء الهندسية للإنترنت" IETF RFC 1958، يونيو 1996، المتوفرة على http://www.ietf.org/rfc/rfc1958.txt

[113] ديفيد د. كلارك وآخرين، "الخلافات في المساحة الإلكترونية: تعريف إنترنت الغد" معاملات IEEE/ACM حول الشبكات، العدد 13، رقم 3، يونيو 2005، المتوفرة على 2005، http://goo.gl/mXv51.

يمكن للمنتدى ذو الأداء الجيد الجمع بين الأطراف المعنية ذوي المصالح المختلفة، والترويج للنقاش بينها، ثم تخفيف الآثار السلبية التي تنشأ عن الصراعات. وجدت اللجنة أنه من المفيد تصور بعض التوترات بين الأطراف المعنية برسم مثلث الشكل مبين في الشكل 8 أدناه.

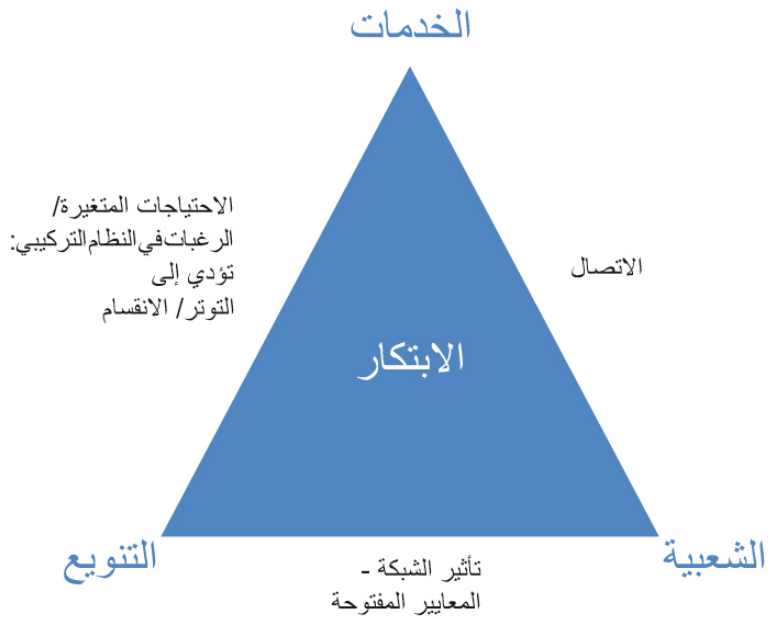

الشكل 8: عوامل التوتر بين جميع المشاركين في النظام التركيبي

بالتالي، فإن أحد الجوانب المهمة للنظام التركيبي لحوكمة الإنترنت هو طريقة توزيع السلطة والمسؤولية عن حوكمة الإنترنت بين الأطراف المعنية والهياكل المتنوعة، وفهمها ضمن شبكة مصالحها المعقدة. إن توزيع المسؤولية بين المؤسسات المتنوعة في النظام التركيبي يخلق مرونة لحوكمة الإنترنت بنفس الشكل الذي تتمتع به الإنترنت نفسها بالمرونة بسبب هندستها المتوزعة. إن الملاحة في النظام التركيبي هي أمر صعب، ولهذه الأسباب، ينبغي على الأطراف المعنية به الالتزام بحس قوي بالقيادة المبنية على المبدأ. سنناقش بعض هذه المبادىء المقترحة في القسم التالي.

6. مبادىء ICANN في هذا النظام التركيبي

ليس ثمة، وربما ينبغي ألا يكون ثمة "لحظة دستورية" واحدة للإنترنت، أو لـ ICANN. في الملحق ب أدناه، نحدد بعض الجهود التي تم بذلها في السنوات الـ 15 الأخيرة، بما في ذلك بعض المبادىء التي تم اقتراحها ضمن سياق لجان إستراتيجية ICANN الحالية. بدأت اللجنة بتحديد مبادىء توجيه ICANN بارتقائها ضمن النظام التركيبي للإنترنت كإحدى أهم المهمات التي نتولاها. لتحقيق هذا الهدف، حللت اللجنة بشكل معمق العدد والتنوع الهائلين لمجموعات المبادىء المقترحة على مدار السنوات الأخيرة لـ ICANN، لحوكمة الإنترنت ككل، وللمجموعات الفرعية لها مثل حريات الإنترنت أو حقوق الإنسان. كما راجعنا بشكل شامل المبادىء والقيم الراسخة في بيانات ICANN الراسخة ولوائحها الداخلية.

من هذه الدراسة، حددنا مجموعة من المبادىء المقترحة التي ستنطبق بشكل عام على منظمات وآليات حوكمة الإنترنت، والشكل الذي ستنطبق به بشكل خاص على ICANN.

في الفقرات التالية، سنبين ونصف هذه المبادىء. في بعض الحالات، حيث ثمة المزيد من التمييز المهم لتطبيق مبدأ معين على ICANN، سيتم توضيح ذلك بشكل صريح. تقترح اللجنة مجموعة من المبادىء ضمن سياق "الكلمات الخمسة". وهي كما يلي: (أ) التبادلية، (ب) الاحترام، (ج) الصلابة، (د) العقلانية، و(هـ) الواقعية. وكلٍ منها مبين أدناه.

أ) التبادلية: عدم الإيذاء أو التهديد بالإيذاء

تتميز الإنترنت وآليات حوكمتها بأنها ليست نموذج هرمي من الأعلى إلى الأسفل، بل بالأحرى، فإنها شبكة من العلاقات المعقدة بين أصحاب المصلحة المتنوعين. إن النظام التركيبي بحالة ثابتة من التدفق، وينبغي على الأطراف المعنية به دائماً تذكر الهدف من التعزيز الثابت لأمن واستقرار ومرونة الإنترنت. وينبغي أن تفعل ذلك عن طريق توقع التبادلية من الأطراف المعنية الأخرى. في الشكل 5، نقدم نظرة حول "شبكة العلاقات" القائمة في النظام التركيبي للإنترنت. هذا الشكل هو لأغراض التوضيح فقط، ولا يتضمن جميع الأطراف المعنية في النظام التركيبي للإنترنت. ولكن ينبغي أن تركز جميع المنظمات المعنية بحوكمة الإنترنت على هدف تحسين أمن واستقرار ومرونة الإنترنت عن طريق الإجراءات الوقائية والحكيمة، وبرد فعل عكسي عن طريق تجنب الحذف المضر. قد يتعلق هذا بمناهجها بأشكال مختلفة، ولكن مبدأ **التبادلية** سيساعد على ضمان تصرف المعنيين واتخاذ إجراءات مع بعضهم البعض بنفس الشكل الذي يتوقعون أن تتم معاملتهم هم أنفسهم به في النظام التركيبي.[114]

ب) الاحترام: احترام حرية الخيار والتنوع

كماوصفنا أعلاه، تتطلب شبكة العلاقات المعقدة للنظام التركيبي من جميع الأطراف المعنية العمل مع بعضها البعض باحترام. كما وصف ديفيد كلارك بقوله الشهير في عام 1992، "إننا نرفض الملوك والرؤساء والتصويت". إن غياب الهرميات والألقاب الرسمية يدل على الحاجة الماسة إلى التضمين والتعاون والتنسيق.

التضمين. يجب أن تكون جميع المنظمات في حوكمة الإنترنت متضمنة، إلى الدرجة الممكنة، وبشكل لا يتضارب مع مهمتها. التضمين هو القدرة على الإشراك في عملية وضع السياسة (PDP) المشاركين المتأثرين من جميع المناطق الجغرافية والمهن ومجالات التجارة والصناعة والأعمار والجنسين والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة[115] وما إلى ذلك. يجب إدارة التضمين والتنوع بصراحة وشفافية، وتجنب الادعاءات والخداع المتعمد وتقديم مزاعم زائفة.[116]

التنسيق والتعاون. ينبغي أن تتصرف المنظمات المشمولة في حوكمة الإنترنت بنية التنسيق بكل يتخطى الرغبة بالتنافس فيما بينها. داخلياً، ينبغي أن تحفز التنسيق والتعاون مع الترويج لبيئة تشجع التنافس بين الأفكار والتكنولوجيا وحالات الأعمال بحيث يكون البقاء للأقوى. يجب منح الأطراف المعنية ميدان متساوٍ من التنافس والتنسيق من أجل الحفاظ على سلامة النظام التركيبي واتساع السوق الإجمالي. ثمة حدود صلبة للتنسيق في هذه الحالة لتجنب الاحتكار والتضارب والممارسات الأخرى المانعة للتنافسية.

بالنسبة إلى ICANN، إننا نؤمن أن هذا يعني وضع حوافز للتنسيق على نطاق جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الداعمة والمجالس الاستشارية ومجلس الإدارة وطاقم العمل. يجب ألا تكون توسعة مشاركة مجموعة على حساب إنقاص مشاركة مجموعة أخرى.

ج) الصلابة: الإرسال بشكل محافظ والقبول بشكل متحرر.

إن الإنترنت وآليات حوكمتها هي بالغة التعقيد. حيثما أمكن، ينبغي على ICANN الاستعارة من المبادىء التي نجحت في IETF ضمن هذا السياق وتبنيها. على وجه الخصوص، يقترح "مبدأ بوستيل" أنه ينبغي على الأطراف المعنية بالنظام التركيبي "أن تكون بنّاءة فيما ترسله، ومتحررة فيما تقبله".[117] ضمن سياق IETF، أصبح هذا معروفاً "بمبدأ الصلابة"[118].

---

[114] راجع طلب التعليقات حول وظائف هيئة أرقام الإنترنت المُخصصة (IANA)، إدارة الاتصالات والمعلومات، القائمة رقم 110207099-1099-01، المتوفر على http://goo.gl/dGbByp. يصف RFC المسؤولية المشتركة كمايلي: "نظراً لأهمية الإنترنت كوسيط عالمي يدعم الابتكار والنمو الاقتصادي، فإن مواصلة الحفاظ على أمن واستقرار DNS الإنترنت يظل أهم أولويات NTIA. ثمة مسؤولية مشتركة بين جميع المعنيين في مجتمع الإنترنت".

[115] مضافة بحسب تقرير المفوضية الأوروبية (الفقرة 6): "في هذا السياق، يجب أخذ احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة بعين الاعتبار أيضاً"، المتوفرة على http://ec.europa.eu/information_society/newsroom/cf/dae/document.cfm?doc_id=4453.

[116] أحد الأمثلة السائدة في العديد من المجالات هو مفهوم "الدعاية الشعبية الزائفة". وهي ممارسة توظيف مجموعة طرف ثالث للدفاع عن مسألة، وإعطاء انطبع زائف بأن هذه الجهود هي مبادرة شعبية من الأسفل إلى الأعلى.

[117] اقترح هذا المفهوم ريادي الإنترنت جون بوستيل، وأصبح يشار إليه باسم "مبدأ بوستيل" أو "قانون بوستيل" أو مبدأ الصلابة". راجع §2،

بهذه المنهجية، يتم تناول التفاعلات بين المستخدمين والجوانب المختلفة من المجتمع التقني والمسائل ضمنه. تفهم اللجنة أن الصلابة هي قدرة النظام على مواصلة العمل تحت مجموعةواسعة من المتباينات للظروف السائدة، وتوصي باختبار هذا التعريف لجميع منظمات وآليات حوكمة الإنترنت.

إننا نجد أن ICANN قد استطاعت الارتقاء بشكل مستمر في وجه متباينات كبيرة في عدد المشاركين ومستويات تبادلات أصحاب المصلحة (بما في ذلك الحكومات) والجاهزية للنزاعات والتشريع والنمو بعدد سجلات TLD وإعادة التفويض والعديد من المتباينات الخارجية الأخرى. توصي اللجنة بأن يتم التخطيط للمتباينات المستقبلية للنجاح في هذا الاختبار الصعب وأن تفضل ICANN المشاركة مع الآخرين بشكل يؤدي إلى زيادة الصلابة.

كما أوضحنا أعلاه، لقد صمد مبدأ الصلابة كما وصفه جون بوستيل في عام 1981 بوجه اختبار الزمن على الرغم من الانتقادات الصحيحة لتحديداته.[119] ينبغي على ICANN الحفاظ على معايير عالية مع التسامح قدر الإمكان بفشل الآخرين بفعل الشيء نفسه. مع السعي نحو التكرار والتحقق والتبسيط، يمكن أن تعتنق أعمال صنع سياسات ICANN مبدأ الصلابة وتجنب الإلزامات من الأعلى إلى الأسفل. يمكن النظر إلى عناصر مبدأ الصلابة أيضاً من خلال عدسة العقلانية التقنية، وقابلية ارتقاء مفهوم "الربط المتحرر" والبساطة والقياس، وسنتحدث عن كلٍ منها بشكل موجز أدناه.

العقلانية التقنية. يجب تعميق جذور جميع جوانب حوكمة الإنترنت بشكل راسخ في العقلانية التقنية للإنترنت، من معايير ومبادىء تصميمها الجوهري، حتى ارتقائها، وإلى الجوانب التشغيلية من قابلية القياس والفعالية وSSR (الأمن والاستقرار والمرونة). إن الإنترنت هي وسط من صنع الإنسان بالكامل لا يمكن اعتبار خصائصها أموراً مسلم بها ببساطة. إن الإشراف عليها وحوكمتها يحدد ارتقاءها، وبالتالي، فإنها شكل من الهندسة يجب رعايته بنفس الحرص، وإخضاعه لبعض القيود، وإدارته وفقاً لنفس المبادىء مثل أي مشروع هندسة إنترنت آخر.

الربط الحر. إن مصطلح "الربط الحر" يعني أن التفاعلات بين مكونات النظام التركيبي للحوكمة الإنترنت هي مبنية على معرفة المعلومات ذات الصلة المنبثقة من المكونات المختلفة، بالإضافة إلى التنبؤ بتأثيراتها، ولكن ليس بتنسيق ملزم بصرامة إلا عندما وحيثما يكون هذا أمراً لا يمكن الاستغناء عنه. عن طريق ربط العلاقات بشكل متحرر، ستصبح الصلابة أمراً مرجحاً أكثر لأن الأطراف المعنية ليست ملزمة بأية قيود اصطناعية. يعتنق الربط المتحرر التعقيد ويوفر أدوات أفضل للرد على التعقيد وتبني التغييرات أكثر من التركيب المثقل وغير المرن والملزم بصرامة. ينبغي على منظمات وآليات حوكمة الإنترنت استخدام هذا المبدأ للمرونة والقوة. سنوضح بعض أمثلة الربط المتحرر في الشكل 7، مما يبين علاقات ICANN مع العديد من الأطراف المعنية في النظام التركيبي. يرجى الملاحظة أن العديد من هذه العلاقات ليست مبنية على أية واجبات تعاقدية ثابتة، بل بالأحرى مبنية على مذكرة تفاهم وممارسة تعاونية.

قابلية الارتقاء وتفوق الأعمال. يجب تحضير جميع آليات حوكمة الإنترنت لارتقاء الإنترنت الذاتي، وارتقاء موضوع إجراءاتها وقدرات الآلية والمنظمات المتوافقة على التكيف والارتقاء بالشكل المناسب. قد يعني هذا أنه ينبغي أن تكون ICANN مستعدة لإمكانية أن يصبح نموذج أعمالها ووظيفتها غير ضروري في مرحلة ما من المستقبل. إن الارتقاء ليس مرادفاً لتوسعة المهمة، بل بالأحرى، ينبغي النظر إليه ضمن سياق الجهود المنظمة لوضع ثقافة من تفوق الأعمال التشغيلية والتنظيمية التي تسمح لـ ICANN والدوائر المرتبطة بها بالتكيف على الظروف المتغيرة والمتطلبات في النظام التركيبي للإنترنت.[120] ينبغي أن يكون هذا التركيز على الاستقرار طويل الأمد والمسؤولية عن وظائف IANA المبنية على معيار "تفوق الأعمال" الناجح والراسخ. ينبغي أن تكون ICANN مستعدة لإمكانية أن تتعرض هي نفسها--- بالإضافة إلى منظمات أخرى في النظام التركيبي--- للانقسام إلى أجزاء مكونات وينتج عنها منظمات جديدة، أو في الاتجاه المعاكس، قد تندمج كلياً

بول هوفمان "تعاليم IETF: "دليل المبتدئين حول قوة مهمات هندسة الإنترنت"2 ،IETF نوفمبر 2012 المتوفر على http://www.ietf.org/tao.html [المشار إليه في هذه الوثيقة باسم: تعاليم IETF].

[118] "مبادىء الصلابة" ويكيبيديا، 8 نوفمبر 2013، المتوفرة على http://en.wikipedia.org/wiki/Robustness_principle.

[119] يرجى التنويه أن مبدأ بوستيل ليس مثالياً لجميع الاستخدامات، وكما أشار ستيف كروكير، فإنه ليس مبدأ جيداً للعديد من المواضيع المرتبطة بالأمن. ولكن تعتقد اللجنة أنه مبدأ صالح ضمن سياق المشاركة البشرية ضمن النظام التركيبي. للحصول على وجهة نظر أخرى، راجع إيريك آلمان، "إعادة النظر بمبدأ الصلابة"، 22 ،ACM Queue يونيو 2011، المتوفر على http://queue.acm.org/detail.cfm?id=1999945

[120] ثمة العديد من الوسائل لتحقيق هدف تفوق الأعمال، عن طريق تطبيق الممارسات المثلى المتنوعة التي ينبغي استكشافها. راجع "تفوق الأعمال"، ويكيبيديا، 16 يناير 2014، المتوفر على http://en.wikipedia.org/wiki/Business_excellence

أو جزئياً، أو تتفسخ وتتلاشى. بشكل ما، قد تكون جوانب معينة من ICANN بمرحلة "تجريبية" دائمة وليست ناضجة بالكامل، مما يعكس طبيعة الإنترنت نفسها.[121]

البساطة. تتعلق حوكمة الإنترنت بحوكمة نظام معقد، وبالتالي، فإنها ملزمة بأن تكون معقدة بحد ذاتها. ينشأ المزيد من التعقيد عن جوانب المشكلة المتعددة التي تتألف منها والمستقر المتفاعل والمتعدد المتوافق للحوكمة. إلى أقصى درجة ممكنة، ينبغي أن تسعى آليات حوكمة الإنترنت إلى الحد الأدنى من إضافة التعقيد إلى هذا النظام. رغم ذلك، ينبغي ألا ترضى ICANN بالتعقيد، وينبغي أن تقوم باستمرار وبشكل وقائي بتكرار وتحقق وتبسيط عملياتها--- وعلى وجه الخصوص، كآلية لتشجيع مشاركة الآخرين غير المشمولين في النظام التركيبي. يجب عدم اعتبار شيء على أنه مقدس، وينبغي على المنظمة السعي لتكرار والتحقق من ارتقائها. بينما يصبح النظام أكثر تعقيداً، ينبغي على المنظمة البحث باستمرار عن حلول أبسط ما دامت تلتزم بجميع المبادىء الأخرى. ينبغي أن تسعى ICANN باستمرار لإزالة الحواجز الاصطناعية أمام مشاركة وإشراك المجتمع. ينبغي أن تتضمن بعض الإجراءات الرئيسية في هذا الخصوص العمل نحو الحد من عدد المختصرات الكثيرة التي تمثل وظائف متنوعة، وجعل تاريخ ICANN (والـ 40 ألف وثيقة التي تحت وصايتها) قابلة للبحث والاطلاع خارجياً بشكل أسهل.

القياس. إن قابلية قياس الإنترنت المثيرة للإعجاب هي مبنية وتنعكس في قابلية قياس العديد من مكوناتها، ويجب الحفاظ عليها وتعزيزها. يجب تحديد عوامل قياس كل جانب من حوكمة الإنترنت مسبقاً إلى أقصى درجة ممكنة. ومن بينها، ثمة عدد من النقاط المتصلة المتأثرة.[122] يجب تحديد الآليلات البديلة لاستبدال الخطط الأصلية مسبقاً، مع جميع خصائص حوكمة الإنترنت الجيدة (مثلاً، ارتقاء المعالجة اليدوية إلى الآلية). ينبغي على ICANN مراقبة وتعديل إجراءاتها الداخلية وهياكلها للقياس فيما يتعلق بعوامل القياس مثل عدد gTLDs الجديدة المحددة في الجذر، وعدد النزاعات التي تتضمن القضايا القانونية، وحالات عدم الالتزام، وإعادة تنظيم الدوائر (لكلٍ من التفكك وإعادة التجميع)، والهجمات على DNS التي يمكن أن تساهم ICANN بالرد عليها، وحجم الطاقم، وعدد المكاتب وما إلى ذلك. ينبغي أن يتم القياس على نطاق أصحاب المصلحة والحدود الجغرافية والقيم الثقافية.

د) العقلانية: تجنب القرارات المتقلبة أو الاعتباطية

يعتمد إرث أي نظام حوكمة على الثقة بأن المشاركين يقيمون العملية والقرارات والنتائج. سيكون من النادر التوصل إلى دعم بالإجماع لأي إجراء، والعلامة المميزة للنظام الموثوق به هو أن يكون نظام يمكن به للأشخاص المنطقيين امتلاك آراء مختلفة. من أجل أن يسود المنطق، تعتقد اللجنة أنه ينبغي على أصحاب المصلحة الإيمان بشفافية ومساءلة ولامركزية وإنصاف ICANN. وكلٍ منها مبين أدناه.

الشفافية. تطالب حوكمة الإنترنت بالشفافية من أجل المبدأ نفسه، كمبدأ عالمي، ومن أجل الوظائف التي يخدمها، مثل تقييم الالتزام مع المبادىء الأخرى وللتكافؤ مع الشفافية التي عرضتها الإنترنت للخطر في أماكن أخرى. ينبغي أن تلتزم جميع منظمات وآليات حوكمة الإنترنت بهذا المبدأ. يجب أن تستمر ICANN بالارتقاء وتبني آليات الشفافية والمطالبة بزيادة الشفافية من الأفراد والمنظمات التي تشكل قراراتها. قد تتواجه الشفافية مع الفعالية في بعض الأحيان لأنه غالباً ما يتم تفسير الشفافية للمطالبة بوثائق شاملة قبل الحدث وبعده. إن التوازن الذي لا يضحي بالفعالية هو هدف متغير بشكل ديناميكي ينبغي السعي إلى تحقيقه.

المساءلة. يجب أن تكون جميع المنظمات والآليات المشمولة بحوكمة الإنترنت مسؤولة أمام أصحاب المصلحة على أساس منتظم. إن تنوع مساحات المشكلات وآليات حوكمة الإنترنت تقضي بضرورة تنوع واسع من آليات المساءلة. يجب أن تكون آليات المساءلة قوية بما يكفي لتتمكن من إلزام التغيير في المنظمة. تشير المساءلة، إلى جانب أمور أخرى، بالقدرة على شرح المنطق وراء القرارات، وخاصة للأطراف المتأثرة. رغم أننا ننوه بأن المساءلة لا تعني أن ثمة مستويات متعددة من

[121] تيم أوريلي، "ما هو ويب 2.0" O'Reilly.com، 30 سبتمبر 2005، المتوفر على http://goo.gl/ognr. يصف المؤلف المرحلة التجريبية الدائمة كمايلي: لقد تغيرت "القول المأثور مفتوح المصدر"، "الإصدار المبكر والإصدار المستمر" إلى شكل متطرف أكثر، "المرحلة التجريبية الدائمة" حيث يتم تطوير المنتج في العلن، مع مميزات جديدة تتفجر بشكل شهري أو أسبوعي أو حتى يومي".

[122] تتضمن الامثلة المستخدمين الفرديين والكمبيوترات والأجهزة و"الأشياء" (مثل "إنترنت الأشياء") والأطراف المتنافسة والحزم العريضة والطبقات وما إلى ذلك.

الإجراءات إلى درجة أن يمتلك كل قرارات طبقات تلو الطبقات من الاستئناف. ولكنها تعني بأنه ينبغي أن يكون ثمة مسار واضح من الإجراءات لأية مجموعة ضمن ICANN تصدر قراراً. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحقيق هدف الشفافية، ينبغي الإبلاغ عن القرارات التي تتم إعادة النظر بها أو استئنافها أو المماطلة بها عن طريق مجموعة عامة من المقاييس.

وبالطبع، يجب فهم المساءلة والشفافية على أنها طريق من اتجاهين، وبالتالي تطبيق المساءلة والشفافية على الأطراف التي تطالب بها. بشكل مساوٍ، يجب أن تكون القدرة على التأثير بالسياسات في منظمة أو آلية حوكمة الإنترنت متناسبة إما مع صلابة المبادىء المتبناة أو التزام الأطراف بمحصلة التغيير. سيعزز هذا ويعبر بالإجراء عن مبدأ التبادلية الموصى به أعلاه.

اللامركزية. يجب اتخاذ جميع قرارات حوكمة الإنترنت في الموضع المناسب: موضع حيث يتقارب أصحاب المصلحة المعنيين على أساس متساوٍ، وموضع متصل بالمشكلة التي يجب أن يحلها القرار، وموضع مستديم، ويمكن أن يُحدث أكبر تأثير ممكن. لهذه الغاية، فإن اللامركزية هي مبدأ حيث ينبغي التعامل مع المسائل من أصغر أو أدنى أو أقل سلطة مركزية قادرة على مواجهة المسألة بفعالية. في حوكمة الإنترنت، ترتبط اللامركزية عن كثب مع الهندسة متعددة الطبقات للإنترنت التي تمت مناقشتها أعلاه بالفعل. بقدر الإمكان، يجب أن تكون القرارات مقصورة على طبقة واحدة، أو أقل طبقات متجاورة ممكنة. تتعلق قرارات ICANN بالتنسيق المركزي لـ DNS ونظام تخصيص عناوين بروتوكول الإنترنت، ومخزون مقاييس بروتوكول IETF. لأغراض اللامركزية، فإن "السياسة" في ICANN تعني التخلص أو الحد من الاعتباطية المحتملة (أو تصورها) أو الكتمان لأن عملها يرتبط مع DNS. ينبغي تطبيق الحوكمة والتنفيذ بأقرب ما يمكن إلى الطبقة (الطبقات) التي تنشأ بها مشكلات تتطلب الحوكمة. في حالة المشكلات التي تتمحور حول المستخدم على وجه الخصوص، ينبغي تناول الحلو بأقرب ما يمكن من المستخدم.

الإنصاف. ينبغي أن تعمل المنظمات المشمولة بحوكمة الإنترنت وتتصرف بإنصاف لجميع الأطراف التي تشارك باتخاذها للقرارات وتشغيلها، بالإضافة إلى المنظمات الأخرى النظيرة. إلى أقصى درجة ممكنة، يجب أن تعمل بتبادلية، ينبغي أن يحق للمنظمة التي تدعو أخرى إلى عملياتها أو المفتوحة أمام مشاركتها على أساس متكافىء مع المشاركين الآخرين المعاملة بالمثل من قبل المنظمات الأخرى. من جهة أخرى، ينبغي عدم مكافأة الرفض المتكرر للتعاون وعدم تحقيق الإنصاف وانعدام التبادلية. ينبغي أن تعمل ICANN بإنصاف-- كما هو محدد في القسم 2.8 من لوائحها الداخلية،[123] "اتخاذ القرارات عن طريق تطبيق سياسات موثقة بحيادية وموضوعية، باستقامة وإنصاف"،-- والسعي للتعاون والانفتاح في مجالات إشراف حوكمة الإنترنت الأخرى. إذا تم رفض هذا التعاون، ينبغي أن يكون لـ ICANN الحق بتعديل شروط علاقتها مع مثل تلك الأطراف.

هـ) الواقعية: الاختبار العملي المستمر للنظريات

لقد تم تطوير حوكمة الإنترنت عن طريق منهج تجريبي (أي التقنيات المبنية على التجرب لحل المشكلات والتعلم والاكتشاف)، وينبغي أن تستمر بالارتقاء بهذا الشكل في المستقبل. يثبت التاريخ أنه ليس ثمة وسيلة واضحة لوضع آلية واحدة بمقاس واحد يناسب الجميع لأية صناعة، وحوكمة الإنترنت ليست استثناءً. حتى لو كان من الممكن وضع آلية حوكمة إنترنت واحدة، فليس من الواضح ما إذا كان فعل ذلك ضرورياً. إن الطبيعة المتوزعة لتنفيذ الإنترنت والاتصالات بين العديد من الهيئات يساهم بإثبات تشغيل الإنترنت لجدوى النموذج التعاوني المرن، حتى مع معرفة أنه سيتم ارتكاب أخطاء. هذه هي طبيعة النظام "التجريبي" دائم الارتقاء والتحسن و"الرمز الناجح". هذا يعني أنه لا ينبغي بالضرورة أن ينتج عن الحوكمة العالمية ومتعددة أصحاب المصلحة دور أو قرار في كل مرة، ما دام ثمة عملية تجريبية واضحة للتوصل إلى استنتاج. قد يحتاج تحديد بعض المواضيع بعض الوقت، أو يتم الاتفاق على نطاق واسع بأن الحاجة إلى التحديد هي ضرورية، ولكنها ثانوية. يجب اتخاذ قرارات حوكمة ICANN الداخلية وفقاً لإجراءات موثقة، ويتضمن هذا التغييرات على الإجراءات المذكورة.

[123] "اتخاذ القرارات عن طريق تطبيق سياسات موثقة بحيادية وموضوعية، باستقامة وإنصاف". راجع المادة 1، القسم 2.8، اللوائح الداخلية لهيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة، المتوفرة على http://www.icann.org/en/about/governance/bylaws

الشكل يتبع الوظيفة. يجب توجيه مؤسسات وآليات حوكمة الإنترنت لتسهيل تشغيل وتطوير الإنترنت بصفتها "شبكة شبكات" متداخلة بناءً على بروتوكول IP أو الخليفة النهائي له، "بناءً على المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة"، بحسب جدول أعمال تونس.[124] ينبغي على الهيكل التنظيمي وآليات اتخاذ الإجراءات وتشكيل القرارات واتخاذها ومراجعتها وإعادة توجيهها أن تتبع وظيفة الآلية أو المنظمة. لقد تم تشكيل ICANN لمهمتها، وفي تجمع المنظمات المرتبطة بحوكمة الإنترنت، تشكلت لتتبع الوظيفة. يجب أن تتبع التغييرات التالية المبدأ.

الفعالية. يجب أن تكون منظمات وآليات حوكمة الإنترنت فعالة بتحقيق مهمتها المعلن عنها. وينبغي أن تكون قادرة على التوصل إلى قرارات وتفعيلها بفعالية، مع إشراف كافٍ بحي يتم تجنب التأثيرات الجانبية التي يمكن تنبؤها بها نفسها أو بغيرها والقدرة على عكس القرارات غير المرغوبة والعواقب السلبية بشكل رشيق، أي من دون ترك أثر من الأضرار غير القابلة للإصلاح. تعتقد اللجنة أن إحدى الأمور التي يمكن لـ ICANN القيام بها للحفاظ على الفعالية هي المشاركة في النظام التركيبي للحوكمة في المجالات التي ترتبط بها، مع مراعاة الآخرين في مواضيعهم. بعبارة أخرى، الالتزام بالمهمة وتجنب توسعة المهمة. لمزيد من التفاصيل عن آراء اللجنة حول موقع ICANN في النظام التركيبي، راجع القسم 4.

التعلم من التاريخ. إن تاريخ حوكمة الإنترنت هو مختصر (ما زال المصطلح نفسه موضع نزاع)، ولكنه مكثف. بغض النظر عن الفترة القصيرة نسبياً لوجود الإنترنت كفرع منفصل، ثمة مواضيع مرتبطة مهمة يرتبط تاريخها بحوكمة الإنترنت، كدروسلما ينبغي فعله وعدم فعله. تتضمن هذه المواضيع مجالات واسعة من اقتصاديات الشبكة والعلاقات الدولية وتعاليم التسهيلات الضرورية وسياسة الملكية الفكرية ودراسة الأمور المشتركة. إن اللجوء إلى هذا التاريخ هو أمر إلزامي من أجل تجنب تكرار الأخطاء المعروفة. ضمن هذا السياق، ينبغي على الأطراف المعنية بحوكمة الإنترنت أيضاً المضي قدماً والابتكار حيثما تطلب الأمر ذلك. في الملحق أ، حددنا الإشراك التاريخ لـ ICANN والحكومة الأمريكية في مساحة الحوكمة. تبين الخلفية التاريخية الميل نحو العولمة.

7. خريطة الطريق نحو عولمة ICANN

إن دور ICANN الإشرافي على وظائف معينة يعني أنه لا يمكنها ولا ينبغي بها تناول جميع مسائل الإنترنت. مثل جميع المؤسسات في النظام التركيبي للحوكمة، من المهم أن تفهم ICANN دورها وموقعها ضمن النموذج متعدد الطبقات وتسعى إلى الاستغلال الأمثل لفعاليتها في ذلك الموقع. مثل أية منظمة، لدى ICANN عدة مصالح ترتبط مباشرة بأعمالها، بالإضافة إلى آخرين يجدون أنفسهم في مواقع مختلفة ضمن دائرة اهتماماتها.

أ) العولمة، وليس "التحول إلى حكومات متعددة"

تتولى ICANN المسؤولية عن إدارة مكونات وسجلات رئيسية من الإنترنت الدولية. رغم أصولها المنحدرة من الحكومة الأمريكية، فإن تصميم الإنترنت وتنفيذها وتشغيلها يمتلك جذوراً عميقة في القطاعات الأكاديمية والخاصة. نادراً ما تكون هندستها واستخدامها غير قومية، وعلى وجه الخصوص، ليست متداخلة الحكومات بشخصيتها. نتج عن هذا مؤسسات تعكس نموذج حوكمة عالمي ولكن ليس متداخل الحكومات بشكل فردي. الدول وحكوماتها هي أصحاب مصلحة بالتأكيد، ولكن هيكل ICANN والمؤسسات المرتبطة أو المتعلقة بها هو الآن وينبغي أن يصبح عالمي أو إقليمي في نطاقه بشكل متزايد. لقد تم تذكيرنا مرة أخرى أن الشكل يتبع الوظيفة.

[124] جدول أعمال تونس، المقتبس أعلاه.

ب) دمج وتبسيط إدارة منطقة جذر DNS

تستمر عولمة موارد الإنترنت الحرجة، وتواجه ICANN إحدى الخطوات التالية الأهم: استقرار منطقة جذر DNS. لقد أصبح واضحاً أن الهيكل الحالي لعقد وظائف IANA، مع إشراكه الحصري لـ NTIA، قد أصبح غير متسق مع نموذج حوكمة أصحاب المصلحة العالمية الذي تصادق عليه اللجنة والحكومة الأمريكية.[125] تعتبر اللجنة أن المسائل المرتبطة بحماية نظام منطقة الجذر وعقد وظائف IANA هي مسائل ينبغي التعامل معها بشكل شامل. ينبغي أن تملي مبادىء الشفافية والمساءلة درجة عالية من الرؤيا العامة لهذه العملية.

يعمل مجتمع أصحاب المصلحة المتعددة على هذه المسألة أيضاً. رغم أن مجموعة 1net/ لم تقدم بعد مجموعة واضحة من التوصيات، اعتباراً من 31 يناير 2014، لاحظ المشاركون في 1net/ أنه في الماضي "تم اقتراح عدد من الحلول المحتملة، ولكن لم يتم التوصل إلى إجماع بأن أي منها هومقبول على نطاق واسع".[126] كماأدت نقاشات 1net/ إلى وضع عدة "معايير" يمكن استخدامها لقياس الحلول المقبولة. وهذه المعايير هي مبينة أدناه:

1. دعم منطقة جذر واحدة وموحدة
2. استقامة واستقرار واستمرارية وأمن وصلابة إدارة منطقة الجذر
3. حماية منطقة الجذر من التدخلات السياسية أو غير اللائقة
4. الثقة مستخدمي الإنترنت واسعة النطاق بإدارة هذه الوظيفة
5. الاتفاق حول آلية المساءلة لهذه الوظيفة المقبولة بشكل واسع على أنها للمصلحة العامة العالمية[127]

وجدت اللجنة أن العبارات المبينة أعلاه هي نافذة البصيرة ومتسقة مع النقاط التي أثيرت أثناء جلستي التشاور العامتين اللتين عقدتهما اللجنة تحضيراً لهذا التقرير. رغم أن وضع خطة الدمج قد يستغرق بعض الوقت، فإنه بوسع ICANN تبني وإعلان المعايير التي سيتم بموجبها تقييم وضع خطة لدمج وتبسيط إدارة منطقة الجذر.

ج) شبكة تأكيد الالتزامات (AOC)

من بين أهم المفاهيم التي تمت مناقشتها في اللجنة كان مفهوم استخدام تأكيد الالتزامات المشتركة الطوعي الثنائي، وربما متعدد الأطراف، لتوثيق العلاقات والالتزامات بين الأطراف المعنية في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت (راجع القسم 5، الشكل 5). لقد تمت مناقشة المقترح في IGF في نيروبي في عام 2011.[128] تعزز هذه التأكيدات وتوثق الفهم والإقرار المشترك بالأدوار والمسؤوليات. ينبغي أن يكون الالتزام بالإشراف كمبدأ توجيهي لجميع الاتفاقيات أساسياً لمثل هذه التأكيدات في مساحة الإنترنت.

قد تجد الحكومات الملتزمة بالشفافية أنه من المفيد توثيق علاقاتها والتزاماتها مع المنظمات الأخرى. عادة ما تكون هذه التأكيدات ثنائية، ولكن الهيئات المعنية قد لا تكون قادرة دائماً على الدخول في عقود. غالباً ما تكون هذه العلاقات الموثقة مخصصة للأطراف المعنية، وقد لا تكون ملزمة بشكل مطلق في بعض الحالات.

قد تؤدي الشبكة الناتجة من العلاقات الموثقة إلى إنشاء هيكل مرن ومقاوم وقابل للدفاع عنه يمكن أن يرتقي على مدار الزمن وبلا نقطة مركزية من السيطرة الهشة. يسمح التركيب بإنشاء وتواجد هيئات ومتباينات نظام تركيبي من الالتزامات الثنائية من دون تطلب اتفاق بالجملة على تغييرات من جميع أطراف النظام التركيبي في آنٍ واحد. قد يخلق هذا النوع من الاتفاق أيضاً وسيلة تحقيق المساءلة بين الأطراف الملتزمة.

---

[125] ورقة NTIA البيضاء، المقتبسة أعلاه عند الملاحظة 17 وما يليها.
[126] مخدم القائمة البريدية لـ 1net/، المقتبس أعلاه.
[127] مخدم القائمة البريدية لـ 1net/، المقتبس أعلاه.
[128] راجع بيل دريك (وسيط)، "الخيار المؤسسي في تغيير وسط حوكمة الإنترنت العالمية وتقسيم الابتكار"، ورشة عمل IGF باستضافة من جامعة IPMZ في زيوريخ، 29 سبتمبر 2011، المتوفرة على http://www.friendsoftheigf.org/transcript/81. في ورشة العمل، قال جون كوران: "وأظن أني أود القول أن الأمور التي أود نزعها هي حقيقة أن [تأكيد الالتزامات] هو نموذج مفتوح. يمكن للناس رؤيتها، ونظرياً، أعتقد أن آخرين قد يدخلون في اتفاقية مشابهة، وهذا أمر ممكن".

عند إعداد هذا التقرير، أشار أعضاء اللجنة والمعلقين إلى أن مثل هذه الشبكة من الالتزامات قد تثبت صلابتها وقوتها أمام التغيير. علاوة على ذلك، قد يواجه طرف ثالث مشكلة مع الترتيبات الثنائية التي يعتبرها الطرف الثالث غير مرغوبة لسبب ما. تعتقد اللجنة أنه يجب مواجهة هذه المخاوف إذا اتضح أن مثل هذا الهيكل مفيداً. رغم عدم إمكانية تقديم رد شامل على هذه المسائل في هذا التقرير، نقدم أدناه بعض الأمثلة وحالات الاستخدام.

1) تأكيد الالتزامات مع شركاء النظام التركيبي غير الحكوميين

من المهم أن توثق ICANN ومنظمات I* ومشغلي مخدم الجذر ومشغلي TLD وآخرين الالتزامات المشتركة واحترام أداور بعضهم البعض في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت. بهذا الخصوص، توصي اللجنة بأن تضع ICANN-- إلى جانب شركائها-- نصوص تأكيد التزامات مفصلة خصيصاً ليتم استخدامها لترسيخ العلاقات الموثقة الثنائية أو متعددة الأطراف بين ICANN وشركاء النظام التركيبي الراغبين بالمشاركة.[129] لا داعي لأن تكون تأكيدات الالتزامات هذه ملزمة قانونياً، ولا قابلة للتطبيق أو اعتبارها على أنها عقود.

قد يطرح المرء السؤال التالي: ما هو الغرض من تأكيد الالتزامات إذا لم يكن يتمتع بقوة سند ملزم قانونياً؟ ويمكن إيجاد الإجابة عن هذا السؤال في تصميم ووظيفة الإنترنت نفسها. وبكل تأكيد، أحد أهم الجوانب لتاريخ وتقدم الإنترنت هو بالواقع المصافحة والنية الحسنة وطبيعة بذل قصارى الجهود للأطراف التي تساهم في الإنترنت. كما لاحظت OECD، تم إنجاز معظم الأداء الوظيفي للإنترنت على "أساس المصافحة"، وبسبب هذا الترتيب المشترك المتحرر، فإن الإنترنت "عززت من النمو والمنافسة وخفضت أسعار البيانات إلى أقل من مئة ألف ضعف من صوت الدقيقة".[130] بالتالي، ما تقترحه اللجنة ليس تغيير "المصافحة" بين أصحاب المصلحة في الإنترنت لتحويلها إلى عقود ملزمة، بل بالأحرى، السجل هو تسجيل وجود هذه المصافحات لإضفاء الشفافية وقابلية الرؤية على الأطراف وطبيعة العلاقات غير الرسمية القائمة بالفعل. إذا اختارت الأطراف أن تكون تأكيدات التزاماتها ذات شخصية ملزمة، يرجع القرار في هذا إلى الأطراف، ولكن توصية اللجنة هي تدوين تأكيدات الالتزامات والترتيبات الحالية والمشاركة بها مع العالم-- كيفما كانت قائمة-- ولا تقدم اللجنة أية توصية حول ما إذا كانت هذه الترتيبات هي ملزمة أم لا.

هذا يحدث بالفعل، وتقترح اللجنة أن تستمر النزعة وتصبح جزء منظم أكثر من ثقافة الإنترنت الحالية النشطة والمفتوحة والتي لا تحتاج إلى إذن والمتطورة. ثمة وثائق قائمة يمكنها أن تخدم كأساس مفاهيمي لتلك التأكيدات الثنائية. على سبيل المثال، IETF هي حالة من هيئة غير متعاونة ضمن مجتمع الإنترنت، ولكن وثقت ICANN من خلالها العلاقات والمجتمعات. إن العلاقات والالتزامات ضمن IETF ليست ملزمة (ليس ثمة هيئة قانونية-- بلا شخصية شركة رسمية-- يمكن تطبيق العلاقات وفقاً لها)، ولكنها شديدة النفوذ على الرغم من ذلك. تمثل الوثائق التالية، التي تسمى طلبات التعليقات (RFCs)[131] أساساً لبعض تأكيدات الالتزامات القائمة حالياً والتي يمكن أن تكون أخرى مبنية عليها في المستقبل. RFC 2860 وخلفه الجزئي، RFC 7020؛ [132]ال مذكرة التفاهم بين RIRs و ICANN؛[133] تشكل تأسيس منظمة موارد الأرقام عن طريق اتفاقيات مشتركة بين مشغلي RIRs وccTLD،[134] وتأكيد التزامات [135]ICANN/NTIA. يمكن إيجاد أمثلة أخرى في أكثر من 70 علاقة وثقتها ICANN مع [136]ccTLDs. ccTLDs ليس من المتطلب من ccTLDs تشكيل أي عقد مع ICANN، ولكن تبادل الرسائل هذه توفر طريقة شفافة لكي يرى المجتمع وأصحاب المصلحة درجة وجود (أو عدم وجود) الحقوق والمسؤوليات. بشكل ملحوظ، ليس ثمة نموذج" مقاس واحد يناسب الجميع" لهذه الوثائق.

---

[129] يرجى الملاحظة أن اللجنة تشير إليها على أنها تأكيد التزامات، ولكن لا داعي لأن تكون تأكيد التزامات صريحة، بل يمكن أن تكون التزامات شبيهة بتأكيد الالتزامات.

[130] رودولف فان دير بيرغ، "تبادل حركة الإنترنت: 2 مليار مستخدم، وتم تحقيق ذلك بفعل مصافحة"، أفكار OECD، 22 أكتوبر 2012، المتوفرة على http://goo.gl/pKpwV.

[131] راجع IETF، "طلب التعليقات"، المتوفر على https://www.ietf.org/rfc.html.

[132] "مذكرة التفاهم المتعلقة بالعمل التقني لهيئة الأرقام المخصصة للإنترنت"، IETF RFC 2860، يونيو 2000، المتوفرة على http://tools.ietf.org/search/rfc2860 و"نظام سجل أرقام الإنترنت"، IETF RFC 7020، أغسطس 2013، المتوفر على http://tools.ietf.org/html/rfc7020.

[133] راجع هاوسلي ولآخرين، "نظان سجل أرقام الإنترنت"، IETF RFC 7020، المتوفر على http://tools.ietf.org/html/rfc7020

[134] راجع تاريخ ASO، المتوفر على http://aso.icann.org/internet-community/history-of-the-aso/

[135] راجع اتفاقيات DOC/ICANN: مذكرة تفاهم ICANN/ اتفاقية المشروع المشترك، المفتبس أدناه.

[136] ICANN، اتفاقيات ccTLD (وتبادل الرسائل)، المتوفر على http://www.icann.org/en/about/agreements/cctlds

تأكيد التزامات ICANN مع الحكومات

في حالة علاقات ICANN مع الحكومات، نوصي بوضع نص تأكيد التزامات مشترك لتحقيق معاملة متساوية. من المهم ألا تتمتع أية حكومة بعلاقة امتيازية مع ICANN بخصوص وضع السياسات. من الممكن أن تساعد GAC على وضع نص مثل هذه الوثيقة المشتركة.

تنوه اللجنة بعقد 31 جلسة كونغرس حول DNS وICANN في الولايات المتحدة منذ عام 1997، ومع هذا الاهتمام الكبير من واضعي القوانين، لم يتم وضع تشريع يتطلب إدارة حصرية أو إشراف من الحكومة الأمريكية.[137] عند وقت توقيع تأكيد الالتزامات، أوضحت الحكومة الحيثيات كمايلي:

> وقعت NTIA وICANN بشكل مشترك [تأكيد الالتزامات] الذي ينهي انتقال إدارة DNS التقنية إلى نموذج أصحاب مصلحة متعددة بقيادة القطاع الخاص. إن [تأكيد الالتزامات] يضمن المساءلة والشفافية في عملية صنع قرارات ICANN بهدف حماية مصالح مستخدمي الإنترنت العالميين. كما يحدد [تأكيد الالتزامات] آليات تناول أمن واستقرار ومرونة DNS الإنترنت، بالإضافة إلى الترويج للمنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك.[138]

د) عولمة عملية المساءلة ضمن شبكة العلاقات

أوصت اللجنة في القسم 5 بأن تستمر ICANN باعتبار نفسها جزءاً من شبكة العلاقات في النظام التركيبي للإنترنت دائم الارتقاء. بشكل مشابه، توصي اللجنة بتمكين المزيد من الفرص لجميع أصحاب المصلحة للانضمام إلى شبكة العلاقات عن طريق آليات مثل تأكيد الالتزامات المشترك. مسألة كيفية تناول المساءلة ضمن هذه الشبكة من العلاقات هي معقدة، وقد يكون لكل طرف من أطراف تأكيد الالتزامات تفضيلات مختلفة للمساءلة.

إننا نؤيد فكرة لجان المساءلة التي يوافق أطراف تأكيد الالتزامات على أعضائها وعملياتها. إن هدف هذه اللجنة هو توفير ملاذ إذا كان أحد أطراف تأكيد الالتزامات يعتقد أن طرفاً آخر قد فشل بشكل ينبغي مساءلته عليه، ولم تحقق جميع آليات حل النزاعات الأخرى الصريحة أو الضمنية في تأكيد الالتزامات نتيجة مرضية. أحد التحديات التي تواجهها لجنة المساءلة هو اللاتناسق الطبيعي بالسلطة بين الحكومات وICANN (واللاتناسق بالسلطة التي تتمتع بها الحكومات على معظم أصحاب المصلحة الآخرين). لهذا السبب، يجب دراسة تنفيذ لجان المساءلة أكثر لرؤية ما إذا كان من الممكن إعدادها بطريقة ملزمة دولياً، على سبيل المثال، بحيث يكون من الممكن تطبيق الأمور التحكيمية عالمياً عن طريق مؤتمر نيويورك في عام 1958.[139] مع توثيق شبكة التأكيدات، يظهر تحدٍ آخر من المنتفعين من أطراف ثالثة الذين قد لا يكونون أطرافاً في أية ترتيبات موثقة معينة. ثمة حاجة إلى تحليل قرار هذه المصالح بشكل مشابه ضمن سياق المزيد من الدراسات.

يجب عدم إساءة فهم مصطلح لجنة المساءلة على أنه إنشاء فريد من نوعه بالضرورة. قد يكون هيئة تحكيم معترف بها أو صلاحية قانوني ونظام تشريعي متفق عليهما أو آلية إجراءات قائمة متوفرة لأطراف تأكيد الالتزامات أو قد يكون هيئة يتم إنشاؤها نتيجةً لوضع تأكيد الالتزامات. ما يهم هو التشديد بأن هذا التشكيل يسمح بالمرونة والتجريب وخيار تطبيق المساءلة. لاحظت اللجنة أن معاهدات المساعدة القانونية المشتركة (MLATs) هي حالياً الآلية الرئيسية لتناول مسائل الصلاحية. ثمة العديد من المسائل المرتبطة بحوكمة الإنترنت لا تتناسب ضمن إطار عمل MLATs، رغم أن هذا مجال يستحق المزيد من الدراسة.[140]

---

[137] ليونارد كروغير، "حوكمة الإنترنت ونظام أسماء النطاقات: مسائل للكونغرس"، خدمة أبحاث الكونغرس، 13 نوفمبر 20113، على 19، المتوفرة على https://www.fas.org/sgp/crs/misc/R42351.pdf.

[138] إصدار صحفي، "وزارة التجارة الأمريكية، NTIA، NTIA التابعة لوزارة الخارجية وICANN يضعان إطار عمل طويل الأمد للتنسيق التقني لأسماء نطاقات الإنترنت ونظام العنونة"، 30 سبتمبر 2009، المتوفرة على http://www.ntia.doc.gov/press-release/2009/commerces-ntia-and-icann-establish-long-lasting-framework-technical-coordinatio-0.

[139] المؤتمر حول إقرار وتطبيق جوائز التحكيم الأجنبية، مؤتمر الأمم المتحدة حول التحكيم التجاري الدولي، 1958، والمعروف أيضاً باسم "مؤتمر نيويورك في عام 1958"، المتوفر على http://goo.gl/hS3IQ6.

[140] راجع الورقة البيضاء لمشروع الإنترنت والصلاحية لعام 2013، المتوفر على http://www.internetjurisdiction.net/2013-white-paper/

في حالة تأكيد الالتزامات المشترك بين ICANN والحكومات، كان الاعتقاد السائد بأن الخيار الشائع قد يكون مفضلاً، وبأنه قد يعتمد على هيئة أو هيئات ذات مهارات معترف بها في التحكيم الدولي. قد يلبي هذا الخيار أيضاً المهمة بالغة الأهمية لضمان بقاء إجراءات ICANN ضمن المصلحة العامة. يمكن للحكومات التي تتولى مسؤولية حماية المصلحة العامة ممارسة التحكيم الدولي لحل المشكلات حول قرارات ICANN والمصلحة العامة، مع تذكر أن نطاق مسؤولية ICANN هو مقصور على اللغة التصويرية في تأكيد الالتزامات.

كما ينبغي أن تتناول المساءلة مشكلة الطرف الثالث، حيث يكون لطرف ثالث، غير مشارك بتأكيد الالتزامات، مشكلة أو شكوى تتعلق بتأكيد الالتزامات حول مصالح الطرف الثالث. إن المواقف الدولية تجعل هذه المشكلة تتفاقم ببساطة. لم تحظَ اللجنة بالوقت ولا الموارد لاستكشاف هذه المسائل بعمق كافٍ.

بموجب تأكيد التزاماتها الحالي مع الحكومة الأمريكية، تلتزم ICANN "بالمساءلة والشفافية ومصالح مستخدمي الإنترنت العالميين"،[141] لضمان "حفاظ ICANN على الأمن والاستقرار والمرونة"[142] ومسائل "الترويج للمنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك".[143] توصي اللجنة بأن تتعهد ICANN بإجراء مزيد من التحليل لخيارات المساءلة وحدها.

8. الاستنتاجات

تعتقد اللجنة أن ICANN تتمتع بدور حرج ولكن مقصور في النظام التركيبي للإنترنت يقتصر إلى حد كبير على مسؤوليتها لإدارة منطقة الجذر لـ DNS وتفويض سجلات أسماء نطاقات المستوى الأعلى وتعيين المستوى الأعلى من مساحة عناوين الإنترنت بشكل رئيسي إلى سجلات الإنترنت الإقليمية (RIRs)، وعن طريقها إلى مزودي خدمة الإنترنت (ISPs) وسجلات المقاييس وفقاً للمشورة التي تقدمها IANA من عمل IETF.

إن واجب ICANN هو إحراز تقدم بتوثيق العلاقات المشتركة والالتزامات مع الهيئات الأخرى في النظام التركيبي للإنترنت، وتنقية ممارساتها الداخلية سعياً للتفوق في التشغيل، وضمان أن تنفذ مسؤولياتها للمصلحة العامة العالمية.

تعتقد اللجنة أن الإجراءات المبينة في خريطة الطريق (القسم 7) من هذا التقرير تمثل خطوات راسخة نحو تحقيق المبادىء المبينة في القسم 6. إننا نقر بالطبيعة المرتقية لمهمات ICANN ونأمل أن يساهم هذا التقرير في قدرة ICANN على تحقيق واجباتها والرؤيا التي وضعتها في عام 1998.

[141] تأكيد الالتزامات، المقتبس أعلاه، على §9.1.
[142] نفس المصدر، على §9.2.
[143] نفس المصدر، على 9.3

الملحق أ: تاريخ ICANN ووزارة التجارة (DOC)

تطور ICANN وعلاقتها مع وزارة التجارة

لعبت الحكومة الأمريكية دوراً مهماً بإدارة DNS منذ الأيام الأولى للإنترنت. لقد أصبحت جهة مسيطرة فعلية مبكرة على DNS بشكل رئيسي بسبب استثمارها وابتكارها في تكنولوجيا تحويل الباقات ودفع التكاليف المرتبطة بإدارة DNS عن طريق العقود الحكومية.[144] كانت إدارة DNS بشكل عام عملية لغرض محدد قام بها المتطوعون ومؤسسة العلوم القومية ("NSF") والمتعهدون الحكوميون.[145] تولى معهد علوم المعلومات إدارة IANA من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC)، بموجب عقد مع وزارة الدفاع الأمريكية.[146] كانت IANA مسؤولة عن تنسيق تعيين عناوين بروتوكول الإنترنت عن طريق تخصيص كتل من العناوين العددية إلى سجلات بروتوكول الإنترنت الإقليمية.[147] كما كانت IANA تتولى مسؤولية تعيين وصيانة سجل مهمات البروتوكول الفريد (مثل أرقام البروتوكول وأرقام المنفذ وأرقام النظام المستقل وإدارة قاعدة معلومات معرفات الغرض).[148] وقع متعهد حكومي خاص آخر، وهو شركة Network Solutions (أو NSI) على اتفاقية تعاونية مع NSF لإدارة نظام تسجيل أسماء مستخدمي الإنترنت وصيانة سجلات com. وorg. و.net.[149] كما كانت NSI، بالتشاور مع IANA، تتولى مسؤولية السيطرة على نظام الجذر.[150]

مع توسع استخدام الإنترنت بشكل طردي في أواسط التسعينات، أصبحت إدارة DNS أكثر تعقيداً وضغطت الأعمال والحكومات الأجنبية على الحكومة الأمريكية لزيادة التنافسية وخصخصة السيطرة على DNS.[151] في 1 يوليو1997، كجزء من إطار عمل إدارة كلينتون للتجارة الإلكترونية العالمية، طلب الرئيس من وزير التجارة خصخصة DNS وزياة التنافس فيه وتشجيع المشاركة الدوليه به.[152] استجابة لذلك، وفي يونيو 1997، أصدرت إدارة الاتصالات والمعلومات (NTIA)، وهي وكالة تابعة لوزارة التجارة (DOC)، طلباً للتعليقات (RFC) حول "النظام (الانظمة) الحالية والمستقبلية لتسجيل أسماء نطاقات الإنترنت".[153] مع التنويه بالدور المحوري الذي لعبته الحكومة الأمريكية في "التطوير المبدئي ونشر وتشغيل أنظمة تسجيل أسماء النطاقات"، أوضح RFC بأن "القطاع الخاص هو ما يدفع توسعة الإنترنت بشكل رئيسي. يتم تشغيل الإنترنت بالإجماع بدلاً من الأنظمة الحكومية. يعتقد الكثيرون أن الهيكل اللامركزي للإنترنت يفسر جزءاً من نموها السريع على الأقل".[154]

بعد الـ RFC، أصدرت NTIA "الورقة الخضراء" في يناير 1998 لطلب التعليقات حول مقترح خصخصة إدارة DNS "وتسهيل انسحاب [الحكومة] من إدارة DNS".[155] بحسب كلام NTIA،

---

[144] مكتب مساءلة الحكومة الأمريكية، OGC-00-33R، وزارة التجارة: العلاقة مع هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة (2000)، على 35، المتوفرة على http://www.gao.gov/new.items/og00033r.pdf [المشار إليها في هذه الوثيقة باسم: "تقرير GAO].

[145] "ICANN: الجدال حول حوكمة الإنترنت"، ديوك ل. آند تيك. ريف. إيس. رقم 2، 2001، على 5.

[146] تقرير GAO، على 17- 18.

[147] نفس المصدر، على 3.

[148] نفس المصدر على 5 - 6.

[149] ICANN: الجدال حول حوكمة الإنترنت، المقتبس أعلاه 2، على 5.

[150] نفس المصدر.

[151] نفس المصدر، على 6.

[152] إدارة أسماء وعناوين الإنترنت، 63 السجل الفيدرالي 31، 741، 10 يونيو 1998، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/6_5_98dns.pdf

[153] طلب التعليقات حول تسجيل وإدارة أسماء نطاقات الإنترنت، 62 السجل الفيدرالي، 35، 896، 2 يوليو 1998، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/dn5notic.pdf

[154] نفس المصدر.

[155] تحسين الإدارة التقنية لأسماء وعناوين الإنترنت، 63 السجل الفيدرالي 8826، 20 فبراير 1998.

اقترحت الورقة الخضراء إجراءات معينة تم وضعها لخصخصة إدارة أسماء وعناوين الإنترنت بشكل يسمح بتطوير منافسة نشطة وتسهيل المشاركة العالمية في إدارة الإنترنت. اقترحت الورقة الخضراء للنقاش مجموعة من المسائل المرتبطة بإدارة DNS، تشمل إنشاء القطاع الخاص لمؤسسة غير ربحية ("المؤسسة الجديدة") يتولى إدارتها مجلس إدارة تمثيلي عالمياً ووظيفياً.[156]

تلقت NTIA أكثر من 430 تعليق حول RFC[157] و650 تعليق على الورقة الخضراء.[158] رداً على الآراء العامة، أصدرت NTIA بيان سياسة "الورقة البيضاء" في يونيو1998 الذي طالب المجتمع الدولي بتشكيل مؤسسة خاصة غير ربحية لإدارة DNS ووظيفة IANA.[159] حدد نشر السجل الفيدرالي للورقة البيضاء عدة موارد تشريعية لدعم سلطة NTIA لإنشاء مثل هذه المنظمة لإدارة DNS. أولاً، اقتبس قسماً تشريعياً للعنوان 15 الذي يفوض وزارة التجارة "لرعاية وترويج وتطوير التجارة الأجنبية والمحلية".[160] كما أشار إلى عدة أقسام من قانون تفويض الاتصالات لعام 1992 الذي يفوض NTIA "بتوفير التنسيق لأنشطة الاتصالات من الفرع التنفيذي والمساعدة على تشكيل السياسات والمعايير لتلك الأنشطة"، و"وضع والتقدم بسياسات اتصالات تتعلق بالتقدم التكنولوجي والاقتصادي للأمة وأنظمة صناعة الاتصالات"، و"إجراء دراسات وتقديم توصيات تتعلق بتأثير التقاء تكنولوجيا الاتصالات والكمبيوتر".[161]

في 25 نوفمبر 1998، دخلت وزارة التجارة بمذكرة تفاهم ("MOU") مع ICANN أقرت بـ ICANN رسمياً بصفتها المنظمة الخاصة غير ربحية التي طالبت بها الورقة البيضاء. كما حددت مذكرة التفاهم مشروعاً مشتركاً ("مشروع DNS المشترك") تتفق بموجبه ICANN ووزارة التجارة تصميم ووضع واختبار الآليات والأساليب والإجراءات التي ينبغي وضعها والخطوات اللازمة لنقل مسؤوليات الإدارة التقنية من الحكومة الأمريكية إلى ICANN.[162] عدلت الأطراف مذكرة التفاهم (أصبح يشار إليها لاحقاً باسم اتفاقية المشروع المشترك ("JPA")) عدة مرات لتكرير نطاق مشروع DNS المشترك وتمديد مدة الاتفاقية.[163]

في عام 2009، دخلت ICANN وNTIA في تأكيد الالتزامات ("AOC")،[164] التي استبدلت مذكرة التفاهم/ اتفاقية المشروع المشترك على أنها الوثيقة واسعة النطاق التي تعكس العلاقة بين الحكومة الأمريكية وICANN.[165] في تأكيد الالتزامات، تؤكد وزارة التجارة على التزامها "بنموذج وضع سياسة من الأسفل إلى الأعلى متعدد أصحاب المصلحة وبقيادة القطاع الخاص لتنسيق DNS التقني يعمل لمصلحة مستخدمي الإنترنت العالميين"،[166] وألزمت ICANN، بالإضافة إلى أمور أخرى،

---

[156] راجع إدارة أسماء وعناوين الإنترنت، 63 السجل الفيدرالي 3،741، 43، 10 يونيو 1998، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/6_5_98dns.pdf

[157] نفس المصدر، على 31، 742.

[158] تسجيل وإدارة أسماء نطاقات الإنترنت- ملخص التلعيقات، القائمة رقم 97061337-7137-01، 18 أغسطس 1997، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/other-%20publication/1997/registration-and-administration-internet-domain-names-summary-comments-docket. كانت الاجنة الدولة للغرض المحدد التي تنظمها IANA وجمعية الإنترنت ومجموعات أخرى من بين مجموعات القطاع الخاص التي تقدمت بمقترحات. لقد اقترحت أن يتولى اتحاد دولي غير ربحي من المسجلين المتنافسين سجلاً جديداً لسويسرا. راجع أيضاً وضع مذكرة التفاهم لمساحة أسماء نطاقات المستوى الأعلى العام لنظام أسماء نطاقات الإنترنت، 28 فبراير 1997، المتوفرة على http://www.itu.int/net-itu/gtld-mou/gTLD-MoU.htm

[159] راجع ورقة NTIA البيضاء، المقتبسة أعلاه.

[160] 15 U.S.C. على 1512.

[161] 47 U.S.C. 902(ب)(2)(ز)-(I) ، (م).

[162] مذكرة التفاهم بين وزارة التجارة الأمريكية ومؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، 25 نوفمبر 1998، المتوفرة على http://www.ntia.doc.gov/page/1998/memorandum-understanding-between-us-department-commerce-and-internet-corporation-assigned-

[163] راجع اتفاقيات DOC/ICANN: مذكرة تفاهم ICANN/ اتفاقية المشروع المشترك، المتوفرة على http://www.ntia.doc.gov/page/docicann-agreements. تم استبدال مذكرة التفاهم، التي أعيدت تسميتها باتفاقية المشروع المشترك عام 2006، بتأكيد الالتزامات في عام 2009. راجع أدناه.

[164] تأكيد الالتزامات، المقتبس أعلاه.

[165] راجع أ. مايكل فرومكين، "شبه حرية: تحليل "لتأكيد التزامات" ICANN، "ج. تيليكوم. آند هاي تيك. ل.، العدد 9، 2001، على 187 و198 و203 و206 - 07.

[166] تأكيد الالتزامات، المقتبس أعلاه، على 4.

> بالالتزام بعمليات وضع ميزانيات شفافة ومسؤولة، ووضع سياسة مبنية على الحقائق، ومداولات على نطاق المجتمع، وإجراءات التشاور المستجيبة التي توفر تفسيرات تفصيلية لأساس القرارات هذا، بما في ذلك كيفية تأثير التعليقات على عملية وضع السياسة [؛] . . . توفير تفسير شامل ومنطقي للقرارات المتخذة وحيثياتها ومصادر البيانات والمعلومات التي اعتمدت عليها] ICANN؛] . . . [البقاء] مؤسسة غير ربحية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية ولها مكاتب حول العالم لتلبية متطلبات مجتمع عالمي، . . . العمل كمنظمة من القطاع الخاص متعددة أصحاب المصلحة تتلقى الآراء من العامة، ينبغي أن تتصرف ICANN في جميع الأحداث بالنيابة عنهم [؛] . . . [و] الحفاظ على وتحسين آليات قوية للآراء العامة والمسؤولية والشفافية لضمان أن تعكس نتائج صنع القرارات القرارات المصلحة العامة وأن تكون مسؤولة أمام كافة أصحاب المصلحة". . . .[167]

كما التزمت ICANN "بالحفاظ على الأمن والاستقرار والمرونة" في DNS،[168] و"الترويج للتنافسية وثقة المستهلك وخيار المستهلك".[169]

بعيداً عن تأكيد الالتزمات (ومذكرة التفاهم/ اتفاقية المشروع المشترك قبلها)، دخلت وزارة التجارة وICANN بعقد وحيد المصدر لكي تتولى ICANN القيام بوظائف IANA التقنية المبينة أعلاه ("عقد IANA"). دخلت الأطراف في عقد IANA مبدئياً في فبراير 2000،[170] ومددته بعدها لعدة مرات.[171] جاء آخر منح للعقد لعد إشعار استعلام والمزيد من إشعارات الاستعلام ومنافسة رسمية.[172] من المقرر انتهاء فترة عقد IANA الحالي في 30 سبتمبر 2011.[173] وتمتلك وزارة التجارة خياراً من طرف واحد لتمديد العقد حتى سبتمبر 2017، ومرة أخرى حتى سبتمبر 2019.

الميول نحو تنويع الحكومة لوظائف IANA

في عام 1998، حددت الورقة البيضاء "سياسة الحكومة الأمريكية حيال خصخصة نظام أسماء النطاقات بشكل يسمح بتطوير منافسة نشطة ويسهل المشاركة العالمية في إدارة أسماء وعناوين الإنترنت"، وأشارت إلى رغبة وزارة التجارة بالسعي إلى خصخصة إدارة DNS.[174] على الرغم من الطموحات التي عبرت عنها الورقة البيضاء، لم تتمكن وزارة التجارة من تقليل مشاركتها في وظائف IANA، ويرجع السبب وراء ذلك جزئياً إلى ظروف تخفيف النظام التركيبي للإنترنت ضد التفكك. بدلاً من ذلك، استمرت وزارة التجارة بمنح عقود تدبير إدارة IANA إلى ICANN، وطلبها الأخير للتعليقات عن طريق NTIA قبل العقد الحالي لا يعكس رغبةواضحة بالمزيد من الخصخصة.[175] لم تدلي وزارة التجارة بأية بيان رسمي حديث حول نيتها تقليل دورها الرسمي بشكل كامل بمواجهة عقد IANA. من ناحيتها، عقدت NTIA اجتماعاً عاماً في عام 2006[176] وطلبت التعليقات بخصوص نقل إدارة DNS إلى القطاع الخاص،[177] وما زالت تؤكد على التزامها

---

[167] فرومكين، المقتبس أعلاه، على 200. يقتبس المؤلف عن تأكيد الالتزامات، المقتبس أعلاه.
[168] تأكيد الالتزامات، المقتبس أعلاه، على 9.2.
[169] نفس المصدر. على 9.3
[170] عقد وظائف IANA، 9 فبراير 2000، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/ianacontract.pdf
[171] راجع عقد وظائف IANA، 21 مارس 2001، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/sb1335-01-w-0650.pdf؛ وكذلك عقد وظائف IANA، 13 مارس 2003، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/ianaorder_03142003.pdf؛ وكذلك عقد وظائف IANA، 11 أغسطس 2006، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/ianacontract_081406.pdf.
[172] راجع طلب التعليقات حول وظائف هيئة أرقام الإنترنت المُخصصة (IANA)، إدارة الاتصالات والمعلومات، القائمة رقم 110207099109901، المتوفر على http://goo.gl/dGbByp.
[173] راجع عقد وظائف IANA(2 يوليو 2012)، على ف. 1، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/files/ntia/publications/sf_26_pg_1-2-final_award_and_sacs.pdf.
[174] راجع الورقة البيضاء، المقتبسة أعلاه. تم نشر الورقة البيضاء "من أجل تسهيل انسحاب [الحكومة] من إدارة DNS").
[175] راجع طلب التعليقات على وظائف هيئة أرقام الإنترنت المُخصصة (IANA)، 76 السجل الفيدرالي 10،569، 25 فبراير 2011، ينص RFC على: "نظراً [لانتهاء الصلاحية الوشيك] لهذا العقد، تطلب NTIA التعليقات العامة لتعزيز أداء وظائف IANA في وضع ومنح عقد وظائف IANA الجديد". المتوفر على http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/FR-2011-02-25/pdf2011-4240.pdf.
[176] وزارة التجارة الأمريكية، NTIA، NTIA التابعة لوزارة الخارجية ستعقد اجتماعاً عاماً حول نقل DNS الإنترنت إلى القطاع الخاص، إصدار صحفي، 25 يونيو 2006، المتوفر على http://www.ntic.gov/legacy/ntiahome/press/2006/dnstransition_072506.htm.
[177] النقل المستمر للتنسيق التقني وإدارة أنظمة عناوين ونطاقات الإنترنت، 71 السجل الفيدرالي، 30، 388، 25 مايو 2006، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/legacy/ntiahome/domainname/dnstransition.html .

بمنهج أصحاب المصلحة المتعددة باتخاذ قرار حول الأحكام المتطلبة لكل عقد لاحق لـ IANA،[178] وخاصة فيما يتعلق بالأمن.[179]

قد يمثل تأكيد الالتزامات الذي تم توقيعه من NTIA وICANN في سبتمبر 2009 التطور الأهم في الميل نحو التنويع.[180] على أقل تقدير، يتمتع تأكيد الالتزامات بأهمية رمزية نظراً لكيفية وصف الأطراف له عند وقت توقيعه:

> وقعت NTIA وICANN بشكل مشترك [تأكيد الالتزامات] الذي ينهي انتقال إدارة DNS التقنية إلى نموذج أصحاب مصلحة متعددة بقيادة القطاع الخاص. إن [تأكيد الالتزامات] يضمن المساءلة والشفافية في عملية صنع قرارات ICANN بهدف حماية مصالح مستخدمي الإنترنت العالميين. كما يحدد [تأكيد الالتزامات] آليات تناول أمن واستقرار ومرونة DNS الإنترنت، بالإضافة إلى الترويج للمنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك.[181]

إن تأكيد الالتزامات لا يحل محل عقد IANA. بدلاً من ذلك، فإنهما وثيقتان متزامنتان—بينما تم توقيع تأكيد الالتزامات في عام 2009، تم تجديد عقد IANA مجدداً في عام 2012. بالتالي، يظل عقد تدبير بين الحكومة الأمريكية وICANN مطبقاً رغم إعراب الطرفين عن نية أن يحكم تأكيد الالتزامات الإدارة التقنية لـ DNS.[182]

إعلان NTIA في مارس 2014

في 14 مارس 2014، بعد الإصدار المبدئي لهذا التقرير (ولكن قبل إنهائها المراجعة)، أعلنت NTIA نيتها إنهاء تعاقدها مع ICANN بخصوص وظائف IANA وتسليم الإشراف عليها إلى عملية عالمية متعددة أصحاب المصلحة.[183] في إعلانها، اعتنقت NTIA نموذج تعدد أصحاب المصلحة وأعلنت لقد أوضحنا-- ومن المؤكد أنها "لن تقبل مقترحاً باستبدال دور NTIA بحل متعدد الحكومات أو تقوده الحكومة".[184] بالإضافة إلى ذلك، ذكرت NTIA أربعة مبادىء يجب أن تلتزم بها عملية الانتقال:

- دعم وتعزيز نموذج أصحاب المصالح المعددة؛
- الحفاظ على أمن واستقرار ومرونة نظام DNS الخاص بالإنترنت؛
- تلبية احتياجات وتوقعات العملاء والشركاء العالميين لخدمات IANA؛ و
- الحفاظ على انفتاح الإنترنت.[185]

مع انتهاء مراجعة هذا التقرير (في مايو 2014)، ما زال المجتمع يقترح ويراجع الأساليب المتنوعة لمثل هذا النقل. ولكننا ننوه بأن التوصية بنموذج تعدد أصحاب المصلحة ونموذج ليس علناً "حل بقيادة حكومية أو متعدد الحكومات" تتماشى مع التوصيات في هذا التقرير.[186]

---

[178] راجع طلب التعليقات، المقتبس أعلاه، على 10570 ينص RFC على: "تقر NTIA بأن مشغل عقد IANA [أي ICANN] يتطلب علاقات عمل وثيقة لأداء واجباته".

[179] نفس المصدر. وتم تفسيره كما يلي: "نظراً لأهمية الإنترنت كوسيط عالمي يدعم الابتكار والنمو الاقتصادي، فإن مواصلة الحفاظ على أمن واستقرار DNS الإنترنت يظل أهم أولويات NTIA. ثمة مسؤولية مشتركة بين جميع المعنيين في مجتمع الإنترنت".

[180] تأكيد الالتزامات، المقتبس أعلاه.

[181] "وزارة التجارة الأمريكية، NTIA، NTIA التابعة لوزارة الخارجية وICANN يضعان إطار عمل طويل الامد للتنسيق التقني لأسماء نطاقات الإنترنت ونظام العنونة"، إصدار صحفي، 30 سبتمبر 2009، المتوفر على http://www.ntia.doc.gov/press-release/2009/commerces-ntia-and-icann-establish-long-lasting-framework-technical-coordinatio-0.

[182] فرومكين، المقتبس أعلاه، على 206- 07.

[183] مكتب الشؤون العامة "تعلن NTIA عن نيتها نقل وظائف أسماء نطاقات الإنترنت الرئيسية، 14 مارس 2014، المتوفرة على http://goo.gl/3nMdKT.

[184] نفس المصدر.

[185] نفس المصدر.

[186] نفس المصدر.

الملحق ب: قد لا يكون ثمة "لحظة دستورية" واحدة مطلقاً

عند وضع المبادىء التي اقترحتها اللجنة، شكلت اللجنة مجموعة فرعية لمراجعة مبادىء حوكمة الإنترنت على نطاق واسع، وتقدم المجموعة الفرعية هذه الملاحظة التكميلية حول المطالبات "بلحظة دستورية" للإنترنت. كما هو معروف، فإن العمليات المتعددة التي نشأت من قبل أو حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) ومنتدى حوكمة الإنترنت (IGF) تسبّبت بالعديد من المحاولات لجمع وتصنيف قانون مبادىء حوكمة الإنترنت، ومعظمها عالمياً. حتى الآن، لم يتم تبني قانون عالمي. ولكن قد يكون عام 2014 هو عام إحراز المجتمع لتقدم حول التوافق، حتى لو كان التوافق هو مترابط بشكل متحرر فقط. لهذا تسأل اللجنة: كيف يتم وضع المبادىء في حوكمة الإنترنت، وهل سيكون ثمة "لحظة دستورية" واحدة؟ هل ينبغي أن يضغط مجتمع الإنترنت من أجل مثل تلك اللحظة؟

باختصار، ملاحظة اللجنة على هذه النقطة هي نعم ولا. نعم، ينبغي على مجتمع الإنترنت مواصلة السعي نحو المبادىء، وإلى أقصى درجة ممكنة، توسعة تلك المبادىء عالمياً قدر الإمكان ضمن النظام التركيبي للحوكمة. ولكن لا، ينبغي ألا يتوقع المجتمع وصول هذه الجهود إلى ذروتها في حدث دستوري واحد، وينبغي ألا ينتظر المجتمع مثل هذه اللحظة. ينبغي عدم تعريف سير التقدم في النظام التركيبي لحوكمة الإنترنت بلحظة دستورية واحدة، بل بحالات أصغر حيث تساهم الأطراف المعنية بالنظام التركيبي. في الوقت الراهن، فإن اللجنة مقتنعة "بالحوكمة الجيدة بما يكفي".[187] كما نبين أدناه، ينبغي أن تكون عملية وضع واختبار والعمل مع المبادىء مستمرة ويتم تحسينها بشكل مستمر. ساعدتنا دراسة الممارسة الدستورية والتعديلات والتنقيحات على التوصل إلى هذا الاستنتاج.

أ) المبادىء والأعراف

إن عملية اقتراح وكسب الإجماع حول مبادىء الإنترنت هي من الجهود الجارية الأكثر تعقيداً في حوكمة الإنترنت--- لم تتوصل إلى الإجماع بعد، وقد لا تتوصل إليه مطلقاً. لا يعن هذا أن الجهود هي عقيمة، بل على العكس، فإن الحوارات حول المبادىء هي بالغة الأهمية لأية عملية حوكمة تشاركية. ولكن بسبب الطبيعة الفلسفية للمبادىء، فإن الجهود المتعددة الشجاعة لوضع مبادىء عالمية ما زالت جارية، ومن المستبعد أن يتم حلها قريباً. وقد لا يتم حلها أبداً. بكلتأكيد، إذا حللنا فكرة وضع مسودة المبدأ بواسطة الأعراف، فسنرى أن وضعها وإعادة وضعها هي أمور تحدث طوال الوقت. مثل العالم الحقيقي، ربما يمكن أن يحظى العالم الافتراضي -- الإنترنت-- بمجموعات متعددة من المبادىء ومجموعة مستمرة ودائمة الارتقاء من الأعراف؟

في العديد من المناسبات، يقدم مجتمع الإنترنت تشبيهات حول الحاجة إلى وضع مبادىء وطالب "بلحظة دستورية". طالب ديفيد بوست بشكل شهير نسبياً بذلك في عام 1998.[188] بعد عشر سنوات، صرحت سوزان كراوفورد بأن "[هذا] العام، عام 2008، هو اللحظة الدستورية لـ[189]."ICANN في IGF في نيروبي، عقد مجلس أوروبا ورشة عمل نظرت أيضاً بالحاجة إلى اللحظة الدستورية.[190] وفي الوقت الراهن، في عام 2014، تنظر لجان الإستراتيجية التابعة لـ ICANN بالمبادىء، وتم الإعلان بأنها من أهم بنود جدول أعمال اجتماع أصحاب المصلحة العالمية حول مستقبل حوكمة الإنترنت في البرازيل.

---

[187] ستيورات باتريك، "عالم بلا حكم: حالة الحوكمة العالمية الجيدة بما يكفي"، وزارة الشؤون الخارجية، يناير/ فبراير 2014، المتوفرة على http://www.foreignaffairs.com/articles/140343/stewart-patrick/the-unruled-world. ويوضح المؤلف ذلك كمايلي:

[187] قبل عقد من الزمان، شنت أستاذة هارفارد ميريل غريندل هجوماً على القائمة المطولة من إصلاحات الحوكمة الجيدة المحلية التي قام البنك الدولي [...]. لقد ناشدت المتبرعين الدوليين لوضع قوائمهم للتحقق الطويلة وحسنة النية جانباً والتركيز بدلاً من ذلك على "الحوكمة الجيدة بما يكفي". وبدلاً من محاولة مواجهة جميع المشكلات في آنٍ واحد، اقترحت أنه ينبغي على وكالات المساعدات التركيز على تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات المؤسسية للتقدم. إن هذه النصيحة لتخفيض التوقعات والبدء بما هو ضروري وممكن هي قابلة للتطبيق أكثر في الميدان الدولي، نظراً لجميع العوائق القائمة في طريق الإصلاح المؤسسي الكاسح.

[188] ديفيد ج. بوست، "اللحظة الدستورية للمساحة الإلكترونية" المحامي الأمريكي، نوفمبر 1998، المتوفرة على http://www.temple.edu/lawschool/dpost/DNSGovernance.htm

[189] سوزان كراوفورد، "لحظة ICANN الدستورية"، بيوبليوس، 20 مايو 2008، المتوفرة على http://publius.cc/icanns_constitutional_moment.

[190] مجلس أوروبا، "حقوق الإنسان بالمقام الأول - "لحظة تاريخية لحوكمة الإنترنت؟" تقرير IGF عن ورشة العمل 144، 27 سبتمبر 2011، المتوفر على http://goo.gl/yQj08A

بالواقع، فإن قوانين الأخلاقيات والمبادىء هي ميزة بارزة من ارتقاء الإنترنت.

لم تتمكن العديد من الدول الكبرى من إنهاء دساتيرها (مثل المملكة المتحدة وإسرائيل)، وفي كل عام، يتم إجراء 5- 6 تنقيحات للدساتير حول العالم. بينما تبدو دول أخرى مثل فرنسا بحالة دائمة من التنقيح. في جامعة شيكاغو، قال توماس جينسبيرغ وزاكري إيلكينز وجيمس ميلتون بأن الدساتير هي "آليات هشة". وأشاروا إلى الطرفة التالية: "ذهب شخص إلى مكتبة وطلب نسخة عن الدستور الفرنسي، ولكنهم قالوا له أن المكتبة لا تحتفظ بالمجلات الدورية".[191] بعد دراسة دساتير العالم، قرر جينسبيرغ وزملائه أن متوسط عمر الدساتير مثل عام 1789 هو 17 سنة. بالواقع، فإن هذه المدة هي أقصر في بعض المناطق: "يشير تحليلنا الحالي إلى أن متوسط العمر في امريكا اللاتينية (مصدر حوالي ثلث جميع الدساتير) وإفريقيا هو 12.4 و10.2 سنة على التوالي، مع فناء 15 بالمئة من الدساتير من هذه المناطق في أول سنة من وضعها".[192]

إذا كان وضع مبادىء الإنترنت مشابهاً للدساتير، فقد لا يكون ثمة "لحظة" سحرية حيث تتم كتابة الدستور. بدلاً من ذلك، يمكن أن تظل المبادىء بمرحلة مسودة دائمة ولا تتوصل إلى الإجماع الكامل مطلقاً، ولكنها ستظل مطبقة (أي "مرحلة تجريبية" للمبادىء). أو قد تكون اللحظة الدستورية قد تحققت فعلياً في WSIS في عام 2005. من الممكن أنه، ورغم العديد من المطالبات بلحظة دستورية فردية، فإن وضع دستور الإنترنت هو جارٍ منذ عقود (قبل فترة طويلة من التفكير بالإنترنت)، وقد يستمر للعقود القليلة القادمة. كما أشار أستاذ الدستور لورانس ترايب، ينبغي وضع الدستور بشكل "يحمي البشر، وليس الأماكن".[193] بالتالي، فقد تكون عملية وضع مسودة المبادىء نفسها بنفس قيمة (أو أكثر قيمة) الوصول إلى وقت حيث تتم كتابة الأمور بشكل دائم في وثيقة واحدة متفق عليها عالمياً.

الإقرار بانعدام ثبات الدساتير والطبيعية "التجريبية الدائمة" المستمرة بالتغير للإنترنت يتفق مع توصية اللجنة في القسم 6 من التقرير الرئيسي حول قابلية الارتقاء وتفوق الأعمال. إن وضع مبادىء إرشادية تعتنق قيمة الترتيبات المرتبطة بشكل متحرر، حيث يمكن أن يكون الغموض واللارسمية من الصفات المرغوبة، حتى إذا كانت اللارسمية تؤدي إلى الشعور بعدم الارتياح. على أي حال، فإن الواقع هو أن الدساتير والمبادىء التي تتضمنها غالباً ما تتجدد أوتتغير أو تخضع للنقاش أو قد لا يتم تناولها مطلقاً. مثلاً، قد تكون دولة بوتان مأهولة بالسكان منذ 4000 سنة مضت، ولكنها كتبت أول دستور لها في عام 2008.[194] في الولايات المتحدة، حدثت 11539 محاولة لتعديل الدستور، وتم إقرار 27 منها فقط.[195] كما كشفت اكتشافات سنودين أيضاً للعالم أن المملكة المتحدة لا توفر ضمانة دستورية لحرية الصحافة.[196]

---

[191] توماس جينسبيرغ وزاكري إيلكينز وجيمس ميلتون، "متوسط عمر الدساتير المكتوبة"، ريكورد أونلاين سبرينغ 2009، المتوفر على http://www.law.uchicago.edu/alumni/magazine/lifespan

[192] نفس المصدر.

[193] لورانس هـ. ترايب، "دستور المساحة الإلكترونية"، إجراءات من المؤتمر حول الكمبيوترات والحرية والخصوصية، مارس 1991، المتوفر على http://goo.gl/GnIsw3.

[194] نيل فريزر وأنيما باتاكاريا وبيماليندو باتاكاريا، "جغرافيا مملكة الهمالايا: بوتان"، كونسيبت للنشر، 2001. راجع أيضاً "المزج والمطابقة: غالباً ما تغير الدول دساتيرها. ثمة تطبيق لذلك"، إيكونوميست، 9 نوفمبر 2013، المتوفرة على http://goo.gl/expV6Z

[195] مجلس الشيوخ الأمريكي، المقاييس المقترحة لتعديل الدستور، المتوفرة على http://goo.gl/oYi9vv.

[196] المجلس التحريري لـ NYT، "حرية الصحافة البريطانية تحت التهديد"، نيويورك تايمز، 14 نوفمبر 2013، المتوفرة على http://goo.gl/DyuaAB.

ب) الميول في وضع مسودة المبادىء

إن المبادىء التي اقترحتها اللجنة هي بعدة أشكال تجميع لمبادىء أخرى من علماء درسوا جهود وضع المبادىء في الحوكمة. تتضمن بعض الموارد الرئيسي: دراسة من جينجيون باك وكارولاينا روسيني،[197] جدول مقارنة من وولفغانغ كلاين واشتير،[198] والمبادىء الموصى بها من OECD،[199] إنترنت NZ،[200] وCGI البرازيل[201] (امتداد آخر اثنين هو قومي فقط). تقدمت عدة شركات من القطاع الخاص مؤخراً (AOL وفيسبوك وغوغيل ولينكيد إن ومايكروسوفت وتويتر وياهو) باقتراح يتألف من خمسة مبادىء،[202] وأثناء إنهاء اللجنة لتقريرها، تم اقتراح مجموعة أخرى من المبادىء من قبل اللجنة الإستراتيجية برئاسة بيث نوفيك.[203]

بشكل ملحوظ، اجتماع أكثر من 2000 ممثل عن مجتمع أصحاب المصلحة المتعددة في البرازيل في أبريل 2014 وتبنوا مجموعة من المبادىء.[204] بأشكال عديدة، فإن تبني مبادىء NETmundial هو الاستثناء الذي يثبت القاعدة. اعتنق العديدون العملية التي أدت إلى تبني مبادىء NETmundial، رغم أن قلة من ممثلي المجتمع المدني أعربوا عن مخاوفهم للسجل حول هذه المبادىء.[205] كما أوضحت غابرييلا غوليمان، ثمة "أسباب تدعو للبهجة" و"أسباب تدعو لخيبة الأمل" من مؤتمر البرازيل. بشكل جوهري، تطرح غوليمان مسألة إن كان "[ينبغي] على المجتمع المدني التبرؤ من عملية NETmundial" وتستنتج بأنه بكل تأكيد "[الحل] هو واضح، ألا وهو الرفض القاطع".[206] ولكن تشير غوليمان وآخرين إلى تحقيق عدة نجاحات من مؤتمر NETmundial تؤدي إلى محصلة مفيدة، ولكنها غير مكتملة بعد.

ما هي مصادر الآراء التي ستأتي من المناقشات المستقبلية ومحاذاة المبادىء؟ يقود باحثون مستقلين هذا التحليل. إن أعمال باك/ روسيني وكلاين واشتير هي مميزة بشكل ملحوظ لأنها تصور، ضمن تحاليلهم، معظم المبادىء الأخرى التي تم اقتراحها. سيقلل هذا من الحاجة إلى اختيارنا أمثلة معينة لكي نشدد عليها، ويسمح للباحثين الذين قاموابذلك العمل بواصلة تحليلهم.

رغم أن الباحثون المستقلون يقومون بعمل جيد بتحليل الميول واقتراح بنود بالإجماع، ثمة ثلاثة استثناءات ملحوظة على الأقل نقدمها على الملاحظة أعلاه. الأول هو OECD، لأن التوصية تمثل إجماعاً من أكثر من 30 دولة (رغم أننا ننوه بأن نظرة OECD لا تعكس بالضرورة لسان حال الدول التي لم تشارك).[207] الاستثناء الثاني هو مبادىء CGI البرازيل، والذي نشير إليه بسبب طبيعة وقت الاختيار والتطبيق في البلاد، والنقاش المحتمل بينهم في الأشهر القادمة. بالإضافة إلى ذلك، تم نقل بعض مبادىء CGI البرازيل إلى تشريعات "ماركو سيفيل"، والتي تتم مناقشتها في الهيئات التشريعية لتلك البلاد. الاستثناء الثالث هو دخول القطاع الخاص في الحوار مع التعاون المقترح في ديسمبر 2013 من قبل غوغيل وAOL وآبل وفيسبوك ولينكيد إن ومايكروسوفت وتويتر وياهو.[208]
إن أعمال باك/ روسيني وكلاين واشتير تبين أنه من الصعب للغاية استخراج مجموعة واحدة من المبادىء من المجموعة

---

[197] جينجيون باك وكارولاينا روسيني، "مقارنة المسائل للتصريحات الرئيسية حول حرية الإنترنت"، صيف عام 2013، المتوفرة على http://goo.gl/PNcnkV

[198] وولفغانغ كلاين واشتير، "نظرة حول حوكمة الإنترنت 2014: أخبار جيدة، أخبار سيئة، لا أخبار؟" سيركيل آي دي، 31 ديسمبر 2013، المتوفرة على http://www.circleId.com/posts/20131231_internet_governance_outlook_2014_good_news_bad_news_no_news/

[199] توصية المجلس حول مبادىء صنع سياسات الإنترنت، OECD، 13 ديسمبر 2011، المتوفرة على http://goo.gl/2dUJhG [المشار إليها في هذه الوثيقة باسم: مبادىء OECD]

[200] "المبادىء"، InternetNZ، المتوفرة على https://internetnz.net.nz/principles

[201] "مبادىء الحوكمة واستخدام الإنترنت، القرار"، CGI.br RES/2009/003/P، المتوفرة على http://www.cgi.br/regulamentacao/pdf/resolucao-2009-003-pt-en-es.pdf

[202] راجع الموقع الإلكتروني لمراقبة إصلاح الحكومة، المتوفر على http://www.reformgovernmentsurveillance.com/

[203] "السعي نحو ICANN القرن الـ21: مخطط"، GovLab، 31 يناير 2014، المتوفر على http://thegovlab.org/the-quest-for-a-21st-century-icann-a-blueprint/ المشار إليه في هذه الوثيقة باسم: مخطط GovLab]

[204] راجع مبادىء NETmundial، المقتبسة أدناه.

[205] راجع، على سبيل المثال، "بيان المجتمع الختامي في "NETmundial، في 24 أبريل 2014، المتوفر على http://goo.gl/MddbM4؛ كذلك راجع غابرييل غوليمان، "Netmundial: نجاح أم فشل؟" المادة 19 المدونة الإلكترونية، 29 أبريل 2014، المتوفرة على http://goo.gl/Hspcvm.

[206] غوليمان، المقتبسة أعلاه.

[207] مبادىء OECD، المقتبس أعلاه.

[208] رابطة الإنترنت، "مراقبة إصلاح الحكومة"، المتوفرة على http://reformgovernmentsurveillance.com/

الفائة لجميع المقترحات التي درسوها. لا يمكن انعكاس مثل هذه المجموعة بنظرة شاملة لمبادىء حوكمة الإنترنت بشكل عام تجتذب اتفاقاً واسع النطاق. ثمة تناقضات هائلة واختلافات بالأولويات والسياقات والتفضيلات اللغوية. رغم أن تصنيف باك/ روسيني (مثل "أشجار المسألة")، يبين أن ثمة بعض التوافق حول المسائل الجوهرية، فإنه يبين أيضاً أنه ثمة حاجة إلى الكثير من العمل الإضافي من أجل القيام بالخطوة التالية واقتراح مجموعة من المبادىء من هذه الموارد ستكون مقبولة عالمياً. ستستغرق محاولة الجمع بين هذه الجهود (إذا كان من الممكن الجمع بينها) وقتاً أطول. ستحلل اللجنة أدناه الميول في وضع مسودة المبادىء المهمة بحسب مجموعة معاييرنا المحددة في التقرير:

1) باك/ روسيني

يلخص هذا المشروع حوالي 18 تصريح، من بينها 7 من المجتمع المدني و4 من منظمات الاعمال و4 من الائتلافات الحكومية و3 من المنظمات الدولية. يصنف باك/ روسيني هذه المبادىء إلى عدة "عائلات مسألة" و"شجرة مسألة". شعر المؤلفان "بالدهشة والتحدي من مدى عشوائية عائلات المسألة"، وأوضحا أن أصحاب المصلحة المختلفين يمتلكون آراءاً قوية حول اختيار الكلمات، مثل "الانفتاح" و"حرية التعبير" وما شابه ذلك.

2) وولفغانغ كلاين واشتير

يوفرعمل وولفغانغ كلاين واشتير مجموعة مستقلة أخرى من تحاليل المقترحات المختلفة. في مقال حديث له، يقول كلاين واشتير "يبين تحليل تقريبي أن أكثر من 80 بالمئة من المبادىء في هذه الوثائق هي متشابهة".[209] رغم تنويهنا بأنه من الصعب للغاية استخراج مجموعة واحدة من المبادىء، فإن ملاحظة كلاين واشتير تستحق مزيد من الدراسة.

3) OECD

قدمت OECD توصية المجلس حول مبادىء وضع سياسات الإنترنت في عام 2011.[210] تمثل هذه المبادىء رأي الإجماع لـ4 دولة عضوة ودول أخرى شاركت بالمؤتمر، مثل مصر وكولومبيا. توصيات OECDالمبنية على إعلان سيؤول[211] حول مستقبل اقتصاد الإنترنت، والذي تم تبنيه من الدول غير الأعضاء، مثل الهند وإندونيسيا والسنغال. على الرغم من ذلك، يجب التنويه بأن المشاركة في OECDليست عالمية.

4) CGI البرازيل

إن المبادىء التي تبناها CGI البرازيل هي مراجع مفيدة لأنه تم وضعها من قبل مجتمع أصحاب مصلحة متعددة ويستخدمها بانتظام جميع أصحاب المصلحة في البرازيل لوضع سياسات الإنترنت. لقد تم الإعلان عن المبادىء وحفظها من قبل CGI.BR من أجل الوظيفة التشغيلية الرئيسية للمنظمة لإدارة. BR ccTLD، وكذلك دور CGI.BR بتقديم المشورة حول مسائل سياسة الإنترنت في تلك البلاد.[212]

5) NETmundial

في أبريل 2014، قامت الرئيسة روسيف برعاية حدث NETmundial، والمبني على تقاليد أصحاب المصلحة المتعددة الطويلة في CGI البرازيل، ولكنه أدى إلى مجموعة جديدة من المبادىء-- وخريطة طريق-- حوكمة الإنترنت. جاءت محصلة NETmundial بعد عدة أشهر من التعاون مع المجتمع، وأكثر من 180 مساهمة خطية. نقدم لكم أدناه القسم 1 من بيان NETmundial (والذي يناقش المبادىء) بنصه الحرفي:[213]

---

[209] كلاين واشتير، المقتبس أعلاه.
[210] مبادىء OECD، المقتبس أعلاه
[211] http://www.oecd.org/internet/innovation/48289796.pdf
[212] مبادىء CGI، المقتبسة أعلاه.
[213] بيان أصحاب المصلحة المتعددة من NETmundial، 24 أبريل 2014، المتوفر على http://goo.gl/f3ziWZ
[213]
[213]

مبادئ حوكمة الإنترنت
حدد NETmundial مجموعة من المبادىء المشتركة والقيم المهمة التي تساهم في إطار عمل حوكمة إنترنت شامل ومتعدد أصحاب المصلحة وفعال وشرعي ومتطور، وأقر بأن الإنترنت هي مورد عالمي يجب إدارته للمصلحة العامة.

حقوق الإنسان والقيم المشتركة
إن حقوق الإنسان هي عالمية كما تنعكس في الأعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي يجب أن تشدد على مبادىء حوكمة الإنترنت. حقوق الإنسان **في الواقع** يجب حمايتها أيضاً **عبر الإنترنت،** وفقاً للواجبات القانونية لحقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك المعاهدات الدولية للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ومعاهدة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة. تتضمن هذه الحقوق، على سبيل المثال لا الحصر:

- **حرية التعبير عن الرأي:** يمتلك الجميع الحق بحرية التعبير عن الرأي، ويتضمن هذا الحق حرية امتلاك الآراء من دون تدخل وطلب والحصول على وتقديم المعلومات والأفكار عبر وسائل الإعلام بغض النظر عن الحدود.

- **حرية التجمع:** يتمتع الجميع بالحق بالتجمع السلمي والتجمع عبر الإنترنت، وذلك يشمل المنصات والشبكات الاجتماعية.

- **الخصوصية:** يجب حماية حق الخصوصية. يتضمن هذا عدم التعرض للمراقبة الاعتباطية أو غير القانونية وجمع ومعالجة واستخدام البيانات الشخصية. يجب ضمان حق حماية القانون ضد مثل هذا التدخل.

- يجب مراجعة الإجراءات والممارسات والتشريعات المتعلقة بمراقبة الاتصالات واعتراضها وجمع البيانات الشخصية، بما في ذلك المراقبة الجماعية، والاعتراض والجمع، بهدف الحفاظ على حق الخصوصية من خلال ضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع الواجبات بموجب قانون حقوق الإنسان الدولية.

- **الولوج:** يجب أن يتمتع ذوي الاحتياجات الخاصة بالولوج الكامل إلى الموارد عبر الإنترنت من خلال الترويج لتصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع المعلومات والتقنيات والأنظمة القابلة للولوج عبر الإنترنت.

- **حرية المعلومات والولوج إلى المعلومات:** يجب أن يتمتع الجميع بحق الولوج والمشاركة وإنشاء وتوزيع المعلومات عبر الإنترنت، بما يتوافق مع حقوق المؤلفين والناشرين كما يحددها القانون.

- **التنمية:** يتمتع جميع الناس بالحق بالتنمية وتلعب الإنترنت دوراً حيوياً بالمساعدة على التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستديمة المتفق عليها دولياً. إنها وسيلة حيوية لمنح الأشخاص الذين يعيشون بالفقر الوسيلة للمشاركة في عمليات التنمية.

حماية الوسطاء
يجب تنفيذ تحديدات مسؤولية الوسطاء بشكل يحترم ويروج للنمو الاقتصادي والإبداع والابتكار وتدفق المعلومات بحرية. بهذا الخصوص، يجب تشجيع التعاون بين جميع الأطراف المعنية لمواجهة وردع الأنشطة غير القانونية المتسقة مع العملية المنصفة.

التنوع الحضاري واللغوي
يجب أن تحترم حوكمة الإنترنت وتحمي وتروج للتنوع الحضاري واللغوي بجميع أشكاله.

المساحة الموحدة وغير المتجزئة
يجب أن تظل الإنترنت شبكة من الشبكات المتسقة والمتداخلة والمستقرة وغير المتجزئة والقابلة للتوسع والولوج، بناءً على مجموعة مشتركة من المعرفات الفريدة التي تسمح لحزم البيانات/ المعلومات بالتدفق بحرية من طرف إلى آخر بغض النظر عن المحتويات القانونية.

أمن واستقرار ومرونة الإنترنت
يجب أن يكون أمن واستقرار ومرونة الإنترنت هدفاً رئيسياً لجميع أصحاب المصلحة في حوكمة الإنترنت. بما أنها مورد عالمي، يجب أن تكون الإنترنت شبكة آمنة ومستقرة ومرنة وموثوقة وجديرة بالثقة. تتوقف فعالية تناول المخاطر والتهديدات على أمن واستقرار الإنترنت على التعاون القوي بين أصحاب المصحة المختلفين.

الهندسة المفتوحة والمتوزعة
يجب الحفاظ على الإنترنت كبيئة خصبة ومبتكرة بناءً على هندسة نظام مفتوحة، مع التعاون الطوعي والإشراف والمشاركة بشكل جماعي والحفاظ على طبيعة الإنترنت المفتوحة من طرف إلى طرف، وطلب آراء الخبراء لحل المشكلات التقنية في الموقع المناسب وبشكل يتسق مع هذا المنهج التعاوني المفتوح.

تفعيل البيئة للابتكار والإبداع المستديم
إن القدرة على الإبداع والابتكار هي في صميم النمو الملحوظ للإنترنت وقد أضفى قيمة كبرى على المجتمع العالمي. للحفاظ على ديناميكيتها، يجب أن تواصل حوكمة الإنترنت السماح بالابتكار بلا إذن من خلال تفعيل بيئة الإنترنت بما يتسق مع المبادىء الأخرى في هذه الوثيقة. إن المؤسسات والاستثمار في البنية التحتية هي مكونات رئيسية لتفعيل البيئة.

مبادئ عملية حوكمة الإنترنت

- **تعدد أصحاب المصلحة:** يجب بناء حوكمة الإنترنت على عمليات ديمقراطية متعددة أصحاب المصلحة لضمان المشاركة المسؤولة والهادفة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني والمجتمع الأكاديمي والمستخدمين. يجب تفسير الأدوار والمسؤولات التابعة لأصحاب المصلحة المتعددة بشكل مرن مع الإشارة المرجعية إلى المسألة قيد المناقشة.

- **الحوكمة المفتوحة والتشاركية التي يدفعها الإجماع:** يجب أن يساعد وضع السياسات العامة المرتبطة بالإنترنت الدولية وترتيبات حوكمة الإنترنت على تمكين المشاركة الكاملة والمتوازنة لجميع أصحاب المصلحة من حول العالم، وتم التوصل إليها بالإجماع، إلى أقصى درجة ممكنة.

- **الشفافية:** يجب أن تكون القرارات المتخذة سهلة الفهم وتوثيق العمليات بشكل واضح واتباع الإجراءات المتفق عليها، ويجب وضع إجراءات والاتفاق عليها من خلال عمليات تعدد أصحاب المصلحة.

- **المساءلة:** يجب إيجاد آليات للتحقق والتوازن المستقل، بالإضافة إلى المراجعة والتنقيح. تخضع الحكومات للمساءلة الرئيسية والقانونية والسياسية لحماية حقوق الإنسان.

- **الشمولية والمساواة:** يجب أن تكون مؤسسات وعمليات حوكمة الإنترنت شاملة ومفتوحة أمام جميع أصحاب المصلحة المهتمين. يجب أن تكون العمليات، بما في ذلك اتخاذ القرارات، من الأسفل إلى الأعلى، مما يساعد على الإشراك الكامل لجميع أصحاب المصلحة، بشكل لا يمنح أية فئة ميزة على أخرى.

- **متوزعة:** يجب تنفيذ حوكمة الإنترنت من خلال نظام تركيبي متوزع ولا مركزي ومتعدد أصحاب المصلحة.

- **تعاونية:** يجب أن تكون حوكمة الإنترنت مبنية على وتشجع المناهج التعاونية والتنسيقية التي تعكس آراء ومصالح أصحاب المصلحة.

- **تفعيل المشاركة الهادفة:** يجب أن يتمكن أي شخص متأثر بعملية حوكمة الإنترنت على المشاركة في تلك العملية. على وجه الخصوص، يجب أن تدعم مؤسسات وعمليات حوكمة الإنترنت بناء القدرات للوافدين الجدد، وخاصة أصحاب المصلحة من الدول النامية والمجموعات قليلة التمثيل.

الولوج والحواجز المنخفضة: يجب أن تروج حوكمة الإنترنت للولوج إلى الإنترنت العالمي ومتساوي الفرص والرخيص وذو الجودة العالية حتى يكون أداة فعالة لتفعيل التنمية البشرية والشمولية الاجتماعية. يجب ألا يكون ثمة حواجز غير منطقية أو تمييزية لدخول الوافدين الجدد. إن الولوج العام هو أداة قوية لتوفير الولوج إلى الإنترنت.

- **الرشاقة:** يجب أن تكون سياسات خدمات الإنترنت ذات توجه مستقبلي ومحايدة تقنياً، حتى تتمكن من استيعاب التقنيات سريعة التطور وأنواع الاستخدام المختلفة.

المعايير المفتوحة

يجب أن تروج حوكمة الإنترنت للمعايير المفتوحة التي تثريها الخبرة الفردية والجماعية والقرارات التي يتم اتخاذها بالإجماع التقريبي، مما يسمح بشكبة عالمية ومتداخلة ومرنة ومستقرة ولا مركزية وآمنة ومتداخلة ومتوفرة للجميع. يجب أن تكون المعايير متسقة مع حقوق الإنسان وتسمح بالتطور والإبداع.

6) InternetNZ

تنقسم المبادىء المستخدمة من InternetNZ إلى مجموعتين فرعيتين، واحدة للسياسة وأخرى لبيئة نطاق المستوى الأعلى (TLD). تشكل كلتا المجموعتين قوائم قصيرة مبينة أدناه.[214]

مبادىء السياسة

1. يجب أن تكون الإنترنت مفتوحة وغير قابلة للتقييد.
2. يجب أن تكون أسواق الإنترنت تنافسية.
3. يجب تحديد حوكمة الإنترنت بحسب عمليات مفتوحة ومتعددة أصحاب المصلحة.
4. يجب أن تعمل القوانين والسياسات مع هندسة الإنترنت، وليس ضدها.
5. يجب تطبيق حقوق الإنسان عبر الإنترنت.
6. يجب أن تكون الإنترنت قابلة للوصول وشاملة للجميع.
7. تتغير التكنولوجيا بسرعة، لذا ينبغي أن تركز القوانين والسياسات على النشاط.
8. الإنترنت هي بنية تحتية مهمة قومياً، لذا ينبغي حمايتها.

مبادىء نطاق المستوى الأعلى

1. يجب أن تكون أسواق أسماء النطاقات تنافسية.
2. يجب الحفاظ على خيار المشتركين وتوسعته.
3. يجب أن تكون تسجيلات النطاق على أساس خدمة من يصل أولاً.
4. يجب أن تكون أطراف تسجيلات النطاق على ميدان متكافىء.
5. يجب أن تكون بيانات المشترك علنية.
6. يجب الفصل بين عمليات السجل/ المسجل ضمن أي TLD.
7. يجب تحديد سياسة TLD بواسطة عمليات مفتوحة ومتعددة أصحاب المصلحة.

في كلتا الحالتين، يمكننا رؤية بذور يمكن أن تنمو لإرشاد ICANN ككل-- داخلياً وفي عملها في النظام التركيبي-- ولكن رغم أنها مرضية على المستوى القومي، فإنها غير كافية لـ ICANN.

7) ائتلاف حقوق ومبادىء الإنترنت

إن ائتلاف حقوق ومبادىء الإنترنت (ائتلاف IRP) هو "ائتلاف نشط" كما تم التعبير عنه في IGF.[215] بدأ IRP عمله للترويج للمبادىء المبنية على الحقوق في عام 2008.[216] امتسبت المناقشات مع أصحاب المصلحة العالمية زخماً في IGF في فيلنيوس في عام 2010، وتدرجت في IGF في نيروبي عام 2011: استضاف ائتلاف IRP منذ ذلك الحين عدة ورش عمل لوضع ميثاق لمبادىء وحقوق الإنسان.[217] بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة ائتلاف IRP إلى الحوار الأوروبي حول حوكمة الإنترنت (EuroDIG)[218]. يقدم ميثاق IRP عشرة مبادىء وحقوق لحوكمة الإنترنت. (المعلومات ضمن المياق والخلفية المرافقة له هي مكتملة بحيث لن نكرر الميثاق هنا).[219] يقدم الميثاق مجموعة من المبادىء على مستوى الإنترنت مقابل المبادىء التي تركز على ICANN التي اقترحتها لجنة الإستراتيجية حول ابتكار أصحاب المصلحة المتعددة ولجنة النظام التركيبي.

---

[214] مبادىء InternetNZ، المقتبسة أعلاه.
[215] موقع IGF الإلكتروني، "الائتلافات النشطة"، المتوفر على http://www.intgovforum.org/cms/dynamiccoalitions
[216] ميثاق مبادىء وحقوق الإنسان للإنترنت (النسخة 2.0)، المتوفرة على http://goo.gl/j8yTzh
[217] أصدقاء موقع IGF الإلكتروني، المتوفر على http://goo.gl/yRRmKU. مصطلح البحث المستخدم: "ائتلاف IRP".
[218] موقع EuroDIG الإلكتروني، "نحو إنترنت بشرية؟ القوانين والحقوقالمسؤوليات لمستقبلنا عبر الإنترنت"، المتوفرة على http://goo.gl/GiF9h
[219] الموقع الإلكتروني لميثاق IRP، المتوفر على http://internetrightsandprinciples.org/wpcharter/

8) لجنة الإستراتيجية حول ابتكار أصحاب المصلحة المتعددة

بينما كانت لجنة النظام التركيبي تنهي عملها، قدمت لجنة الإستراتيجية حول ابتكار أصحاب المصلحة المتعددة (MSI) المتزامنة، برئاسة بيث نوفيك، تقريرها. يمثل عمل لجنة MSI المزيد من الإثباتات على أن المنهج المرن والمرتبط بشكل متحرر يمكن أن يؤدي إلى التوازي بأشكال لا يمكن توقعها. تقترح لجنة MSI عدة مقترحات، ومن بينها ثلاثة مبادىء رئيسية تتوازى مع عمل لجنة النظام التركيبي. وهي كما يلي: الفعالية والشرعية والثورية.[220] هذا وصف موجز لعمل كل لجنة بهذا الخصوص:

الفعالية. يقترح تعريف لجنة MSI للفعالية تشكيل شبكات الخبراء واستخدام البيانات المفتوحة وأدوات التعاقد المفتوحة وتشجيع وضع المسودة التعاوني عبر الإنترنت. بينما يقترح وصف لجنة النظام التركيبي للفعالية (كمجموعة فرعية من مبدأ الواقعية) أنه ينبغي أن تكون آليات الحوكمة قادرة على التوصل إلى قرارات وتفعيلها بفعالية. هذا التعريفان هما متممان لبعضهما البعض.

الشرعية. تقترح لجنة MSI أن الشرعية تتضمن منهجاً شاملاً عن طريق التوريد الخارجي من الحشود على كل مستوى من اتخاذ القرارات وعقد هيئات محلفين من المواطنين وتجديد التصويت وبروتوكولات المنتديات العامة. يتوافق هذا مع الفكرة التي تم التعبير عنها في مبدأ العقلانية للجنة النظام التركيبي، والذي يتضمن المساءلة والشفافية والإنصاف كمرتكز أساسي للشرعية. يعتمد إرث أي نظام على الثقة بأن المشاركين يشاركون في العملية.

الثورية. أثناء وضعه مبدأ الثورية، اقترحت لجنة MSI التعلم التجريبي عن طريق الألعاب واعتناق أدلة ناتجة عن البيانات. في تقرير لجنة النظام التركيبي، نشدد على أهمية مبدأ الواقعية: على المرء تقييم ما هو ناجح وما هو غير ناجح. وننوه بأن هذه هي طبيعة النظام التركيبي المرتقي.

ج) مراجعة مبادىء ICANN الحالية

مثل العديد من المنظمات، وضعت ICANN مبادىء مغروسة في أجزاء مختلفة من وثائقها وتاريخها التنظيمي (مثل اللوائح الداخلية المعدلة[221] وبيانات المهمة وما إلى ذلك). توصيتنا هي أن تحاول ICANN دمجمبادئها في وثيقة واحدة قصيرة قابلة للتطبيق بسهولة. عن طريق اتخاذ هذا المنهج، يمكن لأي فرد من المجتمع الاطلاع بسهولة على مبادىء ICANN. إذا كانت المبادىء بحاجة إلى تعديل، سيتم تحديث وثيقة واحدة، وبالتالي سيتم دمج الإشارات المرجعية إليها تلقائياً بالمرجع.

ولكن هذا لا يمنع الدوائر من وضع مبادئها الإرشادية الخاصة بحسب ما تراه مناسباً لتشغيلها أو وجهات نظرها. بالواقع، ينبغي على جميع المؤسسات المعنية بحوكمة الإنترنت تشكيل عملياتها بحسب القرارات التي يتم اتخاذها، وينبغي أن تتضمن هذه العمليات قوانين واضحة وتحققات وموازنة بين الأجزاء المستقلة بشكل كافٍ من المنظمة، وتعريفات العملية الواجبة وفرص المراجعة، وعند اللزوم، عكس القرارات.

[220] مخطط GovLab، المقتبس أعلاه

[221] "اللوائح الداخلية لهيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة"، 11 ICANN، أبريل 2013، المتوفرة على http://www.icann.org/en/about/governance/bylaws

البند 2. القيم الأساسية

وخلال ممارسة مهمتها يجب على المبادئ الأساسية التالية أن ترشد القرارات والإجراءات الخاصة بـ : ICANN

1. المحافظة على استقرار تشغيل الإنترنت ومصداقيته وأمنه وإمكانية تشغيله عالميًا وتعزيز ذلك.

2. احترام الإبداع والابتكار وتدفق المعلومات التي يتيحها الإنترنت من خلال قصر أنشطة ICANN على تلك الأمور التي تقع ضمن نطاق مهمة ICANN والتي تتطلب تنسيقًا عالميًا أو تستفيد منه بدرجة كبيرة.

3. إلى أقصى حد ممكن ومناسب، وتفويض مهام التنسيق أو الاعتراف بالدور سياسة الكيانات المسؤولة الأخرى التي تعكس مصالح الأطراف المتضررة.

4. طلب مشاركة واسعة ومدروسة ودعمها مما يعكس التنوع الوظيفي، والجغرافي والثقافي للإنترنت على كافة مستويات تطوير السياسة واتخاذ القرار.

5. تشجيع بيئة تنافسية ودعمها -متى كان ذلك مناسبًا- اعتمادًا على آليات السوق.

6. تقديم المنافسة وتعزيزها في تسجيل أسماء النطاق حيث تتوفر إمكانية الممارسة وتحقيق الاستفادة للمصلحة العامة.

7. تشغيل آليات تطوير سياسة الشفافية والتعامل المكشوف والتي تعمل على (1) تعزيز القرارات المعروفة جيدا استنادا إلى النصيحة المعتمدة على الخبرة و(2) ضمان مساعدة هذه الكيانات والهيئات التي تأثرت بشكل كبير في عملية تطوير السياسة.

8. اتخاذ القرارات من خلال تطبيق سياسات مُوثّقة بصورة محايدة وموضوعية، بقدر من التكامل والنزاهة.

9. العمل بسرعة تناسب احتياجات الإنترنت كجزء من عملية اتخاذ القرار والحصول على آراء وتعليقات المعلومات المعروفة من هذه الهيئات المتأثرة.

10. استمرار المسؤولية نحو مجتمع الإنترنت عبر آليات تُعزّز فعالية ICANN.

11. في الوقت الذي ما زالت متأصلة في القطاع الخاص، مع الاعتراف بأن الحكومات والسلطات العامة هي المسؤولة عن السياسة العامة، وآخذاً بعين الاعتبار توصيات الحكومات أو الهيئات العامة.

وقد تم التعبير عن هذه القيم الأساسية بمصطلحات عامة بحيث توفر إرشادات مفيدة ومرتبطة على أوسع نطاق ممكن من الظروف. ولأنها ليست تقادمية بشكل ضيق، فإن الطريقة المعينة لانطباقها، بشكل فردي أو جماعي، على كل موقف جديد، ستعتمد بالضرورة على العديد من العوامل التي لا يمكن توقعها أو احتسابها. ولأنها بيانات مبدأ بدلاً من ممارسة، فستظهر مواقف حتماً حيث يكون الولاء لجميع القيم الأحد عشرة بشكل متزامن أمر غير ممكن. وسوف يمارس أي كيان تابع لـ ICANN ممن يقوم بعمل توصية أو قرار حكمها عمليًا وذلك لتحديد المبادئ الأساسية الأكثر ملاءمة وكيفية تطبيقها على الحالات الخاصة للقضية وتحديد عند الضرورة التوازن المناسب والذي يمكن الدفاع عنه بين القيم المتنافسة.

د) الختام

ينبغي على مجتمع الإنترنت مواصلة اقتراح ومناقشة والجدال وتش يب وتعديد وترسيخ مبادىء حوكمته. رغم أن عام 2014 قد يكون عام وضع المسودات والمناقشة المحتدمة حول المبادىء في المنتديات المختلفة، فإن "اللحظة الدستورية" قد لا تتحقق مطلقاً. قد تكون هذه النتيجةمقبولة ما دام ثمة حركة مستمرة نحو وضع مجموعة مشتركة من المبادىء. كل منظمة تضع مبادئها الخاصة هي خطوة إيجابية نحو الاشتراك لأنها تعبر عن الرغبة بالتفكير بالمبادىء. في الوقت الحالي، فإن وجود مبادىء قيد التطوير بين الأطراف المعنية المختلفة للنظام التركيبي للإنترنت هي "حوكمة جيدة بما يكفي".[222]

* * *

[222] ستيورات باتريك، "عالم بلا حكم: حالة الحوكمة العالمية الجيدة بما يكفي"، وزارة الشؤون الخارجية، (يناير/ فبراير 2014)، المتوفرة على http://www.foreignaffairs.com/articles/140343/stewart-patrick/the-unruled-world.

الملحق ج: قائمة الأشكال والمربعات النصية

الشكل 1: وصف عملية إدارة منطقة الجذر من خلال وظائف IANA
الشكل 2: منظور تقشير الطبقات
الشكل 3: النموذج متعدد الطبقات للإنترنت-- المسائل
الشكل 4: نظرة وظيفية على النظام التركيبي للإنترنت
الشكل 5: شبكة من العلاقات (قيد المراجعة، تمت إزالة الأسماء)
الشكل 6: توسعة شبكة علاقات ICANN
الشكل 7: النموذج متعدد الطبقات للإنترنت-- المنظمات
الشكل 8: عوامل التوتر بين جميع المشاركين في النظام التركيبي

المربع النصي 1: الحوكمة في القطاعات الأخرى
المربع النصي 2: المساهمة من 1net/
المربع النصي 3: بيان مونتفيديو حول مستقبل تعاون الإنترنت
المربع النصي 4: لوائح ICANN الداخلية، القسم 2، القيم الجوهرية